



جامعة آل البيت  
Al al-Bayt University

أثر التقارب الروسي- الإيراني على العلاقات التركية- العربية  
دراسة حالة سوريا (٢٠١١-٢٠١٧)

The Impact of Russian Iranian Approach on Arabs \_Turkish  
Relations. Syrian Crisis  
Case Study\_٢٠١١-٢٠١٧

إعداد

محمد خلف عاصي الخزاعلة

إشراف

أ. د. هاني عبد الكريم أخو أرشيدة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في معهد بيت الحكمة / قسم العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني: ٢٠١٧/٢٠١٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 إِفْرَأ السُّؤَالَ إِنزَالِ الْبَيْرُ مِنْ رَبِّهِ وَالْمَوْ مَنُونَ كَمَا  
 إِفْرَأ بِاللَّهِ وَمَا لَكُمْ وَمَا كُنْتُمْ وَرَسُولِهِ لَأَنْفِرُوا بَيْنَ أَحَدِكُمْ  
 مِنْ رَسُولِهِ وَقَالَ لِسَمْعِنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ  
 الْمَصِيرُ ۚ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَّعَهَا اللَّهُ بِمَا كَسَبَتْ  
 وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا  
 رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا  
 وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِأَطْقَارِنَا بِيَدِهِ وَعَفْوًا غَنَاءًا وَغُفْرَانًا  
 وَإِزْجَانًا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى  
 الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ۚ

\* البقرة: [٢٨٥-٢٨٦]

## تفويض

أنا محمد خلف عاصي الخزاعلة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٨

## إقرار والتزام

إنا الطالب: محمد خلف عاصي الخزايلة الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠١٠

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه وعندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر التقارب الروسي- الإيراني على العلاقات التركية- العربية"

دراسة حالة سوريا (٢٠١١-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها وتخزينها في إي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإني أتحمل المسؤولية كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي إي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....التاريخ / / ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

أثر التقارب الروسي - الإيراني على العلاقات التركية- العربية 2011- 2017 دراسة حالة سوريا.

إعداد

محمد خلف عاصي الخزاعة

المشرف

أ. د. هاني أخو أرشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الاسم
	الدكتور هاني عبد الكريم أخو أرشيدة
	مشرفاً ورئيساً
	الدكتور صابيل فلاح السرحان
	عضواً
	الدكتور عبد السلام سلامة الخوالدة
	عضواً
	الدكتور محمد جمال الخريشا عضواً (الجامعة الأردنية)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة قسم

العلوم السياسية

في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 6 / 5 / 2018

## الإهداء

إلى الروح التي سكنت روحي، الغائبة الحاضرة، إلى روح أمي الطاهرة...

إلى روح أعز الرجال، إلى روح والدي الزكية...

إلى من تزهو الأرض بطيب قلوبهم، وتصفو الحياة بصفاء نفوسهم الأشقاء الأعزاء...

إلى من شاركتني الأم والأمل، وأشعلت شموع التضحية حباً وكرامة، الزوجة الوفية...

إلى الشمس الساطعة في حياتنا الأقارب والأصدقاء...

أهدي هذا العمل المتواضع...

الباحث: محمد خلف عاصي الخزاعلة

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم المبعوث  
رحمة للعالمين، فله الحمد على جزيل فضلة ونعمائه بان منى علي في إخراج هذا البحث  
العلمي بصورته الحالية.

كما ويشرفني إن أتقدم بعظم الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل هاني  
عبد الكريم اخو أرشيدة، الذي كان سخياً في علمه صادقاً في جهده، لم يتوانى عن تقديم  
النصح والإرشاد والتوجيه، مما ساعدني في تخطي الكثير من الصعاب، سائلاً الله له دوام  
الصحة والعافية.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان والمحبة الصادقة إلى لجنة المناقشة، على ما بذلوه  
من جهد، وسعة صدر في الإرشاد والتوجيه، وسوف تكون آراءهم ومقترحاتهم محل  
التقدير والاهتمام من قبل الباحث.

المتتمثلة بكل من الأساتذة الأفاضل

الدكتور: صايل فلاح السرحان

الدكتور: عبد السلام سلامة الخوالدة

الدكتور: محمد جمال الخريشا

ولا يفوتني تقديم الشكر لأعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة / جامعة آل  
البيت على ما قدموه من جهد ومعرفة ومساعدته علمية فلهم خالص الشكر والتقدير.

الباحث

## قائمة المحتويات

ب.....	تفويض
د.....	إقرار والتزام
ز.....	الشكر والتقدير
ح.....	قائمة المحتويات
ي.....	الملخص
ج.....	ABSTRACT
١.....	المقدمة
٣.....	أولاً: أهمية الدراسة:
٣.....	الأهمية العلمية:
٣.....	الأهمية العملية:
٣.....	ثانياً: أهداف الدراسة:
٤.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤.....	رابعاً: فرضيات الدراسة:
٥.....	خامساً: حدود الدراسة:
٥.....	سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
٩.....	سابعاً: منهجية الدراسة
١٢.....	ثامناً: الدراسات السابقة
١٨.....	الفصل الأول العلاقات الروسية- "الشرق أوسطية"
٢٠.....	المبحث الأول طبيعة العلاقات الروسية مع إيران وتركيا
٢١.....	المطلب الأول: العلاقات الروسية- الإيرانية
٣٠.....	المطلب الثاني: العلاقات الروسية- التركية
٣٤.....	المبحث الثاني العلاقات التركية- الإقليمية



المطلب الأول: العلاقات التركية- العربية:	٣٥
المطلب الثاني: العلاقات التركية - الإيرانية:	٣٩
<u>الفصل الثاني الأزمة السورية وصراع القوى</u>	<u>٤٦</u>
المبحث الأول طبيعة المشهد الصراعى في سوريا	٤٨
المطلب الأول: النظام السوري وحلفائه	٥١
المطلب الثاني: المعارضة السورية وحلفاؤها	٦٤
<u>المبحث الثاني أثر التقارب الروسي- الإيراني في العلاقات التركية- العربية</u>	<u>٨٦</u>
المطلب الأول: التقارب الروسي- الإيراني	٨٦
المطلب الثاني: العلاقات التركية- العربية	٨٨
المطلب الثالث: موقف الأمم المتحدة والمساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية.	٩٥
نتائج الدّراسة والخيارات والتوصيات	١٢٠
<u>التوصيات</u>	<u>١٢٤</u>
<u>المصادر والمراجع</u>	<u>١٢٥</u>
أولاً: الكتب	١٢٥
ثانياً: الدوريات (المجلات)	١٢٦
ثالثاً: الرسائل العلمية	١٢٨
رابعاً: الصحف:	١٢٨
خامساً: المواقع الإلكترونية ( الأنترنت) ومراكز الدراسات.	١٢٩
سادساً: المراجع الأجنبية	١٤٠

أثر التقارب الروسي- الإيراني على العلاقات التركية- العربية دراسة حالة

سوريا ٢٠١١-٢٠١٧.

الخزاعلة، محمد خلف عاصي

رسالة ماجستير بجامعة آل البيت ٢٠١٨

( المشرف: أ. د. هاني اخو أرشيدة).

### الملخص

تتألف الرسالة من تمهيدٍ وفصلين وخاتمة، يتكون الفصل الأول من مبحثين، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان العلاقات الروسية- الشرق أو سوية، وتناول المبحث الأول منه طبيعة العلاقات الروسية مع إيران وتركيا، كما إن هذا المبحث يناقش الظروف التي نشأت فيها هذه العلاقات، والعوامل المؤثرة في حالة التقارب أو التباعد في تلك العلاقات. بينما المبحث الثاني يتحدث عن العلاقات التركية-الإقليمية، حيث تناول طبيعة هذه العلاقات من مختلف الجوانب، ومدى تأثير الأزمات الدولية على تلك العلاقات. وبخصوص الفصل الثاني فإنه جاء تحت عنوان: الأزمات السورية، حيث تكون من مبحثين، الأول: تناول طبيعة المشهد الصراعي في سوريا، حيث تطرق للحديث عن الأزمة السورية من كافة جوانبها، ثم التركيز على الأطراف الفاعلة فيها، ومدى تأثير كل طرف في اتساع مساحة الصراع في الأزمة. بينما جاء المبحث الثاني للحديث حول كيفية التقارب الروسي- الإيراني وأثره في العلاقات التركية- العربية من خلال التعامل مع الأزمة السورية، سواء أكان هذا التأثير إيجابياً من خلال التقارب في العلاقات التركية- العربية، أم سلبياً من خلال التباعد في العلاقات. وتضمنت هذه الدراسة أهم القرارات والمبادرات الدولية من أجل وقف

العنف وإيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، وتناولت الدراسة الهدف الرئيسي وهو: بيان مدى التقارب الروسي-الإيراني وأثره في العلاقات العربية التركية. وتنطلق الدراسة من إشكالية تتعلق تحليل طبيعة التقارب بين روسيا وإيران ومدى تأثير هذا التقارب في العلاقات التركية-العربية، وكيفية ربط العلاقة بين الجانبين من ناحية فهم الواقع الراهن للأزمة السورية ومضاعفاتها الإقليمية والدولية ومستقبل النظام الدولي، وكان سؤالها المحوري ما مدى تأثير التقارب الروسي - الإيراني في العلاقات التركية- العربية ٢٠١١-٢٠١٧م؟، وتناولت هذه الدراسة منهجي صنع القرار والمصلحة الوطنية، كون العلاقات بين الدول تعتمد على صانع القرار في تحقيق المصلحة، حيث يقوم صانع القرار بتحويل الأهداف الخارجية إلى قرارات تحقق المصلحة الوطنية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها على الرغم من التقارب الحاصل في العلاقات الروسية- الإيرانية إلا إن هذه العلاقات مرتبهة بالتأثيرات الخارجية التي تفرضها القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة التي يدور في فلكها أغلب دول العالم.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية- التقارب الدولي- الأزمة السورية- العلاقات التركية- العربية.

# **The Impact of Russian Iranian Approach on Arabs \_Turkish Relations. Syrian Crisis**

**Case Study\_٢٠١١-٢٠١٧**

## **Abstract**

**Al-Khaza'leh, Mohammed Khalaf.**

**, a Master Degree Monograph in Al-Bayt University. ٢٠١٨**

**(Supervisor: Professor. Hani Akho-Ershadeh.**

the study focusing on the impact of Russian Iranian approach on Arabs \_Turkish relations. Syrian crisis.case study\_٢٠١١-٢٠١٧.

whereas the study highlights on the nature of Russian's relations with turkey and Iran,as the first section discuss the circumstances arises in these relations ,and factors impact in the case of up and down in the relations. while the second section focus on the Turkish regional from all aspects. And to what extent the international crisis on these ties.

On other hand the second chapter under the title of Syrian crisis, where it is divided into two sections,the first tackle the nature of conflict in Syria and about. Shed the light on all players on the Syrian arena, and the contradictions between.

At the same time the second section focuses on the Russian Iranian -Turkish points of views towards Syrian crisis. Weather it is negative or positive

Last but not least.

The study included the most important decisions and initiatives to stop the violence and find a political solution to the Syrian crisis. The study tackled the main objective of showing the degree of rapprochement between Russia and Iran and the extent of this rapprochement on Turkish-Arab relations and how to link the relationship between the two sides in terms of understanding the current situation of the Syrian crisis and its regional and international repercussions. The central question is the extent of the influence of the Russian-Iranian rapprochement on Turkish-Arab relations. The study dealt with decision-making and the national interest. The relationship between countries depends on decision-making in the national interest. The decision-maker transforms foreign goals into decisions that achieve national interest. The study concluded that despite the rapprochement in the Russian-Iranian relations, these relations are dependent on external influences imposed by the forces of the core, especially the United States, which revolves around most of the world.

Key words: international relation, international detects, Syrian crisis, Non-state actors, Turkish - Arab Relations

## المقدمة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر التقارب الروسي-الإيراني في العلاقات التركية-العربية، وانطلقت من مشكلة بحثية مفادها فهم أثر الربط بين مدى التقارب بين الجانبين من ناحية فهم الواقع الراهن للأزمة السورية ومضاعفاتها الدولية والإقليمية ومستقبل النظام الدولي، وتناولت فرضية رئيسة تتحدث عن وجود علاقة ارتباطية بين التقارب الروسي-الإيراني والعلاقات التركية-العربية. كما إنّ هذه الدراسة ناقشت العديد من التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية التي كان لها التأثير الكبير في معظم التحولات التي مرت بها الأزمة السورية. وتوصلت الدراسة إلى أن كلّ الدول الفاعلة في الأزمة السورية تهدف مع الأزمة إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وركزت الدراسة على اختيار فرضيتها من خلال التعرف على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بأنها علاقة ارتباطية (عكسية)، فكلما كان هنالك تقارب روسي-إيراني تتأثر العلاقات التركية-العربية، حيث أن التقارب الروسي الإيراني يسهم في زيادة نفوذ كلا الطرفين في المنطقة، وخاصة إيران من خلال تمددها الإيديولوجي الحركي الشيعي، وبالتالي فإنّ هذا التقارب يقلل من طموح تركيا وبعض الدول العربية الطامحة بان تلعب دوراً إقليمياً بظهورها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، وبالتالي يكون التأثير على العلاقات التركية - العربية سلبياً إذ يسعى كلا الطرفين لمحاولة التحول بهذه العلاقات والبحث عن علاقات جديدة تمكنهم من تحقيق أهدافهم ومصالحهم. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

١- تميزت كل مرحلة من مراحل الأزمة السورية بأدواتها وسماتها الخاصة، فانتقلت من المرحلة السلمية إلى المرحلة المسلحة - السياسية.

٢- أسهمت الأزمة السورية في تغيير التركيبة الديمغرافية في بعض دول الجوار، وذلك بنزوح أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، إضافة إلى التأثير على أمن تلك الدول واقتصادها.

٣- على الرغم من التقارب الحاصل في العلاقات الروسية- الإيرانية إلا إنَّ هذه العلاقات مرتبهة بالتأثيرات التي تفرضها القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة. وأوصت هذه الدراسة بما يلي:

١- تعزيز دراسات خاصة لدى الباحثين والدوائر السياسية الخارجية والأكاديمية العربية.

٢- إعادة النظر بالنظام الداخلي للجامعة العربية كي تتخذ دورها في النظام الدولي المتشكل والمضطرب.

٣- إطلاق مشروع مراجعة تحليلية شاملة لأسباب الثورات العربية والفوضى الراهنة للتمكن من تخطي مضاعفاتها السلبية.

وجاءت هذه الدراسة في محاولة أن تكون إضافة نوعيه لفهم الحالة الجيوسياسية في المنطقة وتفاعلات الإقليم.

أولاً: أهمية الدراسة:

ويمكن أن نوجزها في محورين: الأهمية العلمية، والأهمية العملية:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة بأنها ترفد المؤسسات الأكاديمية بعنوان يشمل شرح طبيعية العلاقات المركبة والمعقدة بين عدة دول تتواجد ضمن مجموعة من القارات حيث إن هناك دول محورية صاعدة تقترب من أن تكون قطباً ثانياً في المجتمع الدولي، وتتقارب مع دول إقليمية تؤثر في العلاقات الدولية. كما تثرى هذه الدراسة حقل العلاقات الدولية بمادة علمية تتحدث عن هذه العلاقات وكيفية تحليلها وفهمها.

الأهمية العملية:

تساهم هذه الدراسة في فهم مدى تأثير التقارب الحاصل بين عدة دول في أزمات المنطقة، مما يساعد صانع القرار في فهم المستجدات الدولية وكيفية رسم الأهداف والقدرة على صياغة استراتيجيات واضحة لكيفية التعامل مع العلاقات الخارجية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

١- بيان مدى التقارب الإيراني - الروسي وأثره في العلاقات العربية التركية.

٢- استجلاء طبيعة العلاقات العربية - التركية.

٣- استكشاف مدى تأثير الأزمات في العلاقات الدولية.

٤- توضيح طبيعة التفاعلات الدولية في التعامل مع الأزمة السورية.



ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التقارب بين روسيا وإيران ومدى تأثيره في العلاقات التركية - العربية، حيث تكمن إشكالية الدراسة في كيفية الربط بين مدى تقارب الجانبين من ناحية فهم الواقع الراهن للأزمة السورية ومضاعفاتها الإقليمية والدولية ومستقبل الانتظام الدولي (في طبيعة النظام الدولي وإمكانية تحوله من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب).

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري على النحو التالي:

ما مدى تأثير التقارب الروسي - الإيراني في العلاقات التركية - العربية ٢٠١١-٢٠١٧م؟  
وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما طبيعة التقارب الإيراني - الروسي؟.
- ٢- ما طبيعة العلاقة بين الجمهورية التركية والدول العربية؟.
- ٣- ما تأثير الأزمات الدولية في طبيعة العلاقات الدولية (الأزمة السورية نموذجاً)؟.
- ٤- ما مدى تأثير التقارب الروسي - الإيراني على مستقبل المنطقة العربية؟.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أنّ هناك علاقة ارتباطية بين التقارب الإيراني- الروسي وبين العلاقات التركية العربية وينبثق من الفرضية عدة فرضيات فرعية هي:

- (١) هناك علاقة ارتباطية بين التقارب الروسي - الإيراني والعلاقات التركية- العربية.
- (٢) هناك علاقة سلبية بين التدخل المباشر لأطراف دولية على أزمات المنطقة العربية.

(٣) هناك علاقة عكسية بين التقارب الإيراني - الروسي والعلاقات التركية - العربية.

(٤) هناك علاقة عكسية بين العلاقات الروسية - الإيرانية وتسوية الأزمة السورية.

خامساً: حدود الدراسة:

يمكن تحديد هذه الدراسة في الحدود التالية:

١- الحد المكاني: المنطقة العربية وجورها الإقليمي "سوريا".

٢- الحد الزمني: جرى اختيار بداية الدراسة من عام ٢٠١١ بسبب انطلاق ما يعرف

«بالربيع العربي» مما أتاح المجال للتدخل الدولي في المنطقة العربية، وجرى اختيار

حدّ النهاية الزمنية للبحث إلى: ٢٠١٧م؛ مما يمكن الباحث من رصد وتحضير المراجع

في هذه الفترة.

٣- مجال البحث: تنتمي هذه الدراسة إلى حقل العلاقات الدولية وبشكل أدق

الدراسات الإقليمية/ المناطق.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

أ- متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التقارب الروسي - الإيراني.

المتغير التابع: العلاقات التركية - العربية.

ب- مفاهيم الدراسة:

١- العلاقات الدولية:

أ-التعريف الاصطلاحي:هي ظاهرة واسعة من التفاعلات المتبادلة والمتداخلة السياسية وغير السياسية تجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي، ولا تقف هذه العلاقات على الدول بل تتعداها إلى كيانات أخرى،مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية سواء كانت عن طريق الاتصالات الرسمية أم غير الرسمية. (توفيق، ٢٠١٢، ص٦).

ب- التعريف الإجرائي:العلاقات التي تجري عبر الحدود بين الوحدات السياسية والتي تحمل الطابع التعاوني والصراعي، ويقسم هذا المفهوم إلى قسمين العلاقات وتعني ( التفاعل، الفاعل، والهدف، والأسلوب) والدولية وتعني ( الدول، والمنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، حركات التحرر الوطني، الجماعات السياسية كالأحزاب، الأفراد)، وقد تكون العلاقات اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية اجتماعية.

## ٢.التقارب الروسي- الإيراني:

أ- التعريف لاصطلاحي: في الغالب ما يكون التقارب مبني على تحقيق أهداف مشتركة تلبى المصلحة الوطنية للدول المتقاربة ، وهنا التقارب الروسي الإيراني هو "تقارب الضرورة" لان العلاقة بين طرفين دائما ما تميل إلى الصراع والتوتر، كون العلاقات توصف بينهم بالتنافس والندية اقرب من وصفها بالتعاون والمشاركة، ولكن عندما لتقت المصالح في الأزمة السورية أصبح يعمل الطرفين على مبدأ التوازن والتكامل من اجل تحقيق هدف مرحلي لهما، وهو الوقوف لجانب النظام السوري، بغية الوصول إلى هدفهم الاستراتيجي المتمثل في تعزيز دور روسيا وإيران في أي ترتيبات مستقبلية بشأن سوريا.(كشك،٢٠١٦).

ب-التعريف الإجرائي: إن مسار العلاقات الروسية- الإيرانية يحمل بين طياته منذ زمن بعيد العديد من الخلافات والصراعات، ولكن عندما التقت المصالح تم تحيد الخلافات جانباً، ولكن هذه المصالح عرضة لتغيير عند تعرضها لتأثيرات قوية من الخارج. وقد توصل الباحث إلى إن التقارب يعني البحث عن النقاط المشتركة بين الطرفين، من خلال تقارب اقتصادي لتعزيز التعاون التجاري بين الطرفين، وتقارب سياسياً من خلال التفاهمات بين الطرفين حول الأزمة وتمكين الدور الإقليمي لكلا الدولتين.

### ٣-الأزمة السورية:

أ- التعريف الاصطلاحي: تعددت الآراء حول تعريف الأزمة السورية، فهناك من عرفها بأنها ثورة استرداد الحرية والكرامة، وهناك من عرفها بأنها مؤامرة خارجية تستهدف دور سوريا ومكانتها، تعريف آخر يقول تضافر العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية كانت سبب في فتح المجال لإمام من كان يتربص بسوريا الشر. لكن على ما يبدو إن الأزمة السورية هي أزمة مركبة ومعقدة، حيث أنها تدور حول ثلاثة محاور، أولاً: علاقة الفرد بالدولة (المواطنة، الانتماء، الحقوق، الواجبات)، ثانياً: علاقة الدولة مع المكونات الاجتماعية فيها (القوميات، الأديان، المذاهب)، ثالثاً: المحور الخارجي للأزمة وعلاقته مع الصراع الإقليمي وصولاً إلى الصراع الدولي. (أوسي، ٢٠١٣).

ب-التعريف الإجرائي: الأزمة السورية بدأت باحتجاجات شعبية، وثم انتقلت مع تطور الأحداث وانغلاق الباب أمام أي حل سياسي إلى ثورة شعبية تحولت فيما بعد إلى

أزمة، وان مؤشرات الأزمة السورية ( الاحتجاجات السلمية، أعمال عنف من خلال استخدام السلاح، المعارضة بشقيها العسكري والسياسي، واللاجئين ونزوحهم إلى دول الجوار، التدخلات الدولية)، وينظر إلى هذه الأزمة كنتاج إشكاله علاقة الفرد بالدولة).

#### ٤- الفاعلون من غير الدول:

أ. التعريف الاصطلاحي: الفاعلون من غير الدول هم الفاعلين الذين شكل ظهورهم تأثير كبير وفاعل على مسرح الأحداث الدولية، حيث كان تركيز الباحثين في العلاقات الدولية في السابق على إن الدولة هي الفاعل الوحيد، ولكن مع تطور الأحداث والأزمات الدولية وتطور علم العلاقات الدولية ظهر فاعلين من غير الدول، ومن هؤلاء الفاعلين "المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الغير حكومية، شركات المتعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني"، وما يميز هؤلاء الفاعلين ارتباطهم بدولهم لدرجة إنهم يعتبروا اذرع لتلك الدول. وظهر فواعل جدد مثل حركة حماس، حزب الله، وبعض الحركات الأصولية، ومع تطور العلم والتكنولوجيا والاتصالات ظهرت فواعل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي كان لها اثر كبير في تطور الأزمات، وما يميز الفواعل الجدد هو استقلالها عن دولها من حيث مواردها الخاصة بها. (رجب، ٢٠١٢).

ب- التعريف الإجرائي: ويعرف الفاعل (actor) بأنه كلّ جماعة أو سلطة أو حتى شخص يملك القدرة على أن يلعب دوراً في المسرح الدولي، والفاعلين من غير الدول هم "المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، حركات التحرر الوطني، الحركات الأصولية، ووسائل الإعلام ووسائل الاتصال، والإفراد". حيث وُجد الفاعلون من غير الدول أن المنطقة العربية بيئة حاضنة، وتربة خصبة لنشاطهم، وأنها تتفاعل مع الأحداث بسهولة،

لتدهور الأوضاع الاقتصادية، والاضطرابات الأمنية وغياب الديمقراطية في المنطقة. ويشار إلى بروز الفاعلين في الأزمة السورية على مستوى الدول المتنفذة في المنطقة مثل: روسيا، إيران، تركيا، أمريكا، الاتحاد الأوروبي، الصين، الدول العربية، وعلى مستوى الفاعلين سوى الدول منهم: داعش، وحزب الله، والمليشيات الإيرانية، والحرس الثوري الإيراني، والحركات الإسلامية، والأكراد، والجيش الحر. (عبد الصمد، ٢٠١٢).

#### ٥- العلاقات التركية - العربية

أ التعريف الاصطلاحي: هي ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة التي تجري عبر الحدود، سواء كانت رسمية أم غير رسمية بين تركيا والدول العربية (توفيق، ٢٠٠٣).

أ- التعريف الإجرائي: تكمن مؤشرات العلاقات التركية- العربية في ما يلي:

١- سياسياً: تجري بين وحدات سياسية، وتتعلق بالقرارات والاتجاهات التي يتخذها صانع القرار في العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

٢- اقتصادياً: حيث يعتبر الاقتصاد المحرك الرئيس للعلاقات الدولية، من حيث التبادل التجاري والاستثمار.

٣- اجتماعياً من خلال بنية المجتمع والقيم السائدة فيه، وعلاقة المواطنين بالدولة. (السرطان، ٢٠١٣، ص ٢٢٣).

#### سابعاً: منهجية الدراسة

الأول: منهج صنع القرار: ويقوم على أساس افتراضي مؤداه أن السياسة تعني في النهاية\_ سلسلة من صنع القرار، ومن ثمّ يُمكن بهذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، وفق هذا المنهج، فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة

والمجموعة المحددة المشاركة معه في صنع القرار، أو قيادة مؤسسة أو جماعة أو منظمة، ومن أبرز رواد هذا المنهج ريتشارد سنايدر كراهام أليسون.

ويقوم هذا المنهج على مجموعة من المرتكزات، وهي على النحو الآتي:

١. البيئة الداخلية تتكون من مجموعة من العناصر وهي:

أ. الموقع الجغرافي: ويشمل (المساحة، الحدود، السكان، الطبيعة، التضاريس، المناخ).

ب. الموقع الاقتصادي: (الموارد، رأس المال).

ج. الموقع العسكري: (الأسلحة النووية، والأسلحة التقليدية).

د. الموقع التكنولوجي: (الأغراض السلمية، والأغراض العسكرية).

هـ. موقع التركيب السكاني: (النواحي الاجتماعية السلوكية، الديانات، الطوائف، العادات والتقاليد، اللغات).

٢. البيئة الخارجية تتكون من: (من القوة العسكرية والاقتصادية، المساحة، السكان، وقوة الجبهة الداخلية).

٣. البيئة النفسية أو الإدراكية لصاحب القرار.

(مكاوي، ٢٠١٧، ص ٣٨-٣٩)

تقوم العلاقات بين الدول في سياساتها الخارجية على أساس المصلحة الوطنية، وهذا يعتمد على القرارات التي يتخذها صناع القرار بعد دراسة السلوك الخارجي لدول وتحليله، حيث وظف الباحث منهج صنع القرار في هذه الدراسة بدراسة التفاعلات والمتغيرات وتحليلها، وبناء العلاقات بين الدول، مما يتطلب دراسة البيئة الداخلية

والخارجية للدول، حتى يجري على ضوء ذلك اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع تلك المخرجات بما يحقق الأهداف المرسومة، ظهر هذا واضحاً في العلاقات الروسية الإيرانية، والروسية التركية، والتركية العربية، ودور تلك العلاقات في أحداث الأزمة السورية.

الثاني: منهج المصلحة الوطنية: تعد المصلحة الوطنية من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، ورغم تعدد أوجهها، إلا أن الأساس الذي تقوم عليه المصلحة الوطنية، المتمثل بالمحافظة على بقاء الدولة وأمنها، وتعد القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول. وقد تتخلى الدول عن مبادئها في سبيل تحقيق مصلحتها الوطنية، ولعل أهم من طرحوا هذا المفهوم هو: «ميكيا فيلي» مع أن الفيلسوف الهندي «كوتيليا» قد سبقه في ذلك، وكان من روادها أيضاً «مورغنثاу» وتعد المصلحة الوطنية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، بما يتناسب مع إمكانيات الدول وقدراتها، وتقوم المصلحة الوطنية على مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية:

السياسية تشمل: المحاولات التي تقوم بها دولة ما من أجل تحسين قوتها أو نفوذها في الخارج، بكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء والتحالف معهم، الاقتصادية تشمل: إتباع سياسات توسيع التجارة والاستثمارات الخارجية مع المحافظة على قيمة عملة الدولة في مقابل العملات الأجنبية، العسكرية تشمل: ما يتعلق بالسياسات الخاصة التي تقوم بها الدولة للدفاع عن كيانها وسيادتها ضد أي عدوان عليها (الضرمي، ٢٠١٤، ص، ٢٢).

يرى الباحث إن المصلحة الوطنية تؤدي دوراً رئيساً في رسم السياسات الخارجية للدول، على اعتبار أنها الدافع والمحرك الرئيسي في التفاعلات الدولية، وبناء العلاقات بين



الدول التي تسعى عن طريق هذه العلاقات إلى تحقيق أهدافها وفق مصلحتها الوطنية، بغض النظر عن الطرق أو الأساليب أو الأدوات التي تستخدمها تلك الدول من أجل تحقيق تلك الغاية، وظهر ذلك جلياً في تفاعل جميع الأطراف التي سعت إلى التدخل في الأزمة السورية لتحقيق مصالحها.

ثامناً: الدراسات السابقة

١- دراسة محمد المقداد بعنوان: "تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية-العلاقات الإيرانية- العربية: دراسة حالة"، ٢٠١٣.

تطرت هذه الدراسة إلى توضيح أهم السياسات إلى تسعى السلطة السياسية في إيران لتحقيقها، خاصة بعد ظهور الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م وما تحمله من أفكار وأهداف تحاول تصديرها إلى دول المنطقة، مع تركيزها على أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية (الأمنية، والاقتصادية، والدور والقوة)، ومدى تأثيرها في العلاقات الإيرانية- العربية (دول الجوار)، خلصت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات التي تركّز عليها إيران في سياستها الخارجية: المتغير الأمني، والاقتصادي، وأنها تقوم على مبادئ الثورة الإيرانية التي تسعى لتصديرها إلى دول المنطقة عن طريق الفاعلين من غير الدول.

٢- دراسة صايل السرحان بعنوان: "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية- العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١، ٢٠١٣.

تناولت هذه الدراسة الأهمية الجغرافية والسكانية التي تتميز بها الدولة التركية عن دول المنطقة، مع تركيزها على أهم القضايا التي تتمحور حولها العلاقات التركية - العربية (المياه، الحدود، الأقليات)، وتطرت الدراسة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في

توجّهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية. وقد خلصت إلى إمكانية التوصل إلى حلّ في كثير من القضايا العالقة بين الطرفين خصوصاً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وبالسياسة التي يتبناها، وتقوم على حسن الجوار وتصفير المشاكل، رغم عدم التكافؤ بين الطرفين؛ بسبب الضعف والوهن الذي يعيشه العالم العربي.

٣- شدوى محمد إبراهيم بسيوني بعنوان: "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة

السورية ٢٠١١-٢٠١٦"، ٢٠١٦.

تناولت هذه الدراسة أهمّ المحددات الداخلية التي تؤثر على السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، من خلال الحديث عن دوائر صنع القرار في روسيا المتمثلة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمؤسسات غير الرسمية. وتطرقت هذه الدراسة إلى المحددات الخارجية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية الروسية، والمتعلقة بتحول العلاقات الأمريكية الروسية ومبيعات السلاح وقضايا النفط والأمن القومي، إضافة إلى مكافحة الإرهاب. وركزت الدراسة على العلاقات الروسية السورية وأثر التدخل الروسية في الأزمة السورية، والأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها من هذا التدخل، وهدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية نشأة الأزمة السورية وتطورها وكيفية تعامل روسيا مع هذه الأزمة.

٤- دراسة أحمد سعيد نوفل وآخرون بعنوان: "أزمة السياسة الخارجية التركية

وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي"، ٢٠١٦.

تناولت هذه الدراسة السياسة التي كانت تتبعها تركيا ما قبل ٢٠٠٠م، إذ كانت تتماها مع السياسات الغربية، لكن ما بعد عام ٢٠٠٠ قامت تركيا بتغيير سياستها، وعملت على الاستدارة نحو دول المنطقة والإقليم بإتباعها إستراتيجية جديدة؛ لتحقيق مصالحها في

إيجاد دور فاعل على مستوى دول الإقليم. وركزت هذه الدراسة على إن موقف تركيا الداعم لثورات الربيع العربي انعكس عليها فيما بعد بآثار سلبية، من خلال تدهور علاقاتها مع تلك الدول، وتعرضت تركيا لكثير من التحديات الداخلية المتمثلة باستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي صعد من عملياته الإرهابية، إضافة إلى تعرضها لمحاولة انقلاب عسكرية فاشلة عام ٢٠١٦، وتنامي الدور الروسي المتهامي مع تمدد النفوذ الإيراني في الجوار التركي. وتطرقّت الدراسة إلى انعكاس الأزمة التركية على العلاقات العربية- التركية، والذي ظهر جلياً في تبني بعض الدول العربية موقفاً مناهضاً للربيع العربي، الذي كانت تركيا في أحيان كثيرة تقوم بدعمه، والذي قد يكون سبب صعود ما يعرف بالإسلام السياسي، إضافة إلى تراجع التبادل التجاري مع بعض الدول العربية، وقامت بعض الدول العربية بسياسات تهدف إلى الحد من الدور التركي في المنطقة، وتراجع الدور التركي في الأزمة السورية بسبب التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية المؤثرة في الأزمة السورية، وأوصت الدراسة بـ التوسع في علاقات روسيا مع الإقليم، والمحافظة على التوازن السياسي، وتطوير آليات التعاون مع دول المنطقة.

٥- دراسة أنا يورشيفكايا بعنوان: "روسيا في الشرق الأوسط الدوافع-الآثار- الآمال"، ٢٠١٦.

تناولت هذه الدراسة الأوضاع التي كانت سائدة في روسيا خلال حقبة الرئيس السابق يلتسين، وكيف تعامل معها الرئيس بوتين منذ وصوله إلى السلطة في روسيا، سواء على المستوى الداخلي من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات الأمنية أو على المستوى الخارجي من أزمات خارجية مثل أزمة أوكرانيا وما تبعها من حصار اقتصادي غربي. وسعي

الرئيس بوتين إلى التحول نحون قل روسيا إلى وضع المنافس مع الولايات المتحدة، بالتركيز على أولويات السياسة الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط لاستعادة مكانتها الدولية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم الأعمال التي قامت بها روسيا من أجل تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط، حيث قامت روسيا ببناء علاقات التعاون والتشارك مع دول الشرق الأوسط وخصوصاً إيران في جميع المجالات، وتطرت مع كيفية تعامل روسيا مع ثورات الربيع العربي وخاصة الأزمة السورية، وإعادة توازن القوى في الشرق الأوسط.

٦- دراسة مروان قبلان بعنوان: "الثورات والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، ٢٠١٦.

تناولت هذه الدراسة في البداية الأحداث التي مرت بها سوريا قبل الثورة، ونتيجة لهذه الأحداث المتمثلة برفض سوريا الغزو الأمريكي للعراق، ومحاولة تعرضها للضغط من أجل الخروج من لبنان، وفرض العقوبات الاقتصادية عليها. مما جعل النظام السوري يعمل على إحداث توازنات مع دول المنطقة بالسعي لعمل علاقات مع تلك الدول وخصوصاً الدولتين الكبيرتين في المنطقة إيران وتركيا، إلا إن هذا التوازنات تحتاج إلى استقرار داخلي، ولكن مع انطلاق الثورة لأسباب عدة فقدت هذه التوازنات قيمتها، وفقد النظام قدرته على إدارتها، حيث بدأ التنافس بين إيران وتركيا وكذلك دول الإقليم، ثم أصبح دولياً فيما بعد بتدخل روسيا القوية في الأزمة السورية على أثر توجيه سياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها، وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهم الأعمال التي قام بها النظام السياسي في سوريا لحفظ التوازن في الإقليم بعد تعرضها لكثير من الضغوط الخارجية، بتقاربها من تركيا وإيران وروسيا، لتحافظ على بقائها واستمرارها.

V- Piotr Dutkiewiz,Nikolay kozhanov:"Civil War in Syria and the Evolution of Russian-Iranian Relatons",٢٠١٦.

حاول الباحث في هذه الدراسة تقديم تفسيرات تتجاوز التفسيرات النمطية والقوالب النمطية التي تشرح "ما يريده بوتين في سوريا".وتوصل إلى عدة نتائج أهمها: إنَّ للتدخل الروسي في الصراع السوري تأثير مباشر في العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط بشكل عام، وخلقت أساساً متيناً لتطوير التعاون الروسي مع إيران بشكل خاص.وأشار الباحث إلى أنه تعتبر العلاقة الروسية الإيرانية في سوريا علاقة زواج، يحاول كل شريك الوصول إلى أهدافه عن طريق الجهود المشتركة، لكن هذا الشكل من التعاون لا يستبعد إمكانية حدوث انقسامات مستقبلية بين البلدين.كما توقع الباحث انتكاسات خطيرة لمبادرات السلام الحالية، والتي قد تغير من سياسة روسيا تجاه سوريا، ويمكن أن تؤثر أيضاً في العلاقات الروسية الإيرانية.

٨- ELLie Geranmayeh & Kadri Liik,"The New Power Couple:Russia and Iran the Middle East", ٢٠١٦.

وصلت العلاقات بين إيران وروسيا إلى ذروة غير مسبوقة من التعاون العسكري في سوريا ورؤية مشتركة للنظام العالمي، وانتقاد متبادل للسياسة الغربية في الشرق الأوسط، وهذا ما حدا ببعضهم للزعم بأن التعاون الروسي الإيراني في سوريا هو انتهازي محض، مبني على المصالح قصيرة الأجل التي تغطي بشكل مؤقت على الاختلافات البارزة، ورغم أنَّ هذا صحيح، إلا أنَّ التحالف مدعوم ببعض القواسم المشتركة العميقة في رؤيتهم

الأوسع للعلاقات الدولية، كما أضاف الباحث أنه كان للقرب الجديد بين موسكو وطهران في سوريا عواقب وخيمة على أوروبا؛ مما عزز يد الأسد والعنف المتزايد؛ مما أدى إلى تدفق المزيد من اللاجئين إلى الدول الأوروبية، وزاد تهميش أوروبا على المسار الدبلوماسي، ومع ذلك تبقى علامات الاستفهام حول مدى استمرارية العلاقة: هل يعني ذلك وجود تحالف استراتيجي مستدام يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط الأوسع؟، أم أننا نواجه فقط نقطة عالية في قصة متأرجحة في العلاقات الروسية الإيرانية - وهي حكاية سيظل التعاون فيها محدوداً ومشوباً بعدم الثقة المتبادلة؟.

هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تحدثت الدراسات السابقة عن جزء وجانب من العلاقات بين الدول المؤثرة في قضايا الإقليم سواء كان على المستوى الداخلي أم الخارجي، وبعضها تحدثت عن جزء من العوامل المؤثرة في تقارب العلاقات وتباعدها بين الدول التي تحاول التقرب من دول الشرق الأوسط، إضافة إلى إن بعضاً آخر تحدثوا عن مواقف محددة تجاه أزمات المنطقة (الأزمة السورية)، بينما جاءت هذه الدراسة للحديث عن مجمل الجوانب المتعلقة بالعلاقات بين الدول الساعية إلى إيجاد دور مؤثر لها في المنطقة، ومحاولة تغطية عدد من جوانب العلاقات بين بعض دول الإقليم، وارتباطها مع دول خارج الإقليم، ومدى تأثير تلك العلاقات في إدارة أزمات المنطقة، وتناولت الدراسة أيضاً مجمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، وما مدى تأثير تلك الأهداف في تطوير الأزمة، وتقليل فرص الحل السياسي.

## الفصل الأول

### العلاقات الروسية- "الشرق أوسطية"

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الروسية مع إيران وتركيا

المطلب الأول: العلاقات الروسية- الإيرانية

المطلب الثاني: العلاقات الروسية- التركية

المبحث الثاني: العلاقات التركية- الإقليمية

المطلب الأول: العلاقات التركية- العربية

المطلب الثاني: العلاقات التركية- الإيرانية

## الفصل الأول

### العلاقات الروسية- الشرق أوسطية

#### (التقارب الروسي- الإيراني والمنطقة العربية)

حازت منطقة الشرق الأوسط باهتمام كبير لدى الدول الكبرى على مستوى العالم منذ زمن طويل خاصة روسيا، لما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من مميزات تجعلها محط أنظار العالم، والمتمثلة بثرواتها الطبيعية الهائلة، وموقعها الجغرافي المتميز بإطلالته على مجموعة من البحار، خاصة البحر الأبيض المتوسط الذي تعتبر روسيا الوصول إليه من أهم الأهداف التي تسعى إليها؛ لأنه في نظرها جسر مهم يمكن استخدامه في نقل الطاقة (الغاز، البترول) إلى دول أوروبا.

كما أنّ روسيا ترى أن أهمية الشرق الأوسط تكمن في محاول استعادة مكانتها كقوة عظمى على مستوى العالم، إضافة إلى على إنها تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط المضطربة، سواء من خلال المتغيرات الداخلية ، أو تنافس الدول فيما بينها حول احتلال مواقع مهمة في سياسة الشرق الأوسط- أنه فرصة مواتية لتنشيط تجارتها من خلال تسويق أسلحتها ومعداتها العسكرية؛ مما يعطيها فرصة في محاولة لإنعاش اقتصادها المضطرب، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك جمهورياته، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والدول الغربية على إثر الأزمة الأوكرانية؛ لذلك وجدت روسيا أنه من الضروري التوجه إلى دول الشرق الأوسط، من أجل بناء علاقات فاعلة مع تلك الدول من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.



## المبحث الأول

### طبيعة العلاقات الروسية مع إيران وتركيا

اهتمت روسيا في بناء علاقات تعاون مع دول الشرق الأوسط، خصوصاً إيران وتركيا، حيث دخلت العلاقات الروسية- الإيرانية في بداية تسعينيات القرن الماضي حالة من التعاون الاستراتيجي عن طريق المصالح المتبادلة بين الطرفين، حيث أخذت روسيا تتطلع لموقع إيران المهم من أجل الوصول إلى المياه الدافئة، وبدأت علاقات التعاون بين الطرفين في التوسع، عن طريق ما تقوم به روسيا سواء في بيع السلاح لإيران أم مساعدتها في بناء مصانع لإنتاج المعدات العسكرية، إضافة إلى التعاون في القضايا المتصلة في الإرهاب، وما زاد في تعاونهم شعورهم المشترك من التحدي الغربي الذي شكلته حرب الولايات المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣، إضافة إلى تخوف الطرفين من انتشار الإسلام الراديكالي السني في العراق على أثر هذه الحرب، ثمّة عامل آخر أسهم في تنمية العلاقات الروسية- الإيرانية وهو التفاهم المشترك بين الطرفين حول الموقف الروسي من مناطق آسيا الوسطى والقوقاز. (شيفكايا، ٢٠١٦).

إما على جانب العلاقات الروسية - التركية لقد لعب موقع تركيا المتوسط بين أوروبا وآسيا، دوراً مهماً ومحورياً في تقارب العلاقات بين الطرفين، خاصة في المجال الاقتصادي، إضافة إلى تخوف روسيا في نقل الطاقة الروسية عبر استخدام الأراضي الأوكرانية بسبب التحول الأوكراني في علاقاته نحو الغرب، حيث يعتبر العامل الاقتصادي الركن الأساسي في

تلك العلاقات، باعتبار تركيا من الشركاء التجاريين المهمين بالنسبة لروسيا، حيث تستورد تركيا منها ما نسبته ١٠% من قيمة ما تستورده من الخارج. (عليان، ٢٠١٧).

سعت روسيا للتقرب من تركيا عن طريق استغلال الفتور والتراجع في العلاقات التركية- الولايات المتحدة، خاصة بعد و صف تركيا الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة في العراق بأنها "إرهاب دولة". (شيفكايا، ٢٠١٦).

### المطلب الأول: العلاقات الروسية- الإيرانية

شهدت العلاقات الروسية- الإيرانية مجموعة من المتغيرات والتطورات التي خلقت بينهم حالة من الجذب والشد والتوتر والتفاهم، وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية لكلا الطرفين والتي تظهر من خلال ما يلي:

١- الثورة الإسلامية الإيرانية:

ظهرت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م في إيران على يد الخميني، حيث تبنت هذه الثورة منذ بداياتها البعد الأمني في سياستها؛ لما تحمله قياداتها من فكر ورؤية التعنت والتعصب في سياستها الخارجية تجاه العالم الخارجي؛ مما جعلها محدودة التعامل مع ملف السياسة الخارجية. (المقداد، ٢٠١٣، ص، ٤٥٦).

منذ أن ظهرت الثورة الإسلامية الإيرانية، بدأت إيران تعلن عن نفسها من خلال مشروعها القائم على تصدير أفكار ومبادئ تلك الثورة إلى العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية، محاولة بذلك إيجاد لها مكانه في تزعم دول الإقليم. حيث سعت من أجل تحقيق ذلك إلى التعاون مع الحركات الإسلامية الراديكالية في المنطقة، حيث لجأت إيران لحماية ثورتها، إتباع سياسة الهجوم أفضل وسيلة لدفاع، وذلك من خلال إيجاد لها اذرع

خارج حدودها، حتى يتمكنوا من احتواء أي هجوم خارجي عليها، خاصة من القوى الإقليمية أو الدولية المعادية لها. (علو، ٢٠١٢).

الأهداف العامة للثورة الإسلامية الإيرانية كما ذكرها المقداد (٢٠١٣، ص، ٤٥٦-٤٥٧) وهي على النحو الآتي:

١- اعتماد سياسة الحياد تجاه القوى العظمى، وعدم ارتباطها بأي سياسات دولية تتعارض مع سياسة الدولة الإيرانية، بالمقابل تقوم سياسة إيران على احترام الدول الكبرى طالما أن تلك الدول تحترم سياسة إيران وحقوقها ومصالحها.

٢- السعي لفتح كل قنوات التواصل والتقارب مع مختلف دول العالم الإسلامي، والتصدي لكل التحديات التي ترتبط بقضايا تلك الدول وخصوصاً القضية الفلسطينية، مع التأكيد على دعم كل قوى المقاومة من أجل التصدي للسياسات الإسرائيلية.

٣- العمل على تطوير كافة سبل التعاون مع دول العالم الثالث بما يحقق المصالح المشتركة بينهم، على أن يكون التعاون مبنياً على أساس العدالة في إتاحة الفرص لجميع الدول.

٤- إنشاء علاقات تقارب قوية مع الدول الإسلامية الكبرى خاصة باكستان وتركيا.

٥- الصمود أمام المخاطر الناجمة عن السياسات الدولية أو أي تحالفات إقليمية في المنطقة تؤثر عليها.

٦- تقوم الثورة على تبني سياسة راديكالية تجاه دول المنطقة التي تسير في فلك الدول الغربية من أجل تحقيق مصالحها الذاتية وفي الوقت نفسه تدعم نفوذ إسرائيل في المنطقة.

٧- البحث عن توسع في العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية بما يخدم شعوب الأمة الواحدة، ووضع الاستراتيجيات التي تجعل من الأمة الإسلامية نموذجاً على مستوى دول العالم.

٨- رفض عقد أي معاهدة تسهل عملية السيطرة الأجنبية على ثروات البلاد، والسعي المتواصل في النأي باقتصاد البلاد عن إي تبعية أجنبية.

وظهرت ملامح التواصل بين الثورة الإسلامية الإيرانية مع التيارات والحركات الإسلامية، من خلال قيام جماعة الإخوان المسلمين وقيادات الحركات الإسلامية في العديد من دول العالم، بتشكيل وفد لزيارة إيران على أعقاب انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ولقائهم آية الله الخميني وإعلان تضامنهم مع الثورة، وعندما أصبح علي خامنئي مرشداً أعلى للثورة الإيرانية بعد وفاة الخميني، أصبحت مؤلفات سيد قطب تدرس في مدارس الإعداد العقائدي "الحرس الثوري"، ولم تقتصر إيران في علاقاتها الخارجية على الحركات الإسلامية، بل تعدتها إلى تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، كعلاقتها بجماعة الجهاد الإسلامي الفلسطيني (ممدوح، ٢٠١٧).

إلا أنّ هذه الثورة اصطدمت في بيئتها الخارجية منذ ظهورها بالحرب العراقية الإيرانية بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٨م) إضافة إلى أحداث ١١ / ٩ / ٢٠٠١م في الولايات المتحدة، حيث أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، بالتوجه نحو الشرق الأوسط لفرض

إستراتيجيتها في الهيمنة والسيطرة، حيث صنّفت إيران من ضمن "دول محور الشر" أو "الدول المارقة" وشملت إضافة إلى إيران العراق وأفغانستان وكوريا الشمالية، ومع احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق أدركت إيران أنه يجب العمل على توسيع وتطوير وتفعيل إستراتيجيتها المتبعة في تصدير ثورتها. (علو، ٢٠١٢).

ورغم التحديات الخارجية التي تواجه إيران، إلا أنها تصرّ— في تعاملها مع الدول العربية، وفقاً لمبادئ ثورتها من خلال تقديم الأموال للشبيحة الموجودين في المناطق العربية، والظهور بمظهر الساعي للمحافظة عليهم وحماية حقوقهم، إضافة إلى إنشاء الحسينيات لتعليمهم مبادئ ومعتقدات الثورة (الهيبي، ٢٠١٦، ص ٨٦).

الوسائل والأساليب التي اتبعتها إيران في نشر ثورتها وتصديرها إلى الخارج، وهي كما

يلي:

١. العمل على استضافة عدد من مقرات التنظيمات الإسلامية الراديكالية وتقديم كلاً لدعم اللوجستي والإعلامي.
٢. السعي للوصول إلى الحركات الإسلامية في العديد من دول المنطقة والعالم الإسلامي، من خلال إرسال المعلمين والمدربين والدعاة.
٣. قامت إيران باستغلال كل من المؤتمرات العالمية التي تعقد لأمة الجمعة، والاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسستي الشهيد والمستضعفين، في تعبئة رجال الدين والمفكرين والقياديين الإسلاميين، من خلال تلقينهم مبادئ ومعتقدات الثورة والتأثير عليهم فكرياً.
٤. سعت إيران لتوظيف اللجنة الدائمة للحج، في نشر- وتصدير فكر الثورة الإيرانية وتوسيع تأثيرها خارجياً.

٥. استعانت إيران بجميع وسائل الإعلام المختلفة والمتاحة في نشر- أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية ومعتقداتها ومبادئها إلى دول العالم.
٦. سعت إيران إلى دعم الحركات الإسلامية بإرسال الأسلحة والمدربين والأموال لدعم تلك الحركات عدد من دول المنطقة والعالم.
٧. قامت إيران باستغلال الطلاب الدارسين في معاهدها وحوزاتها، بتلقيهم أفكار ومعتقدات تتصل بمبادئ الثورة الإيرانية.
- (علو، ٢٠١٢).

أصبحت روسيا تنظر إلى الثورة الإسلامية الإيرانية نظرة قلق وتوتر، حيث شاب العلاقة بين الطرفين حالة من الفتور والخوف، وخصوصاً بعد أن شعرت روسيا بأن إيران متلهفة لتصدير ثورتها مباشرة، لا سيما وأن روسيا مرتبطة مع إيران بحدود جغرافية، مما قد يؤدي إلى انتقال أفكار ومعتقدات هذه الثورة بسهولة إلى الاتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق بعض الجمهوريات الإسلامية الموجودة في الاتحاد، رغم إن إيران ادعت بأن ثورتها ليست شرقية ولا غربية بل جمهورية إسلامية، مما جعل الاتحاد السوفيتي حذراً في التعامل مع إيران بوجود هذه الثورة. (مركز المزمأة للدراسات والبحوث، ٢٠١٧).

أسهمت ثورات ما يسمى «الربيع العربي» في التعزيز من ظهور حركات الإسلام السياسي في العديد من الدول، التي شهدت تلك الثورات، حيث ترى إيران بأن هذا الظهور يؤكد قوة ثورتها وصمودها، رغم الصعوبات التي واجهتها، مما يجعلها مثلاً يحتذى به، وملاً آمناً تلجأ له بعض الحركات الإسلامية في بعض الدول (علو، ٢٠١٢).

## ٢- الغزو السوفيتي لأفغانستان:

شهد عام ١٩٧٩م، بداية الغزو الروسي لأفغانستان، حيث بدأت الحرب بدخول القوات السوفيتية إلى الأراضي الأفغانية، بمحاولة سيطرتها على أغلب مناطق العاصمة كابل ومؤسساتها الرسمية، وبعد مقتل الرئيس الأفغاني حفيظ الله أمين تم تعيين «بابراك كابل» رئيساً جديداً لأفغانستان؛ والذي أعلن بأنه طلب من السوفييت المساعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية بموجب معاهدة الصداقة مع الروس الموقعة في ١٩٧٨م لمواجهة الحرب الأهلية التي تتعرض لها أفغانستان (عبد الطالب، ٢٠٠٩، ص ١٠٣).

وكان هدف الاتحاد السوفيتي من غزو أفغانستان تحقيق مجموعة من الأهداف،

هي:

- ١- السعي لاحتواء الصين الذي بدأ دوره يتنامى بتطور علاقاته مع الغرب.
- ٢- العمل على تقديم الدعم الكامل للحكومة الشيوعية في أفغانستان.
- ٣- البحث عن فرصة لتهديد المناطق التي يتواجد فيها النفوذ الأمريكي خاصة باكستان.
- ٤- العمل على محاربة الحركات الإسلامية في أفغانستان خوفاً من تمددها عبر الجمهوريات الإسلامية إليه.
- ٥- استغلال الثروات الطبيعية في أفغانستان ومحاولة الوصول إلى المياه الدافئة.
- ٦- إعادة شيء من الهيبة التي تزعزعت في بولندا.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤)

حين بدأت الحرب الأفغانية تكبد الطرفان خسائر بالأرواح والسلاح، حيث كانت خسائر السوفييت بسبب المقاومة الشديدة وطبيعة الحرب الجديدة التي لم تكن معتادة

عليها، مقابل ذلك استخدم الروس الأسلحة الثقيلة والتدمير والخراب واستخدام الأرض المحروقة، وتدمير لكل من يقف في طريقهم، ومع تطور الحرب ظهرت حركات المقاومة الداخلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، والصين. وعلى مستوى المقاومة الخارجية ظهر مجموعتان من المقاومة المدعومة من الخارج، المجموعة الأولى تضم الحركات الإسلامية التي تشرّف عليها باكستان بنفسها. والمجموعة الثانية هي مجموعة الهزارة التي كانت مدعومة من إيران بالتسليح والتدريب؛ لأنّ إيران تعتبر أنّ هذا الغزو هو التهديد الكامن لها، كونه يقع في دولة مرتبطة معها بحدود جغرافية، وممكن أنّ يصلها خطر المد الشيوعي. فقد قام غورباتشوف بعد وصوله للحكم في الاتحاد السوفييتي بإنهاء هذه الحرب والانسحاب؛ نتيجة لما تكبده الاتحاد السوفييتي من خسائر على مختلف المستويات، وبدأ ذلك في حلول عام ١٩٨٩م من خلال مظلة الأمم المتحدة، وقد أسهم هذا الاحتلال \_ إضافة إلى أحداث أخرى كالثورة الإسلامية في إيران، الحرب الإيرانية العراقية \_ في جعل الشرق الأوسط منطقة توتر وعنف وتقلب وعدم استقرار؛ ممّا أدى إلى تصاعد الحركات الأصولية وظهورها، فكان لها دور في إحداث كثير من الحروب والأزمات، وإثارة الفوضى، وجرّ الولايات على كثير من دول العالم، خاصة دول الشرق الأوسط، التي عانت كثيراً من تلك الحروب (عبد الطالب، ٢٠٠٩، ص ١٠٨-١١٠).

أدى وقوف الاتحاد السوفييتي مع العراق الذي كان يرتبط معه باتفاقية تعاون منذ عام ١٩٧٢م في حربه ضد إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) - إلى تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإيران، وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م انفصل عدد من الجمهوريات التي كانت تتبع له؛ ممّا أدى إلى فقدان الكثير من اقتصادياته، حيث عاشت روسيا في ظل حكم الرئيس بوريس يلتسين حالة من الصراع على السلطة، وعدم الاستقرار السياسي، والانهيار



الاقتصادي، مما جعل المنطقة تواجه تغيرات جيوسياسية جديدة، تفرض على دول المنطقة التعامل معها بأدوات جديدة، حيث أن العلاقات بين روسيا وإيران اتجهت نحو لفتور، بسبب ميول الرئيس يلتسين إلى التقارب مع الغرب، إلا أن هذه العلاقات شهدت عام ١٩٩٢م بداية التعاون الروسي - الإيراني في مجال الطاقة النووية، حيث وقّع الطرفان اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إضافة إلى إنشاء مفاعل «بوشهر» النووي لتوليد الطاقة الكهربائية، إلا أنه تمّ على إثر ذلك في عام (١٩٩٥م) - وبضغط من الغرب - توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وروسيا، يتمّ بموجبها حظر التعاون الروسي العسكري والتقني مع إيران (الصمادي، ٢٠١٦).

وما أن وصل بوتين إلى السلطة في روسيا عام (٢٠٠٠)، حتّى سعى إلى تطوير روسيا في مختلف المجالات، وأن يكون لها دور فاعل، وأن تكون قوة مؤثرة في عالم متعدد الأقطاب، وتصبح أكثر فاعلية في القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، وألا يسمح للغرب بتهميش الدور الروسي في المستقبل. (القرالة، ٢٠١٧).

وقام بوتين بتنظيم العلاقات مع إيران، وفقا لما تقتضيه حاجة كلا البلدين، حيث أسهمت المصالح المشتركة والتنافس الإقليمي في إيجاد حالة من التقارب بين الطرفين، أثر ذلك توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بالطاقة والاتفاقيات العسكرية المتمثلة بمساعدة إيران في التكنولوجيا الدفاعية وتزويده بالأسلحة، إلا أن مشكلة تقسيم المياه في بحر قزوين خلقت حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين، وبين شد وجذب حول هذا الملف، إلا أنه تمّ التوصل في النهاية إلى تقسيم المياه في بحر قزوين بالتساوي بين جميع الدول المطلة عليه، ومنذ ظهور أزمة البرنامج النووي الإيراني، سعت روسيا للعب

دور الوسيط من أجل حلّ هذه الأزمة بطرق السلمية، حيث أسهمت في الدفاع عن هذا الموضوع ومساندة إيران في المفاوضات التي جرت بينها وبين المجموعة الدولية (١+٥)، التي انتهت بتوقيع اتفاق نووي فينّا عام (٢٠١٥)، ومع بداية عام (٢٠١٦) بدأ تنفيذ هذا الاتفاق المتزامن مع رفع العقوبات المفروضة على إيران، بالتالي فتح باب التعاون على مختلف المستويات بين روسيا وإيران (الصمادي، ٢٠١٦).

أسهم الاتفاق النوويّ في منح روسيا فرصة لاستثمار نفوذها السياسي والاقتصادي في بناء مزيد من الشراكة والتعاون مع إيران الطامحة إلى تحديث ترسانتها العسكرية، وتنمية مواردها الاقتصادية، وظهرت ملامح هذا التعاون مع تسلّم طهران منظومة الصواريخ الدفاعية "أس-٣٠٠"، وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وما تخللها من توقيع عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين الطرفين (عبد الله، ٢٠١٧).

إلا أن مستقبل العلاقات الروسية- الإيرانية سيظلّ بطبيعة الحال مرتبط بمحدداته التقليدية التي ترسمها علاقة كل من الطرفين بالولايات المتحدة، والمصالح المشتركة بين الجانبين، سواء في بحث إيران عن حليف قوي أو بحث روسيا عن سوق لبيع أسلحتها، فضلاً عن معادلات التنافس الإقليمي والدولي، والدور الذي يطمح كل طرف للعبه على المستويين الإقليمي والدولي (أبوشعيرة، ٢٠١٣).

## المطلب الثاني: العلاقات الروسية- التركية

إنَّ العلاقات التركية الروسية لم تكن تخل عبر تاريخها الطويل من الخلافات والتوترات الكثيرة التي أوصلتهم لدرجة الحرب، إلا أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي بدأ سعي كل من موسكو وأنقرة إلى إيجاد أرضية مشتركة لبناء علاقة بين الطرفين قائمة على التعاون والمشاركة، حيث جرى الاتفاق على إعلان خطة العمل بينهم، وتتضمن بناء شراكة متعددة الأبعاد بين أنقرة وموسكو، وعزز من هذا التعاون بين البلدين وجود الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على سدة الحكم في روسيا إذ فتح عهدا جديدا ومرحلة جديدة من العلاقات بين روسيا وتركيا (دياب، ٢٠١٦).

والأمر الذي زاد وحسن من العلاقات بينهم بشكل أكبر وفي مختلف المجالات والأصعدة \_ و صول حزب العدالة والتنمية التركي عام (٢٠٠٢) للحكم في تركيا، الذي يقوم في سياسته الخارجية على مجموعة من المبادئ من أجل أن تكون هذه السياسة إيجابية وفعّالة، وأهمها: مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن؛ ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، ومبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ومبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد أي أن العلاقات بين الدول ليست بديلة بعضها عن بعض بل هي متكاملة فيما بينها، ومبدأ الدبلوماسية المتناغمة. وما أدى إلى تطور العلاقات التركية- الروسية خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، هو توافقهم على العديد من القضايا والمتمثلة بما يلي:

- ١- توافق تركي - روسي ضد إجراءات الولايات المتحدة الساعية لعزل إيران وسوريا.
- ٢- عملت تركيا على تسهيل مهمة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٣- أنّ تركيا أظهرت تأييدها لروسيا لتمكينها من الحصول على صفة دولة مراقبة في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- ٤- أنّ روسيا أيدت جهد تركيا الدبلوماسي في محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- ٥- توافق الطرفان على ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكي وحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي برعاية الأمم المتحدة.

(خولي، ٢٠١٤، ص، ص، ٢٨، ٤٢)

شهدت العلاقات الروسية- التركية تطوراً ملحوظاً وعلى مختلف المستويات، السياسية والاقتصادية، فكلا الطرفين يبحث عن إيجاد دور فاعل ومميز، سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، وظهر ذلك في سعي روسيا للعودة لممارسة دورها المحوري الفعال على الصعيد الدولي في عالم متعدد الأقطاب، وأما تركيا فتبحث عن دور إقليمي، خاصة بعد أن تطور اقتصادها بشكل ملحوظ مما جعلها تحتل مركزاً متقدماً على مستوى العالم، مما مكنها من تحقيق أهدافها في الدخول ضمن الدول العشرين عالمياً. (الندواي، ٢٠١٤).

ومما أسهم سياسياً في تطوير العلاقات بين كلا البلدين وقوف تركيا موقف الحياد من اجتياح القوات الروسية لجورجيا عام ٢٠١٣، ورفضها مشاركة الولايات المتحدة والغرب في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، ونتيجة لذلك تبادل الزيارات بين بين كبار مسؤولي الطرفين (أحمد، ٢٠١٦).

وظهر تطور التعاون الاقتصادي في العلاقات بين الطرفين حتى أصبحت روسيا تمثل أهم شريك تجاري لتركيا، متجاوزة بذلك العديد من دول العالم التي ترتبط بتجارة قوية مع روسيا مثل ألمانيا، وتزامن هذا التطور مع ارتفاع نسبة الصادرات التركية إلى السوق الروسية حتى أصبح السوق الروسي يحتل المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات التركية. (الورغي، ٢٠١٥).

قامت روسيا باستغلال كل ما تملكه من موارد طبيعية وصناعية في محاولة جادة منها لتشجيع جيرانها وبعض دول الشرق الأوسط للتعاون معها، ومن ذلك تعاونها مع تركيا في مجال السياحة، حيث أسهمت صناعة السياحة في تحسين العلاقات الروسية التركية، وهذا ما يفسر - قيام أكثر من ثلاثة ملايين سائح روسي بزيارة تركيا سنوياً، كما أنّ الاستثمارات التركية أدت دوراً مهماً في تحسين تلك العلاقة، حيث بلغت الاستثمارات التركية في روسيا ما يقارب الثلاثين ملياراً، وهناك ما يزيد عن ١٥٠ شركة إنشائية تركية في روسيا، وهذا ما يفسر - وجود أكثر من خمسين ألف عامل تركي في روسيا، كما اهتمت روسيا بصناعة السفن التجارية والحربية لصالح تركيا. (العلاق، ٢٠٠٩).

إلا إن العلاقات الروسية- التركية مرت خلال الأزمة السورية بمرحلة جديدة، حيث لعبت الأزمة السورية دوراً مهماً في تباعد وتقارب العلاقات الروسية- التركية كما يلي:

١- سعت تركيا بكل الوسائل المتاحة لها لإسقاط النظام السوري، إلا إن التدخل الروسي في الأزمة السورية قد حرّمها من تحقيق ذلك.

٢- قيام تركيا بإسقاط الطائرة الحربية الروسية، أحدث خلافات كبيرة بين الطرفين، حيث قامت روسيا على اثر ذلك بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، حيث بلغت خسائر تركيا إجراء تلك العقوبات ١٠ مليار دولار.

٣- أسهم وقوف روسيا العلني والقوي لجانب النظام السياسي السوري، إلى تعميق الخلاف مع تركيا، وبالتالي توتر العلاقات الطرفين.

٤- قامت تركيا ومن منطلق مصلحتها الوطنية بالاعتذار من روسيا عن إسقاط الطائرة، مما أسهم ذلك في تحسين العلاقات بينهم، وإلغاء العقوبات الاقتصادية الروسية على تركيا.

٥- وقوف روسيا لجانب تركيا بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا، أسهم ذلك في تعميق العلاقات بينهم وتطويرها.

٦- حدثت تفاهمات بين الطرفين، حول السماح لتركيا من التوغل في الأراضي السورية من خلال عملية الفرات، مقابل تخلي تركيا عن دعم المعارضة السورية، ومطالبتها بتنحي الرئيس السوري.

٧- أسهمت التفاهمات بين الطرفين، في انخراط تركيا في العملية السلمية، التي تقودها روسيا، خاصة في مؤتمر إستانا وما نجم عنه من اتفاقات بين روسيا وتركيا وإيران حول تخفيض التصعيد، وإيجاد مناطق آمنة، إلا إن هذه الاتفاقات لم تتحقق لغاية اليوم.

٨- أقرّ الطرفان بأن سوريا هي بوابتهم المشتركة نحو تحقيق أهدافهم ومشاريعهم في المنطقة، لذلك لابد إن تكون علاقاتهم جيدة من أجل الوصول إلى ذلك.  
( مركز جيرون، ٢٠١٧).

## المبحث الثاني

### العلاقات التركية- الإقليمية

في هذا المبحث توضيح لطبيعة العلاقات التركية- الإقليمية، التي اتسمت في أغلب الأحيان بعدم الاستقرار، وأحيانا أخرى بنوع من الاستقرار، وذلك لارتباط تلك العلاقات بمجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية، فإنَّ العلاقات على مستوى الإقليم مرتبطة بطبيعة المنطقة الجغرافية، والنزاعات الحدودية، ومشكلة الأقليات، أو التنافس بينهم على لعب دور إقليمي، إضافة إلى التنافس الطائفي المذهبي سواء بين دول الإقليم، أم على مستوى الدولة الواحدة، أما على المستوى الدولي فتتشكل العلاقات بعقد التحالفات مع الدول الكبرى، والدوران في فلكها، سعياً وراء تحقيق مصالحها، سواء فيما يتعلق بإمدادات الطاقة (الغاز، البترول)، أو تلقي المساعدات المالية أو تجارة السلاح، حيث نجد علاقات تركيا مع دول الإقليم خاضعة لمنطق المصلحة، باعتبارها الدافع الرئيسي في هذه العلاقات، فحين تلتقي مصالح تركيا مع بعض دول الإقليم عند ذلك تتسم هذه العلاقات بالتعاون والتقارب بينهم، فيكون تلاقى المصالح عاملاً مهماً في استقرار تلك العلاقات، وعندما تتباعد المصالح فإنَّ العلاقات التركية مع تلك الدول يسودها حالة من التنافر والخلاف، ويُفقد عامل الاستقرار ويظهر التوتر والتأزم في هذه العلاقات؛ لذلك نجد أن من يحكم العلاقات التركية - الإيرانية أو التركية - العربية هي الأهداف المشتركة، والمصلحة العليا التي يسعى كل طرف لتحقيقها.

## المطلب الأول: العلاقات التركية- العربية:

كانت العلاقات العربية - التركية تشوبها\_ في أحيانا كثيرة وبحكم الجوار مع بعض الدول العربية\_ حالة من الصراع والتوتر؛ بسبب وجود بعض القضايا المشتركة، التي تتمحور حولها العلاقات التركية- العربية، مثل قضية المياه، الحدود، الأقليات.

### ١- قضية المياه:

تعدُّ هذه من أهم القضايا العالقة بين تركيا والعرب، حيث تؤدي\_ في الكثير من الأحيان\_ إلى تأزم العلاقات بينهما، وفي الوقت ذاته قد تؤدي إلى انفراجها؛ نظراً لأهمية المياه فهي عصب الحياة وعمادها، ولحاجة الدول لاستخدامها في أغراض متعددة، مثل الشرب والزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، والسبب وراء زيادة الطلب على المياه هو التغيرات المناخية من ارتفاع في درجات الحرارة واحتباس الإمطار.

وتبرز قضية المياه في العلاقات التركية -العربية جليّة في السياسة التي تتبعها تركيا مع دول الجوار العربي ( سوريا،العراق)، بتقسيم حصص مياه نهري دجلة والفرات بطريقة غير متوازنة، حيث قامت تركيا بإنشاء العديد من السدود على نهري دجلة والفرات، وخاصة سد مصطفى أتاتورك، وبسعة تخزينية عالية، ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل تعدتها إلى أبعد من ذلك بكثير، بإقامة مشروع الغاب الذي يتكون من ٢٢ سداً، حيث جرى استغلاله في التنمية التركية في الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وإقامة المشاريع، ممّا تسبّب في زيادة الآثار السلبية على كل من سوريا والعراق، والمتمثلة في زيادة نسبة التصحر والجفاف، وارتفاع نسبة الملوحة، والتأثير السلبي على المحاصيل الزراعية والرعي، إضافة إلى مشروع



"أنابيب مياه السلام" التركي الذي طرح من قبل تركيا أكثر من مرة، ويتعلق هذا المشروع بجرّ الفائض من مياه نهري "سيحان وجيحان" التركيين، عبر خطين الأول يبدأ من تركيا مروراً بالأراضي السورية ثم الأردن وفلسطين (إسرائيل) وصولاً إلى السعودية بطول حوالي (٢٦٥٠ كم)، والثاني ينطلق من الأراضي التركية باتجاه السعودية ثم الكويت والبحرين وقطر والإمارات وفي النهاية يصل إلى عمان بطول (٢٩٥٠)، وهذا المشروع إذا ما تم فإنه سوف يكون مقابل الثمن المادي، أو مقايضة المياه بالنفط أو أشياء أخرى. (السرطان، ٢٠١٣، ص، ٢٢٦-٢٢٧).

## ٢- قضية الأكراد:

كانت القضية الكردية من أهم أسباب توتر العلاقات بين تركيا ودول الجوار العربي (سوريا والعراق) حيث يتواجد الأكراد، وتتهم تركيا كلاً من العراق وسوريا بأنهما المكان الآمن للمقاتلين الأكراد، وتعتبر الورقة الكردية الحاضرة الغائبة التي يمكن التلويح باستخدامها في أي وقت، وظهورها مرتبط بطبيعة العلاقة بين الأطراف المعنية، وقد ظهرت القضية الكردية على سطح العلاقات التركية- السورية بشكل كبير، حتى وصلت الأمور بين الطرفين إلى شفير الحرب عام (١٩٩٨ م)، إلا أنهم -وبعد مرحلة من التوتر والتهية للصراع- رجّحوا الحلّ السلمي، بعد محاولة العديد من الدول -وخاصة مصر- التدخل من أجل التخفيف من حدة التوتر بين الطرفين، والدخول في مفاوضات أسفرت عن توقيع "اتفاق أضنه" في ٢١- تشرين أول- أكتوبر من عام ١٩٩٨ م، والذي ينص على الآتي:.

١. تقوم الحكومة السورية بالتعهد بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بحمل السلاح أو تلقيه أية مساعدات، وعدم السماح لزعيمة عبد الله أوجلان بالعودة إلى الأراضي سوريا.

٢. اتفاق الطرفين على ألا يسمح كل منهما بأي نشاط يستهدف أمن واستقرار الآخر.

٣. للإشراف على ذلك جرى تأمين خطوط اتصال بين العاصمتين، وتعين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الدولة الأخرى، ساعد هذا الاتفاق في تحول العلاقات التركية - السورية من حالة التوتر إلى حالة من التقارب.

(الزبيدي، ٢٠١٧، ص: ٧٢)

قضية الحدود (الأراضي المتنازع عليها):

أ. لواء الإسكندرونة: الذي كان يتبع في الأصل لسوريا، قبل أن تقوم فرنسا التي كانت تفرض سيطرتها على بعض الدول العربية الخاضعة لانتدابها ومنها سوريا، وبحكم علاقتها مع تركيا بالاعتراف لها بلواء الإسكندرونة في عام ١٩٣٩م، واعتبرته جزءاً من أراضي الجمهورية التركية، فأسهمت هذه القضية في زيادة الفجوة بين الطرفين، وأضافت عداءً جديداً بينهم يصعب نسيانه مع مرور السنين، حيث يعد اللواء برأي الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال \_ أنه جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، وبقي السوريون لفترة طويلة وهم يطالبون بهذا اللواء، ولكن بعد تحسن العلاقات السورية- التركية ومرور أكثر من سبع عقود على اعتراف فرنسا لتركيا بهذا اللواء أصبح أمراً واقعاً، خاصة بعد اندماج

سكانه مع نسيج المجتمع التركي، ممّا خفّف من المطالبة السورية بذلك اللواء.(رضوان، ٢٠٠٦، ص، ٨٨).

ب. الموصل: بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، عقدت الدول المنتصرة في الحرب عدة اتفاقيات (سيفر، سان ريمو، لوزان)، وجرى بموجبها تقسيم الإمبراطورية، فضّمت الموصل إلى العراق بموجب تلك الاتفاقيات، إلا أن الدولة التركية رفضت ذلك بحجّة أن الموصل من الأراضي التركية، رغم مصادقة عصبة الأمم على ذلك، حيث ظهر رفض تركيا لذلك واضحاً من خلال التصريحات المطالبة بالموصل، والتي جاءت في تصريحات الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل، حيث قال: "إن إقليم الموصل لم يُترك للعراق بموجب معاهدة لوزان"، ونظراً لاحتواء الموصل على كميات كبيرة من النفط، أصبح محطّ اهتمام كلّ من تركيا والعراق والأكراد، إضافة إلى وجود مخاوف أمنية لدى تركيا والعراق وحتى إيران من انفصال الإقليم وتكوين دولة كردية، قد يتسبب في إحداث أزمة على مستوى الإقليم (الزبيدي، ٢٠١٦).

وشهدت العلاقات التركية- العربية في بداية القرن الحادي والعشرون تطوراً ملحوظاً، حيث وصلت هذه العلاقات إلى مرحلة متقدمة من التعاون والتقارب، خاصّة في عام ٢٠٠٢ الذي شهد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، والذي اتبع إستراتيجية جديدة بالتحول إلى دول الشرق الأوسط. خاصة بعد فشل الحكومات التركية المتعاقبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ممّا أسهم ذلك في فقدان السوق الأوروبية، إضافة للقلق والخوف الذي أصابها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من فقدان أهميتها المتميزة في الشرق الأوسط، عند ذلك سعت لتعميق علاقاتها مع العرب مما يعزز علاقاتها مع الولايات

المتحدة وأوروبا، باعتبارها حلقة وصل بين الغرب والمجتمعات الإسلامية، زد على ذلك الموقف التركي الراض للسماح للقوات العسكرية الأمريكية العبور من أراضيها في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ونتيجة لتطور العلاقات التركية- العربية أصبح مركز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من نصيب تركيا إضافة لحصولها على منصب عضو مراقب في جامعة الدول العربية بفضل الدعم العربي، وما زاد في تحسّن العلاقات بين الطرفين أكثر مناهضة تركيا للعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة (البياتي، ٢٠١١).

وبعد إن ظهر التقارب السياسي العربي-التركي بشكل كبير، تلاه التقارب الاقتصادي الذي شهد أيضاً تطوراً ملحوظاً، حيث تطورت الاستثمارات العربية في تركيا، وكذلك الصادرات التركية للبلاد العربية، حيث سجّلت الاستثمارات العربية ارتفاعاً و صلفي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ إلى ملياري دولار أمريكي تقريباً، كما نمّت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، حيث ارتفعت من ١٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ حتّى وصلت إلى ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نمواً كبيراً في التبادل التجاري، وتعاضم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ العديد من المشاريع في بعض الدول العربية. (السيد، ٢٠١٥).

#### المطلب الثاني: العلاقات التركية - الإيرانية:

تمثل تركيا وإيران قوتين إقليميتين صاعدتين في المنطقة، بما يتمتعان به من موقع جغرافي استراتيجي، ونسبة عالية من السكان، وقوة عسكرية هائلة بين دول المنطقة، ساهم ذلك في فتح المجال إمام تلك الدولتين في إن يؤدي دوراً مهماً ورئيساً في ما يجري من أحداث على مستوى المنطقة والإقليم، وعلى الرغم مما مرت به علاقتهما من شدّ وجذب

وحروب أدت إلى عدم ثبات العلاقات بينهم وعدم استقرارها؛ بسبب تأثير مجموعة من المتغيرات والتطورات الداخلية والخارجية، إلا إنهم تمكنوا بعد مجي حزب العدالة والتنمية التركي الذي اختط لنفسه سياسة جديدة مبنية على التعاون والتقارب مع دول المنطقة، وتحسين مستوى العلاقات الثنائية، التي تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة لكلا الطرفين، إلا أنّ وجود الأزمة السورية أدى إلى اضطراب العلاقات بين الدولتين بسبب موقف كل دولة من النظام السوري، ولكن مع تطور الأحداث في القضية الكردية جرى إعادة التشاور والتعاون بين الطرفين، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية بينهم التي تم تحييدها عن أي خلافات بين الطرفين (عقراوي، ٢٠١٥).

#### ١- العلاقات الاقتصادية

يعدّ الملف الاقتصادي من أهم الملفات الأساسية في العلاقات التركية-الإيرانية؛ فكلّ من تركيا وإيران تكمل بعضها البعض في هذا المجال، حيث تمتلك إيران الطاقة (النفط، والغاز)، بكميات كبيرة، وفي الوقت نفسه فإن تركيا تفتقر لهذا العامل المهم في بناء اقتصاد الدولة، لذا سعت تركيا وبشكل مستمر للمحافظة على العلاقات مع إيران قدر الإمكان، على الرغم ممّا يعترضها من الأزمات السياسية بين الحين والآخر، لأنّها تدرك أن حدوث أيّ خللٍ في علاقتها مع إيران قد يؤثر بشكل كبير على شريان الطاقة الإيراني، وبالتالي يسهم ذلك في تعطيل عجلة النمو الاقتصادي في البلاد. (الخفاجي، ٢٠١٧).

أسهم توسع العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث ارتفع من مليار دولار عام ٢٠٠٠ حتى وصل عام ٢٠١٠ إلى ١٠ مليارات دولار، حيث يسعى الطرفان لإيصاله إلى ٣٠ مليار في المستقبل، ولا تقف المستوردات

التركية من إيران على الطاقة (النفط والغاز) فقط، بل هناك المنتجات الصناعية أيضاً، بالمقابل تصدّر تركيا لإيران المنتجات الزراعية والسيارات وقطع الغيار (لارابي، ٢٠١٣).

كل هذا زاد في تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على الرغم من خضوعها للمتغيرات الدولية والإقليمية، والأزمات السياسية، إضافة إلى رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على إيران بسبب محاولتها امتلاك الطاقة النووية، حيث قام \_إثر ذلك\_ الرئيس التركي بزيارة إيران، على رأس وفد اقتصادي تركي كبير، من أجل حضور جلسات مجلس التعاون المشترك بين الطرفين، وتخلل هذه الزيارة عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين، سواء في مجال الطاقة أو الاستثمار، حيث وجد الاقتصاد التركي بأن إيران تربة خصبة وملائمة للاستثمار، خاصة بعد خروجها من الحصار الاقتصادي الدولي، ممّا جعل تركيا تقوم بتأسيس أكثر من ١٠٠ شركة في إيران، على أن يتم إنشاء جزء من هذه الشركات في المناطق التي يكون سكانها من الأغلبية الأذرية، التي تعود أصولهم إلى تركيا، ويتحدثوا لغتها ويفضلون منتجاتها، إضافة إلى الاتفاق بين الطرفين على أن تقوم إيران بتزويد تركيا بالطاقة مقابل قيام تركيا بإعادة تأهيل سكة حديد خط إرماق- كرابوك الإيراني، فضلاً على محاولة الطرفين إحياء مشروع نقل الغاز الإيراني عبر الأناضول بخط الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وغالباً ما يكون الاقتصاد لاعباً رئيسياً في تطوّر العلاقات بين البلدين، بعيداً عن السياسة وتقلباتها، حيث أنّ الطرفان قد لا يتفقوا حول العديد من القضايا سواءً على المستوى الدولي أم الإقليمي إلا أنهم لا يختلفون على القضايا الاقتصادية بينهم (عبد الرزاق، ٢٠١٦).

## ٢- القضية الكردية:

القضية الكردية حاضرة بشكل واضح في العلاقات التركية - الإيرانية، لقوة تأثيرها في خلق حالة من الشد والجذب بين الطرفين، حيث لعب الاستعمار الغربي دوراً كبيراً في إيجاد الأرضية المناسبة لخلق الهوية الكردية في المنطقة، حتى يجعل هذه المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار في الكثير من الأحيان، لذا جرى توزيع الأكراد على أربع دول " تركيا، العراق، سوريا، إيران". وأصبحت بذلك القضية الكردية من أكثر القضايا تهديداً لأمن وسلامة الإقليم، حيث ظهر ذلك بشكل واضح في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، عندما لعب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣) دوراً كبيراً في تعزيز ذلك، إذ سعت الولايات المتحدة لتقديم دعم لا محدود لأكراد العراق، وصل لحد إقامة إقليم كردستان دستورياً في العراق ٢٠٠٣. مما دفع تركيا وإيران إلى المزيد من التقارب والتعاون لمواجهة هذا الخطر، ومنع تداعياته الفاعلة إقليمياً على حدود كلا الدولتين، فحاول الطرفان إتباع سياسة الاحتواء والتقارب لكنهما وجدا أنها ليست كافية للقضاء على تهديدات القضية الكردية العابرة للحدود، لذا أطلقت تركيا بعد عام (٢٠٠٧) مجموعة من الإصلاحات لمعالجة القضية الكردية داخلياً وإقليمياً، في حين استمرت إيران في سياستها القمعية التي اتبعتها ضد الأكراد، إلا أن القضية أخذت بالصعود والتفاقم خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق، حيث وصلت ذروتها مع بداية الأزمة السورية. (محمود، ٢٠١٥).

القضية الكردية لا تكاد تغيب في دولة حتى تظهر في دولة أخرى، حيث ظهرت هذه المرة بسعي أكراد العراق في محاولة استقلال إقليم كردستان، إذ جرى هذا الاستفتاء في

(٢٥-٩-٢٠١٧) من أجل استقلال الإقليم الذي أوجدت له الولايات المتحدة \_ بعد احتلالها للعراق \_ دستوراً خاصاً به، منفصلاً عن دستور الدولة الأم (العراق)، ويتكون هذا الإقليم من ثلاث محافظات رئيسية، هي: أربيل، السليمانية، دهوك، يضاف إليها (كركوك) المتنازع عليها مع بغداد، وأجزاء من محافظة نينوى وديالى وصلاح الدين، وكانت ردود الفعل على هذا الاستفتاء بأن أجمع الفرقاء السياسيون في العراق على وحدة وسلامة العراق، أمّا الحكومة العراقية فقد قابلته بالرفض، وهددت باستخدام القوة إذا لزم الأمر، وتبعها الموقف الإيراني التركي، فقد رفضا هذا الاستفتاء رفضاً قاطعاً؛ خوفاً من امتداده إلى داخل كلا الدولتين، فيطالب الأكراد هناك بالاستقلال أسوة بأكراد العراق (موقع الجزيرة نت، ٢٠١٧).

### ٣- العلاقات التركية - الإيرانية من التنافر إلى التقارب:

شهدت العلاقات التركية- الإيرانية حالة من الشد والجذب، تنوعت حلقاتها عبر تاريخها الطويل بين تعاون وتناحر وصدقة وخصومة، فارتفعت حده المنافسة بين الطرفين بتطلع كل طرف منهم لأن يكون اللاعب الرئيسي والمحوري في المنطقة بالوصول إلى موقع الزعامة في الإقليم. (إدريس، ٢٠١٦).

وبسبب هذا التطلع بدأ التصادم بين الطرفين في كثير من القضايا، منها على سبيل المثال: التنافس على من يقوم بملء الفراغ في العراق، بعد انسحاب الولايات المتحدة بقواتها العسكرية منه. إضافة إلى أن هناك تناحر بين الطرفين حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، فإيران تسعى \_ بدعمها للقضية الفلسطينية \_ إلى كسب شعبية لدى



شعوب العالم العربي، بينما تركيا فقد قامت بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة ونددت بالحصار عليها في محاولة منها للتقرب من دول المنطقة، سعياً منها لسحب البساط من تحت أقدام إيران، كما ظهر التنافس بين الطرفين حول من يملك النفوذ والسيطرة في آسيا الوسطى والقوقاز. (لاراي، ٢٠١٣).

وعلى الرغم مما شاب العلاقات التركية - الإيرانية من توتر وخلاف في الكثير من المواضيع، إلا أنّ هنالك تقارب في العديد من القضايا المشتركة بين الطرفين، ظهر ذلك التقارب جلياً بالموقف التركي الإيجابي الداعم لإيران في ملفها النووي، حيث ترى تركيا أنّ من حق إيران استخدام الطاقة النووية في المجال السلمي. (النويني، ٢٠١٣)

كما أنّ وقوف إيران بجانب القيادة التركية إثر محاولة الانقلاب التي حدثت في تركيا عام ٢٠١٥م - أثمر بطريقة إيجابية في موقف صانع القرار في تركيا، حيث أنّ تركيا شعرت بعد هذا الانقلاب بأن الغرب قد خذلها بحمايته للمعارض السياسي «فتح الله غولن» وعدم تسليمه لتركيا، التي تعتقد بأنّ له دوراً في هذا الانقلاب، إضافة إلى أنّ عوامل التوافق بين الطرفين قد ظهرت بعد مرور فترة على الأزمة السورية، بعد أن تخلت تركيا عن مطالبها في سوريا بتنحي الرئيس السوري. (دباغ، ٢٠١٧).

أهمّ العناصر المشتركة التي زادت من تطوّر العلاقات التركية الإيرانية هي:

١. إنّ علاقة الجوار تُسهم في تقارب العلاقات بين الطرفين بالتشابك الديمغرافي بينهما.

٢. سعي الطرفين لحفظ الأمن على الحدود الطويلة بينهم، والتي تبلغ ما يقارب (٥٠٠ كم)، وإقامة العلاقات المشتركة في مختلف المجالات.

٣. تشترك الدولتان في عضوية منظمة الآيكو (ECO)، المنظمة الاقتصادية التي تضم في عضويتها أكثر من عشرة دول من قارة آسيا من بينها تركيا وإيران، وتهدف إلى إتاحة الفرص لمزيد من التعاون الاقتصادي والتنمية بين الأعضاء.
٤. تعدّ إيران ثاني دولة في العالم إنتاجاً للغاز، بينما في المقابل تعدّ تركيا من أكثر دول العالم استهلاكاً للطاقة، فالتعاون بينهما يؤدي إلى التكاملية بين الطرفين.
٥. وجود بعض القضايا المشتركة بين الطرفين مثل القضية الكردية.
- (عقراوي، ٢٠١٧)

## الفصل الثاني الأزمة السورية وصراع القوى

المبحث الأول:  
طبيعة المشهد الصراعي في سوريا

المطلب الأول: النظام السوري وحلفائه  
المطلب الثاني: المعارضة السورية وحلفاؤها:

المبحث الثاني  
أثر التقارب الروسي- الإيراني على العلاقات التركية- العربية

المطلب الأول: التقارب الروسي- الإيراني  
المطلب الثاني: العلاقات التركية-العربية  
المطلب الثالث: المقررات العربية والأممية بشأن الأزمة السورية

## الفصل الثاني

### الأزمة السورية وصراع القوى

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ موجة من الثورات سميت "الربيع العربي"، اجتاحت كلاً من تونس ومصر، ومن بعدهما ليبيا واليمن، أدت إلى تغيير القيادات السياسية في تلك الدول، إلى إن وصلت مع بداية عام ٢٠١١ إلى سوريا. وتعددت الآراء حول أسباب الأزمة في سوريا، إلا أنها اجتمعت على إن تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الفقر وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية إضافة إلى استمرار تطبيق قانون الطوارئ، هي أهم الأسباب الدافعة لقيام الثورة في سوريا. وكانت بداية الثورة عندما شهدت محافظة درعا \_كسائر محافظات سوريا\_ بعض النقاشات حول الثورات العربية، وهل تستطيع سوريا محاكاة تلك الثورات؟، حيث قام مجموعة من ناشطي أحزاب المعارضة في درعا بوقفات احتجاجية، دعوا لها عدداً من المدنيين أمام قصر العدل في درعا بهامس ٢٠١١، مطالبين ببعض الإصلاحات، حيث تزامنت تلك الأحداث مع قضية أطفال درعا وتفاعلاتها، وبدأ بعد ذلك المناداة من قبل المتظاهرين وعبر صفحات التواصل الاجتماعي للمواطنين من أجل الخروج للتظاهر، حيث تمّ التعامل مع تلك الاحتجاجات التي انطلقت من الجامع العمري في درعا بإطلاقات نارية أدى إلى حدوث وفيات في صفوف المدنيين، ثم تتابعت الأحداث وتسارعت، فتحوّلت من احتجاجات شعبية إلى ثورة شعبية، وزاد عدد المحتجين في جميع أنحاء سوريا، إضافة إلى ارتفاع سقف الشعارات المرفوعة، حتى وصلت إلى رفع شعار "إسقاط النظام". (بشارة، ٢٠١٣، ص - ص، ٨٣-٨٤).

عند ذلك تحولت الانتفاضة وما تخللها من أحداث إلى نزاع مسلح، اختلطت فيه الأوراق بين من يقول إنّ هذا النزاع بين الجيش والمواطنين المدنيين من جهة، أو بين الجيش والمنشقين عنة الذين تدعمهم الجهات الأجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، بينما تحدث النظام السوري بأن سوريا تتعرض لمؤامرة موجّه من الخارج تستهدف أمن سوريا واستقرارها، وأنه يقود حرباً ضد الإرهاب. (النجار، ٢٠١٦، ص، ١٥٠).

## المبحث الأول

### طبيعة المشهد الصراعي في سوريا

شهدت الساحة السورية مع تطور أحداث الأزمة فيها ارتفاعاً في حده الصراع بين جميع الأطراف على المستوى المحلي، ليعم أجزاء مختلفة وعديدة من سوريا، ومع تطور الأحداث على الأرض انتقل الصراع من قضية محلية إلى قضية إقليمية، ثم تصعيده إلى أن أصبح صراعاً دولياً فيما بعد، حيث أسهمت التنوعات العرقية والمذهبية بدرجة كبيرة في تعقيد الأزمة السورية، بسبب اشتعال القتال بين مختلف الطوائف في سوريا، السنة، والشيعية، والعلويين، والأكراد، وما زاد من حده الصراع في هذه الأزمة ظهور بعض الجماعات الجهادية، التي دخلت إلى ساحة الحرب في سوريا بدافع القتال بالوكالة عن بعض القوى الدولية والإقليمية، فأصبح هناك انقساماً إقليمياً ودولياً حول ما يجري في سوريا، حيث كان موقف كل من الصين وروسيا وإيران داعماً بكافة أشكال الدعم للنظام السوري في حربه ضد الإرهاب، بإضافة إلى مطالبتهم بوقف جميع أشكال الدعم الخارجي للمتمردين المسلحين، وعلى الطرف الآخر ظهرت بعض القوى الدولية والإقليمية المنحازة

لتقديم كل أشكال الدعم للمعارضة، وعلى مختلف المستويات، حيث انحاز لهذا الطرف كل من تركيا وبعض دول الخليج العربي إضافة إلى الولايات المتحدة ودعمها للأكراد، ساهم هذا الدعم هنا وهناك في إطالة عمر الحرب؛ فكان له الأثر السيئ على الشعب السوري سواءً على مستوى الإنسان أو المكان. (النجار، ٢٠١٦، ص، ١٥٠).

ومع اتساع وتطور الأحداث في الأزمة السورية حدثت انشقاقات داخل النظام السياسي السوري، سواء على المستوى السياسي أو العسكري الذي شكل فيما بعد الجيش الحر السوري، الذي يتمتع بخبرة عسكرية كبيرة في التعامل مع السلاح بشكل منظم، لكنه لم يكن بتلك الفاعلية التي تحدث تغييراً كبيراً على الأرض، رغم أنه كان يتلقى دعماً كبيراً من بعض القوى الإقليمية. (بشارة، ٢٠١٣، ص، ١٩٦).

مما أتاح المجال أمام القوى المتطرفة في هذه الأزمة أمثال: داعش، وجبهة النصرة، والجبهة الإسلامية للاستيلاء على كل ما تتحصل عليه الفصائل الأخرى من الأراضي من جهة، واستغلال إي دعم تتلقاه تلك الفصائل من الخارج من جهة أخرى. ونتيجة تقدم قوى المعارضة وتمكنها من السيطرة على بعض المدن السورية، قام النظام الحاكم في سوريا من تغيير سياسته العسكرية من التقدم إلى العودة من أجل المحافظة على المدن الكبرى وخاصة العاصمة دمشق، إضافة إلى التقليل من الخسائر في صفوف قواته، مما جعل إيران حينها تشعر بالخطر، وحرصاً منها على عدم سقوط حليفها الاستراتيجي (أي النظام السياسي في سوريا) اضطرت لتقديم كافة أشكال الدعم له بمليشياتها المسلحة التي استدعتها من كل مكان، من العراق ولبنان؛ للوقوف بجانب النظام السوري، مما أسهم في

صموده وثباته، ونتيجة للممارسات الطائفية والعنصرية التي كانت تمارسها حكومة المالكي في العراق اضطرت الكثير من العراقيين السنة أن يبحثون عمّن يخلصهم من ذلك الظلم، فوجدوا ما يبحثون عنه \_ حسب اعتقادهم\_ في أكثر التنظيمات تطرفاً وهو تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين". (النجار، ٢٠١٦، ص، ١٥٣).

وفي تغيير مفاجئ كان له أثر كبير في مسار الأزمة السورية وهو إعلان جبهة النصرة انضمامها إلى تنظيم القاعدة في ١٠ إبريل ٢٠١٣، بانضمامها إلى فرع التنظيم في العراق، والذي أعلن بدوره عن تشكيله الجديد تحت اسم "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وأسهم هذا الانضمام في تأزم الأزمة السورية وخلط أوراقها، وأدى للتأثير في الموقف الإقليمي والدولي من الأزمة، حيث يصعب معها تقديم الدعم للمعارضة بسلاح متقدم؛ خوفاً من وقوعه بيد ذلك التنظيم، مما جعل الولايات المتحدة تقوم بإدراج جبهة النصرة من ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، حيث أن علاقة النصرة وتنظيم الدولة أسهمت بشكل كبير في إنعاش النظام السوري وإعادة الحياة بعد تعرضه لضربات عسكرية موجعة استهدفت في غالبيتها مواقع عسكرية، مما منحه ذلك ذريعة شرعية أمام العالم بأنه يحارب الإرهاب الذي يستهدف أمن سوريا واستقرارها، وكانت تضم جبهة النصرة في صفوفها ما يقارب ٣٠ ألف مقاتل من سوريا والعراق وتركيا وأفغانستان وعرب وأوروبيين وغيرهم، وكونها تتمتع بميزة القتال على الأراضي السورية ساعد ذلك في تمدد التنظيم إلى الداخل السوري، حيث توجد أرضية خصبة وملائمة للقتال، مما سهل الطريق أمام التنظيم في استقطاب عناصر جديدة من أغلب دول العالم، عن طريق إغرائهم بالمال الذي كان

يحصل عليه، من استيلائه على حقول النفط ومن الجزية والضرائب التي كان يفرضها على بعض الطوائف. (أحمد، ٢٠١٣).

### المطلب الأول: النظام السوري وحلفائه

حظي النظام السوري منذ بداية الأزمة بالدعم الكبير من حلفائه وعلى مختلف المستويات، ومع تطور أحداث الأزمة ارتفع سقف الدعم، وتنوعت خيارات الحلفاء في تقديم هذا الدعم والذي جاء كما يلي:

#### أولاً: روسيا:

كانت روسيا منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ من أكثر دول العالم دعماً للنظام الحاكم في سوريا، مما جعل روسيا تحشد كل طاقاتها الدبلوماسية والسياسية، في الصراع على سوريا فاستخدموا حق الفيتو بالتشارك مع الصين في مجلس الأمن أكثر من مرة، بغية تعطيل صدور أي قرار دولي يدين استعمال النظام السوري الحاكم للقوة العسكرية في القضاء على الثورة أو إحداث إيّ تغيير على نظام الحكم في سوريا، إضافة إلى تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري للنظام السوري، حيث أكدت روسيا رفضها العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وأوروبا على سوريا، حيث تعتبر رفضها نابعاً من منطلق أن يكون فرض هذه العقوبات عن طريق مجلس الأمن وفي حالات الضرورة، وتقديم الدعم المادي بالقروض ودعم العملة الصعبة في سوريا، إلى جانب الاستمرار في تقديم الدعم العسكري، سواء بتزويدهم بالسلاح الروسي أم بإرسال الخبراء والعسكريين للوقوف بجانب النظام الحاكم في سوريا. (الشيخ، ٢٠١٥).



وعلى الرغم من وجود الدعم العسكري الروسي لكن هذا الدعم لم يكن بتلك الصورة التي تُحدث تغييراً قوياً يذكر على الأرض، حتى جاء الدعم العسكري الروسي للنظام السوري بصورة غير مسبقة، إذ رفع من مستواه لدرجة يحدث معها التغيير في موازين القوى على الأرض، ما إن أعلن لرئيس الروسي فلاديمير بوتين ٢٠١٥ عن عملية عسكرية في سوريا حتى كشفت هذه العملية عن الكثير مما يدور من أحداث في سوريا، سواء تلك العمليات التي تجري بين الدول أم العمليات التي تجري بين الدول والفصائل المسلحة أو بين الفصائل أنفسهم، وكيف تدار الحرب بالوكالة من خلال استخدام التنظيمات والفصائل الجهادية السلفية، لذا سعت روسيا بالتعاون مع حلفائها من حشد القوات للوقوف بجانب النظام السياسي في سوريا، من أجل المحافظة على الجيش السوري وتقديم كل الدعم له حتى يتمكن من الصمود ومواجهة المعارضة المسلحة. (النجار، ٢٠١٦، ص ٤٢)

وقد تمكنت روسيا بتدخلها العسكري القوي في سوريا من فرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي، حيث تمكنت عبر وسائل وأساليب مختلفة من نقل الصراع في سوريا من مرحلة تغيير النظام السياسي على غرار ما حدث من نماذج في بعض الدول التي شهدت ما يسمى «الربيع العربي» مثل تونس، ومصر، وليبيا إلى مرحلة جديدة تقوم على إشراك النظام في عملية التسوية، ومكافحة الإرهاب والتطرف. (أبو القاسم، ٢٠١٥)

فأصبحت روسيا بعد هذا التدخل صاحبة الكلمة والتغيير الأهم على مستوى الأزمة السورية، خاصة في الصراع الميداني العملي على الأرض؛ وأدت العمليات العسكرية الجادة بالتنسيق مع الجيش السوري إلى تحقيق انتصارات على الأرض تمكنت بها من استعادة الكثير من المدن التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة (داعش) والمعارضة

المسلحة بعد تكبيدها خسائر فادحة، حيث تمكن الجيش السوري من استعادة  
فعاليته بعد أن تقهقر خلال الأشهر الأخيرة، فبدأ النشاط العملي العسكري الروسي  
بتوفير الغطاء الجوي للعمليات التي يقوم بها الجيش السوري في مختلف المحافظات  
السورية، التي يتواجد فيها تنظيم الدولة في شمال البلاد وشرقها. وعندما أدركت القوات  
الروسية أنّ عملية الغطاء الجوي للجيش السوري رغم عددها الكبير إلا أنّها لم تحقق  
الأهداف المطلوبة رغم أنّها حولت الجيش السوري من حالة دفاع إلى حالة هجوم، عند  
ذلك تحولت الاستراتيجية في العمليات العسكرية من غطاء جوي إلى مرحلة دعم المواجهة  
على الأرض بقوات برية روسية تستطيع تحقيق الأهداف المطلوبة، خاصة في المواقع التي  
يسيطر عليها تنظيم الدولة في الرقة وإدلب ودير الزور وغيرها. (النجار، ٢٠١٦، ص ٧٢).

يهدف الرئيس الروسي بوتين بتدخله في الأزمة السورية إلى تحقيق جملة من الأمور  
منها: الحضور بشكل قوي على الساحة الدولية، والسعي لتحويل الانتباه عما يحدث في  
الأزمة الأوكرانية، كما أنه يسعى لأن يكون حاضراً في مسألة محاربة الإرهاب على مستوى  
العالم وبشكل قوي، بعد أن تم استثناءه من الحرب على الإرهاب من قبل الولايات  
المتحدة والغرب بعد أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١، إضافة إلى إيجاد مكانة لروسيا بوصفها قوة  
عالمية موازية للولايات المتحدة، كما أن الرئيس الروسي يسعى إلى إيصال البحرية الروسية  
إلى شواطئ البحر المتوسط بغية إرساء وجود كبير له في سوريا، حيث أنّ الرئيس الروسي  
تمكن بهذا التدخل من اختبار الغرب دون مقاومة من قبلهم، حيث يأمل اليوم من التأثير  
على صانع القرار بالتزام سياسي وعسكري أكثر جرأة مع الأسد (يور شفيكاي، ٢٠١٥).

تتبع طبيعة التعزيزات العسكرية الروسية الكبيرة على الأراضي السورية مدى جدية روسيا في التعامل مع الأزمة السورية، والاستعداد الجيد تحسباً لطول عمرها، أو أي مستجدات تظهر على ساحة الحرب، وتتألف القوات الروسية الموجودة على الأرض السورية من ٢٨ طائرة مقاتلة/ هجومية على الأقل، إضافة إلى طوافات هجومية وأخرى للنقل، وطائرات استطلاع، وطائرات "il-٢٠ coot" التجسسية، أما على مستوى القوات البرية فيوجد عناصر من الفرقة ٨١٠ من مشاة البحرية، ودبابات من نوع "T-٩٠"، وناقلات جند مدرعة من نوع "BTR-٨٠"، واثنين من بطاريات مدفعية الميدان، وعدة آلاف من الجنود، وصواريخ أرض- جوم من نوع "SA-٢٢ Greyhound"، حيث تعمل هذه القوات على تنفيذ العديد من المهام، تتمثل بعمليات: استطلاع، ودعم جوي، واعتراض أي هجوم، وتقديم المشورة للوحدات السورية وعمليات الدفاع، على الرغم من أن الصراع حرب استنزاف، إلا أن القوات الروسية حولته لصالح النظام واستعادة قدراته المتضائلة، وزيادة فاعلية القتال في صفوف القوات السورية، كما إن وجود القوات الروسية أسهم في استنزاف موارد الثوار البشرية والعسكرية استنزافاً مضاعفاً، ورفع معنويات قوات النظام وبثّ الذعر والخوف في نفوس قوات الثوار (وايت، ٢٠١٥).

وقد أثر التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا بهذه الكثافة في نقل الصراع الدائر فيها إلى مرحلة أشد تعقيداً، وخلط الأوراق على الساحة السورية، حيث تسعى روسيا بذلك للتحكم في ميزان القوى على الأرض السورية، وبالتالي تكون التسوية السياسية وفق إرادته (راشد، ٢٠١٥).

مما لاشك فيه إن التدخل العسكري الروسي، كان له دور كبير في فرض واقع جديد وتحول انعطافي في الميدان، حيث كان هو صاحب الفضل الأول في السعي الجاد لإيجاد المبادرات وإطلاقها بالمفاوضات والطرق الدبلوماسية والحوار بين أطراف الصراع في الأزمة السورية، سواء على المستوى الداخلي السوري أو على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث اتسم الجهد العسكري منذ البداية بسعي حثيث لتحقيق تسوية للصراع في سوريا، وبذلك تكون روسيا قد طوت أسوأ أنواع الاحتمالات، المتمثلة باحتمالية سيطرة قوى متطرفة وإرهابية على سوريا أو أغلب مناطقها، وفي حال حدوث انفراج للوصول إلى حلّ للأزمة السورية فإنّ ذلك لن يكون بعيد عن الدور الروسي ( مزرعاني، ٢٠١٧).

وبالرغم مما تحقق على يد الروس سواء على المستوى العسكري أو على المستوى السياسي، فإن مساري الأستانة وجنيف لم يحققا أو يسهما في الوصول بالأزمة السورية إلى الاتجاه الصحيح حول التسوية النهائية، وبعدم نجاحهما في إيجاد الأرضية المناسبة من التوافق الإقليمي والدولي حول الاتجاه المناسب لحل الأزمة السورية، وبعدما قاربت عملية الانتهاء من محاربة تنظيم الدولة (داعش) - أصبح هناك تقسيم لإرث ذلك التنظيم بين قوات النظام السوري برعاية روسيا وإيران من جهة وبين قوات سوريا الديمقراطية برعاية أمريكية من جهة أخرى، ممّا دفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إعلان الانتصار على الإرهاب والتفرغ للعمل السياسي. (أحمد، ٢٠١٨).

أهم الأهداف التي حققتها روسيا عسكرياً في سوريا ما يلي:

١- كرسّت روسيا من وجودها العسكري على طول الساحل السوري، وذلك من أجل حضور دائم في المستقبل في تلك المنطقة لما تتمتع به من أهمية كبيرة في تأمين الطاقة (النفط، والغاز).

٢- تمكن روسيا من تحقيق أهم أهدافها باستحداث قاعدة جوية في مطار حميميم في اللاذقية إلى جانب قاعدة طرطوس البحرية، من أجل المحافظة على مصالحها في المنطقة.

٣- كما أنّ التدخل الروسي أسهم في صمود النظام السوري وإعطاءه فرصة الاستمرار.  
٤- إنّ هذا التدخل أسهم في إعطاء الروس ثقة ميدانية تصبّ في مصلحتهم - بضرب داعش وتكبيده الخسائر- بالردع الذاتي، وهذا ما كانت الولايات المتحدة تفتقده بسبب سياستها غير الجادة في حربها ضد داعش (النجار، ٢٠١٦، ص، ٧٠)

ثانياً: إيران:

ارتبطت إيران مع سوريا بعلاقات استراتيجية امتدت أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، لكن هذه العلاقات بدأت في مطلع التسعينيات تأخذ مساراً جديداً من التعاون والتقارب، في ظل مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي أحدثت تغييراً في البيئة السياسي والاقتصادي والجغرافية لأغلب دول الشرق الأوسط، المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر حليفاً استراتيجياً لسوريا، الداعم لها على مختلف المستويات، وعلى إثر ذلك انفصلت عنه العديد من الجمهوريات، التي تحتاج كل منها إلى بناء علاقات مستقلة. إضافة إلى احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تغيير في التركيبة

الديمقراطية للمنطقة، حيث وُلد هذا الاحتلال لدى الطرفين شعوراً بالخوف من أن يكونوا الهدف القادم بعد العراق، فأسهمت هذه المتغيرات في توسيع مساحة المناورة السياسية بين البلدين. (المروهون، ٢٠١٣).

لذلك نجد أنّ الأزمة السورية حظيت باهتمام كبيرٍ من قبل إيران، منذ بداياتها في آذار/مارس ٢٠١١، حيث ظهر هذا الاهتمام الواضح بتقديم المعلومات والاستشارات الفنية، إضافةً للدعم المادي الكبير والدعم العسكري الأولي، الذي تزامن مع التأييد الكلي للرؤية السورية حول تعرضها لمؤامرة أجنبية، تستهدف أمنها واستقرارها، وأن النظام يعيش حالة من الحرب ضد الإرهاب الممنهج من قوى إقليمية ودولية، وتعد إيران هذه الثورة مشابهة للفتنة التي تعرضت لها عام ٢٠٠٩ "الثورة الخضراء" (بشارة، ٢٠١٣، ص، ٥١٩).

برغم من الضغوطات والانتقادات الموجهة إلى إيران بسبب موقفها من الأزمة السورية سواء إقليمياً أو دولياً، إلا أنها باتت أكثر إصراراً على عدم التخلي عن الورقة السورية أو التنازل عنها، باعتبار أن سوريا حليفها الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، والتي تعتبرها من أكثر دول الشرق الأوسط ممانعة للولايات المتحدة وإسرائيل (عبد الفتاح، ٢٠١٤).

ونتيجة لتطور الأحداث في الأزمة السورية، شعرت إيران بقلق كبير إثر تراجع قدرة الجيش السوري النظامي على الاستمرار بفاعلية في هذه الحرب، قد يؤدي إلى تغير في بنية النظام السوري؛ لذلك تخشى وصول السنة إلى الحكم في سوريا، كونهم يمثلون الأغلبية العظمى من سكانها، ويحملون من وجهة نظر إيران أفكار ومعتقدات ومشاعر الكراهية

للشيعة، فتحدث توترات بين الطرفين؛ ممّا يفقدها حليفها الوحيد في المنطقة، حيث أنّ هذا التخوف جعل إيران تقوم بتقديم كافة أشكال الدعم للنظام السوري، ورفض الجهود الدولية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك مخرجات جنيف ١ التي تدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية في سوريا، لأنّ إيران ترى بأن القوى الخارجية مهما كانت قوتها، لا تضمن وجود حكومة انتقالية تأتي بعد الأسد، تضمن مصالح إيران في سوريا، لذلك تبدي إيران تخوفها من الحكومة الجديد بان تتعرض لضغوط، تجعلها تتخلى عن علاقات مع إيران، وبذلك تفقد إيران أهم حليف لها في المنطقة (سجادبور، ٢٠١٤).

فدفعت إيران وقتها بقوات حزب الله إلى داخل الأراضي السورية من أجل القتال لجانب النظام السوري، إضافة إلى أنّها عملت على إرسال قوات أخرى متمثلة بقوات منظمة من الميليشيات العراقية الشيعية، مما أسهم في تمكين النظام من إعادة توازنه وتجاوز أزمته العسكرية الحادة، فتمكن بذلك من استعادة ما تمّ فقده من المناطق الحيوية التي خسرها فيما مضى على يد المعارضة المسلحة، كما أن إيران ترغب بالتمدد في عملياتها العسكرية تجاه المناطق الجنوبية المحاذية لإسرائيل والمتمثلة بمناطق القنيطرة وريف درعا الغربي، وذلك من أجل أن تستفيد من هذا الوجود في الإمساك بورقة تفاوضية قوية؛ فإيران تحاول جاهدة استخدام الملف السوري في سعيها لتكون لاعباً رئيساً ومحورياً على الساحة، حتّى تتمكن من فرض أرائها على دول المنطقة بما يخدم مصالحها، والذي لن تستطيع الوصول إليه من دون الحليف السوري الذي تعتبره الركن الأساسي في هذا المشروع، إلا أنّ خسارة هذا الحليف يعني انكفاءها إلى الداخل، وفقدانها دورها الإقليمي، ولأن هزيمتها في سوريا قد تسبب اضطرابات وصراعات في الداخل الإيراني خصوصاً من النخبة الحاكمة نفسها وخصوصاً ممن يعارض تمددها الخارجي (بلال، ٢٠١٥).

كما إن إيران استفادت من ورقة الحرس الثوري الإيراني الذي جاء تشكيله من أجل حماية الجمهورية الإيرانية والمحافظة على الأهداف التي تسعى الثورة الإسلامية لنشرها وتصديرها إلى الخارج، وحماية أمنها الداخلي والمناطق الحساسة فيها، ثم أسهم في مساعدة إيران في تكوين الهلال الشيعي، كما إن قائده قاسم سليمانى لعب دور كبير في إنقاذ مصالح إيران في كل من سوريا ولبنان على اثر اندلاع الثورة السورية. ويتبع للحرس الثوري ما يعرف بـ "فيلق القدس" الذي يُعتبر الجناح العسكري والذراع الخاص الذي يقوم بالعمليات الخاصة خارج الحدود الإيرانية، حيث ساهم في بداية الأزمة بمساعدة النظام السوري عن طريق تقديم الاستشارات والمعلومات، ومع تطور أحداث الأزمة في سوريا قاتل لجانب النظام، بعد أن تكبد خسائر فادحة من قبل المعارضة، حيث ساهم في صمود النظام السوري واستمراره في القتال. (النعيمي، ٢٠١٤).

ولم يكن تدخل إيران في سوريا وتحالفاتها مع بعض القوى الدولية يركز على الناحية الإيديولوجية فقط، بل تنطلق من مصلحة عليا براغماتية متمثلة بالأدوات الأساسية التي تمتلكها في المنطقة-تساعدها على توسع نفوذها - والتي تستمد منها القوة، وذلك لأنها تشكل ممراً أساسياً لها نحو الشرق الأوسط، خاصة إذا ما أرادت الوصول إلى لبنان، حيث يوجد حزب الله، وإلى فلسطين ودول الخليج العربي، وبالتالي فقدت بوابتها الرئيسية، مما يعني محاصرتها بين مجموعة من الدول التي تكن لها العداء، كونها تسعى للحد من نفوذها وبسط سيطرتها على دول الإقليم. (دلال، ٢٠١٨).

فعلى الرغم مما تقوم به إيران من مساعدة النظام الحاكم في سوريا اليوم بمدة بكل أسباب الحياة، وإصرارها على استمراره كجزء من أي حل سياسي قادم، أو على الأقل في



المراحل الأولى منه، إلا أنها في الوقت نفسه تعمل لما بعد النظام الحاكم في سوريا بالسعي نحو تشكيل مليشيات عسكرية محلية قوية، تكون قادرة على حماية مصالح إيران بغض النظر عمّن يحكم سوريا فيما بعد، حيث تصبح هذه المليشيات ذراعاً عسكرياً لإيران تستخدمه متى تشاء وكيفما تشاء، لكن تكون مهمتها بالدرجة الأولى العمل على إضعاف وزعزعة أمن أي نظام جديد يأتي بعد انهيار النظام الحاكم في سوريا، بحيث تكون هذه المليشيات كورقة تفاوضية في لعبة تبادل المصالح مع القوى الإقليمية والدولية، خاصة بعد أن اثبت هذا الأسلوب نجاحاً في كل من لبنان عن طريق حزب الله واليمن بمليشيات الحوثيين، ونتيجة لما تقدمه إيران من دعم مادّي وعسكري برفق الدعم السياسي للنظام السوري، يساعدها ذلك على الاستمرار في طريق التدخل المباشر الذي يحقق الإستراتيجية العليا للنظام الإيراني، المتمثلة بأن تكون إيران هي الطرف الإقليمي الوحيد القادر على فرض إرادته على كل إحداث المنطقة. ( بلال، ٢٠١٥).

وفقاً لكل المعطيات التي تم الحديث عنها سابقاً فإن إيران تتحدث عن تمكّنها من تحقيق شيء على الأرض، باستطاعتها خلق واقع عسكرياً جديداً على الساحة السورية يصعب تجاوزه مع مرور الأيام، رغم أنه وقتي، ومرهون بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، إلا إنها استطاعت نوعاً ما فرض وجودها في مواقع استراتيجية ممتدة من العاصمة دمشق إلى الساحل، حيث تأتي أهمية هذه المنطقة من طبيعتها الجبلية المشرفة على جزء كبير من المناطق المجاورة لسوريا، بحيث تصبح لبنان إضافة إلى الجزء الحيوي من إسرائيل تحت مراقبتها، وبعض أجزاء من تركيا، وامتلاك هذه المناطق لأهم عنصر اقتصادي حياتي وهو المياه "حوضي بردى والعاصي". ( دحمان، ٢٠١٤).

## ثالثاً: الصين:

ترتبط الصين مع سوريا بعلاقات استراتيجية قويّة منذ زمن طويل، وذلك بحكم موقع سوريا الجغرافي المتميز، الذي يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات، حيث بدأ الموقف الصيني من الأزمة السورية واضحاً منذ بدايتها برفض التدخل الخارجي في سوريا بأي شكلٍ وتحت إي ذريعة، حيث ظهر موقفها جلياً — (تعاطفها مع النظام السوري في أزمته) تعاون مع روسيا في إيقاف إي مشروع أممي يطالب بفرض العقوبات على سوريا أو تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، كما أنها أظهرت ترحيباً واسعاً بتعيين مبعوث أممي من أجل إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، وتسعى إلى تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، والعمل على احترام سيادة سوريا، والبحث بالتعاون مع شركائها المؤثرين في الأزمة السورية عن إيجاد حلّ لهذه الأزمة بالطرق السياسية بعيداً عن الطرق العسكرية. (عباس، ٢٠١٤).

وتنطلق العلاقات الصينية مع سوريا من مجموعة من المرتكزات التالية:

- ١- تسعى الصين للمحافظة على مصالحها الاقتصادي في الشرق الأوسط، وخاصة في الطاقة التي تعتبر سوريا الجسر الناقل لها من روسيا.
- ٢- عدم رضا الصين على سياسة أميركيا في الشرق الأوسط، وخاصة في توجهاتها نحو الاستثمار في منطقة المحيط الهادي الذي تعتبره الصين بأنه يهدد أمنها القومي، لذلك ظهر عدم رضاها للعلن من خلال معارضتها لأي مشروع تتقدم نه أميركيا لمجلس الأمن من شأنه فرض عقوبات على سوريا.

٣- ترتبط الصين مع كل من روسيا وإيران بعلاقات استراتيجية قوية خاصة في مجال الطاقة، لذلك تخشى- في حال سقوط النظام السياسي السوري إن تتأثر تلك العلاقات بحكم إنّ كلا الدولتين ترتبط مع سوريا بعلاقات قوية كونه حليفهما الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، وبالتالي تتأثر مصالح الصين الاقتصادية في المنطقة.

(ساشا، ٢٠١٦) وتنطلق الصين من تدخلها في الأزمات الدولية- الأزمة السورية- لإثبات وجودها، وسعيًا منها في محاولة تغير بنية النظام الدولي وتوسيع مكانتها الدولية.

رابعاً: حزب الله:

حزب الله منذ بدايات الأزمة السورية وقف بجانب النظام السوري سياسياً، ومع تطور الأحداث على الأرض، وتعرض النظام السوري لخسائر فادحة في الأرواح والسلاح على يد المعارضة المسلحة، وخرجت بعض المناطق عن سيطرته، عند ذلك تدخل حزب الله عسكرياً من أجل صمود النظام السوري واستعادة جزء من المناطق التي فقدتها، وقدم الحزب مجموعة من المبررات التي صاغها من أجل تبرير تدخله في الأزمة السورية، على سبيل المثال لا الحصر: بأنّ التدخل جاء بمثابة إعلان حرب ضد الإرهاب والجماعات الإرهابية والتكفيرية التي ظهرت في سوريا (المعارضة)، وبذلك يسعى بهذا التدخل لحماية الحدود اللبنانية من انتقال هؤلاء الإرهابيين إلى الداخل اللبناني، إلا أنّ المتابع للشأن السوري يرى بأنّ الأسباب التي تقف وراء تدخل حزب الله جاءت بدافع العلاقة القوية التي تربطه مع إيران والمصالح المشتركة بينهم، إضافة إلى أنّ سوريا تمثل -بالنسبة لحزب الله- دولة مهمة من دول محور الممانعة والمقاومة، وأن خسارتها أو فقدانها سوف يحدث

تغييراً في موازين القوى في المنطقة، فتصبح مرتعاً للجماعات الإرهابية، والحركات  
الأصولية التي تؤثر في المنطقة برمتها بشكل عام، وعلى إيران وحزب الله بشكل خاص،  
فينقطع طريق التواصل بين الطرفين، وقد تؤدي إلى انقطاع الإمدادات الإيرانية لحزب  
الله، فأسهم تدخل حزب الله في سوريا في تسهيل مهمة إيران في تمدها الشيعي في  
المنطقة (شقيير، ٢٠١٧).

خامساً: الميليشيات الشيعية:

لعبت الميليشيات الشيعية منذ بداية الأزمة السورية دوراً كبيراً في وقوفها إلى جانب  
النظام السوري، وأسهمت بتعاونها مع بعض القوى الفاعلة في الأزمة وقاتل المعارضة  
السورية المسلحة وبعض التنظيمات المناوئة للنظام في زيادة قدرته و صموده، وبرز من  
الميليشيات على الساحة السورية ما يلي:

أ. الميليشيات العراقية:

وأبرزها كتائب الإمام علي وكتائب حزب الله العراقي "النجباء" وكتائب سيد الشهداء،  
حيث تركز وجود تلك الميليشيات في مدينة السيدة زينب وبلدة العيس جنوب حلب،  
وكانوا يدعون أن سبب وجودهم هو حفظ وحماية مرقد الشيعة في سوريا، وساهم حزب  
الله العراقي متعاوناً مع عصائب أهل الحق في تأسيس لواء أبي الفضل العباس، الذي  
يتمركز في مدينة السيدة زينب، ويتخذها مقراً له، وكان مجمل هذا اللواء من العراقيين  
الموجودين في سوريا، وأصبح اللواء فيما بعد يتكون من شبكة واسعة تنتشر في مجموعة  
مختلفة من المواقع منها السيدة زينب والسيدة رقية، وظهر لواء «ذو الإفكار» مع كتيبة  
قمر بني هاشم الذي ينتمي للواء أبي الفضل العباس، وظهر أيضاً لواء أسد الله الغالب  
ولواء الإمام الحسين.

ب. الفاطميون:

وهي مليشيات أفغانية تكونت من الأفغان الموجودين في إيران، حيث يتمركزون في مناطق سوريا (جنوب حلب وجنوب دمشق ودرعا)، ويبلغ عددهم قرابة إلف مقاتل، ويعملون تحت القيادات الإيرانية في سوريا.

ج. الزينبيون:

هم مجموعة من الباكستانيين الشيعة القاطنين في إيران، يتواجدون في سوريا (شمال حلب) وعددهم يزيد على ٥٠٠ مقاتل.

د. الميليشيات المحلية:

هم مجموعة تقاتل تحت القيادة الإيرانية، مثل "الغالبون-سرايا المقاومة الإسلامية" الموجودون في الساحل السوري، وكتيبة الزهراء في منطقة الزهراء، وكتيبة شهيد المحراب التي تكونت في مدينة نبل، بينما هناك ألوية السيدة رقية، وسيف المهدي، والإمام المهدي، التي تنتشر في مدينة دمشق. (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: المعارضة السورية وحلفاؤها

حظيت المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح باهتمام كبير منذ بداية الأزمة، من قبل مجموعة من الأطراف الفاعلة في الأزمة، وعلى شتى المستويات سواء السياسي من خلال عقد الكثير من المؤتمرات الداعمة لها أو من خلال تقديم الدعم المباشر من مساعدات مادية أو معدات عسكرية، وجاءت الأطراف الداعمة على النحو التالي:

أولاً: تركيا:

حظيت الأزمة السورية باهتمام بالغ من قبل تركيا بحكم العلاقات الطيبة التي تربطها بالنظام السوري، إضافة إلى حكم الجوار وارتباطهما بتاريخ وحدود جغرافية طويلة، وعند الحديث عن العلاقات التركية- السورية لابد من الحديث عن مجموعة من العوامل التي جعلت سوريا بالنسبة لتركيا ذات أهمية كبيرة وهي على النحو التالي:

١. عامل الحدود: حيث تعد الحدود البرية التركية - السورية الأطول بالنسبة لتركيا،

حيث تبلغ ما يقارب ٩٠٠ كلم، مما يعني أهميتها الكبيرة في الاستخدمات المشتركة، وبالمقابل فيه عرضة للتهديدات المشتركة في جميع المجالات.

٢. تعتبر سوريا بالنسبة لتركيا بوابة مهمة نحو العالم العربية خاصة في ما يتعلق بالتجارة.

٣. هناك تقارب بين الطرفين في مجال التنوع العرقي والمذهبي، إضافة إلى علاقات المصاهرة والنسب بين الطرفين.

وهذا ما جعل تركيا تستغل هذا التقارب في العلاقات منذ بداية الأزمة في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة، ومحاولة إقناع النظام السوري للقيام ببعض الإصلاحات. (الحاج، ٢٠١٦).

وعندما فشلت محاولات تركيا في إيجاد حلٍّ سياسي للأزمة السورية، عندها أدركت أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تهدد استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، إضافة إلى أن هذه الأزمة تسبب لها العديد من المشاكل الأمنية خاصة مع وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين داخل الأراضي التركية، ومع تزايد العنف تدخل المنطقة في حالة من الفوضى والانفلات الأمني؛ لذلك انخرطت تركيا في حالة من التنسيق مع

جامعة الدول العربية، من أجل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على النظام السوري؛ لعلها تجدي نفعاً في التوصل إلى صيغة توافقية لحل الأزمة، إضافة إلى أن تركيا قامت بتقديم الدعم بكافة أشكاله للمعارضة السورية باستضافة رموزها ورعاية مؤتمراتها أو تقديم الدعم المادي والعسكري لها. (الحضرمي، ٢٠١٤، ١٠٦).

تسببت سياسة تركيا المتبعة مع النظام السوري في إيجاد العديد من الخلافات، خاصة مع بعض دول الإقليم، ممّا كان له الأثر السلبي الكبير على الأمن التركي، وإحداث التوترات الطائفية والعرقية التي أسهمت في تنامي قوة حزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا، واتساع نفوذه وارتفاع سقف طموحاته وأهدافه، إضافة إلى التوسع الإيراني- الروسي مع تطور أحداث الأزمة السورية على الأرض، لا سيما بعد نجاح استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في "شراء الوقت" لبقاء نظام الأسد في الحكم، بـ "صفقة الكيماوي"، التي عقدها مع الولايات المتحدة، المتمثلة بإصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ لعام ٢٠١٣، والقاضي بالتخلص من الأسلحة الكيماوية التي يمتلكها النظام السوري، بعد الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية الذي حدث ٢١ / ٨ / ٢٠١٣. ممّا جعل الإدارة الأمريكية تتراجع عن ضرب سوريا، وبالتالي التراجع عن ما أسمته بالخطوط الحمراء التي لا يسمح للنظام السوري أن يتعداها، وجاء التراجع الأمريكي عن ضرب سوريا مخيباً لكلّ متأملته تركيا من إيجاد فرصة مواتية لإسقاط النظام السوري، التي سعت له تركيا بكافة الوسائل المتاحة لديها، عن طريق التحالفات الإقليمية أو الدولية. (خليل، ٢٠١٣).

وعندما قامت الولايات المتحدة بشن غارة عسكرية في ٧ ديسمبر/٢٠١٥، استهدفت حقل العمر النفطي شرقي دير الزور، عندها شعرت تركيا بان هذا التحرك الذي قام به الغرب يعتبر نجاحاً لها في استنفارهم، إذ من الممكن على إثر ذلك أن يتم إيجاد المنطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا، إلا إن التواجد الروسي الكبير في سوريا حال دون تحقيق ذلك، ممّا أدى لإيجاد أجواء من التنافس والصراع البارد في الأزمة السورية (النجار، ٢٠١٦).

إلا أنّ تركيا اضطرت لإعادة تدوير موقفها وتغيره باتجاه القبول بالواقع والتخلي عن شعار إسقاط الأسد، مما يعني الموافقة التركية الضمنية ببقاء الأسد على رأس السلطة السورية حتى الانتخابات المزمع عقدها في موعدها، إلا أن الموقف التركي انتقل إلى مرحلة جديدة اتبعتها السياسة التركية في الأزمة السورية، وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر، عبر عمليه درع الفرات التي جرت في أغسطس (٢٠١٦)، ومما جعل تركيا تقدم على هذه الخطوة رغم أنها كانت في بداية ألامة تعارض استخدام القوة - وجود مجموعة من العوامل التي شجعت تركيا على اتخاذ قرار التدخل، وهي على النحو الآتي:

١. أنّ الأزمة السورية مرتبطة بشكل مباشر بأمنها القومي.
٢. توسع المشروع الكردي السياسي على الحدود الجنوبية التركية.
٣. توقع ارتفاع حده الصراع وزيادة موجات اللاجئين.
٤. استغلال قيام البرلمان التركي بتفويض الحكومة والجيش لإجراء عمليات خارج الحدود.
٥. التأييد الداخلي المستمر لموجة أي تدخل مفترض للحكومة، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة.



ورغم توفر العوامل التشجيعية للتدخل التركي في سوريا إلا أنّ هذا التدخل لا يتم إلا بتفاهمات مع النظام الروسي، بتخلي تركيا عن موقفها الداعي لإسقاط النظام السوري، حيث كان لتركيا دور فيما بعد في إجلاء المدنيين والمسلحين من حلب، وعندما فقدت تركيا إي أمل في إحداث اختراق كبير في الأزمة السورية، فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفه المعارضة، أصبح شغلها الشاغل فقط هو حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات قد تحدثها الأزمة السورية. (الحاج، ٢٠١٦).

ثانياً: الولايات المتحدة:

إن موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية لم يكن بتلك القوة التي تحزم الأمر على الأرض حيث بدأت موقفها بإجراءات عادية تتمثل بإدانة العنف، ودعوة النظام السوري من أجل القيام ببعض الإصلاحات، وتلبية مطالب المحتجين، ومع استمرار الصراع فرضت العقوبات على بعض شخصيات النظام السياسي، ثم جاءت الدعوة متأخرة لرحيل الأسد مع عدم القيام بعمل قوي لإسقاطه، وتقديم دعم بسيط للمعارضة لا يساعدها في تحقيق أيّ شيء يذكر على الأرض، ولكنها تسعى بهذا الموقف المائع إلى إطالة عمر الأزمة؛ من أجل العبث والدمار وإعطاء فرصة للمليشيات المسلحة لتدمير الجيش، وجاء الموقف الأمريكي متفقاً مع الرؤية الإسرائيلية حول الأزمة السورية على أساس «دع العرب يقتل بعضهم بعضاً»، مما سمح بإعطاء فرص للنظام السوري في الصمود، وأفضلية في الميدان، بالتعاون مع روسيا وبالتالي ضعف موقف المعارضة في الداخل مع تمسك النظام بورقة تفاوضية قوية. (النجار، ٢٠١٦).

ولكن كان موقف الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ بعد وصول الرئيس الأمريكي الجديد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، حيث كان توجهه نحو الانخراط في الأزمة السورية على العكس من الإدارة الأمريكية التي سبقته، فكانت الخطوة الأولى توجيه ضربة عسكرية لقاعدة الشعيرات، والتي جاءت لتدل على إعادة تقييم الدور الأمريكي في سوريا، إضافة إلى أنها تحمل رسالة ضمنية لإيران التي اعتبرها الرئيس ترامب الراعي الرسمي للإرهاب، وتصنيف ميليشياتها ضمن التنظيمات الإرهابية، وجاءت الضربة الأمريكية الثانية ضد التحركات التي تقوم بها ميليشيات تابعة للنظام السوري في منطقة التنف الحدودية وكان الهدف منها ضرب النفوذ الإيراني في تلك المناطق، إضافة إلى النشاط الأمريكي الذي تمثل بمباحثات جرت في الأردن بحضور روسيا تتعلق باتفاقيات الهدنة. حيث إن الموقف الأمريكي لا يزال يفتقد الرؤية الصحيحة في رسم إستراتيجية حول كيفية إدارة الأزمة، وأن خيارات التدخل الأمريكي سواء السياسية أو العسكرية لا تزال غير واضحة، ولكن من الممكن أن يكون هناك تطور في الموقف الأمريكي حسب الحاجة لتي تقتضيها تداعيات المواجهة مع داعش، أو مرحلة ما بعد داعش، وما يرتبط بها من معطيات جديدة تتطلب التنسيق والتعاون الأمني والسياسي مع غيرها من القوى الموجودة على الأرض السورية ولها علاقة مباشرة بالأزمة السورية وعلى رأسها روسيا. (صابر، ٢٠١٧).

ثالثاً: دول مجلس التعاون الخليجي:

تفاعلت دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة السورية منذ البداية، فكان التصعيد في موقف دول المجلس مرتبطاً بتصعيد الأحداث في الأزمة، حيث ظهرت المراحل التي مرّ بها موقف دول المجلس على النحو الآتي:

١. في البداية اتسم موقف دول مجلس التعاون بالحياد والصمت.
  ٢. التأكيد على وحدة سوريا وسلامة أراضيها.
  ٣. طرد السفراء السوريين من دول مجلس التعاون الخليجي.
  ٤. تأييد جميع قرارات الجامعة العربية بحق سوريا.
  ٥. تأييد القرارات الدولية حول حقوق الإنسان.
  ٦. دعم المعارضة السورية.
- (قيسون، ٢٠١٧).

أ. السعودية:

- اتسم الموقف السعودي بالهدوء والدبلوماسية، ثم بعد ذلك دعت السعودية النظام السوري إلى تغليب الحكمة في تعامله مع الأزمة في بلاده.
- ثم تدرج الموقف السعودي بعد ذلك على النحو الآتي:
١. سحبت السعودية بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سوريا.
  ٢. دعت إلى حماية المواطنين السوريين.
  ٣. السعي لوضع حد للقتال الدامي في سوريا.
  ٤. السعي مع بعض الدول العربية لتدويل الأزمة السورية.
  ٥. تأييد القرارات العربية والدولية بخصوص الأزمة السورية.
  ٦. تقديم الدعم للمعارضة السورية.
  ٧. التنسيق مع بعض دول الإقليم للتعامل مع تلك الأزمة.

(مركز أمية للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢).

وتمثل الدعم السعودي للمعارضة السورية، بالمشاركة في المؤتمرات التي كانت تعقد من قبل أصدقاء سوريا لدعم المعارضة، عقد العديد من المؤتمرات في الرياض لدعم وتوحيد جهود المعارضة السورية، تقديم الدعم المادي والعسكري، حيث كان الدعم العسكري في بداية الأمر يقتصر على الفصائل القريبة من أحمد الجربا-المقرب من السعودية - رئيس الائتلاف الوطني السوري، والجيش السوري الحر، وبعض الفصائل في الجنوب السوري، بعيداً عن تلك الفصائل التي لها علاقات مع الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين)، حيث كان هذا الدعم على شكل تقديم السلاح والتدريب للمعارضة من خلال التنسيق مع قطر وتركيا، وثم فيما بعد من خلال التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة. مع تطور الأحداث في الأزمة السورية، ومشاركة إيران في تقديم الدعم للرئيس السوري، عند ذلك توسعت السعودية في دعمها لفصائل المعارضة المسلحة في سوريا (راشد، ٢٠١٥).

ب. قطر:

جاء موقف قطر من الأزمة السورية منسجماً مع موقف مجلس التعاون الخليجي، حيث كان من أبرز محطات موقفها الآتي:

١. التأكيد على وحدة سوريا ونسيجها الوطني.
٢. تأييد القرارات الدولية بخصوص الأزمة.
٣. المشاركة الفاعلة في عقد المؤتمرات الدولية لأصدقاء سوريا.
٤. تشكيل لجنة للتباحث مع النظام لسوري من أجل الخروج بحل للأزمة السورية.

٥. تقديم كامل الدعم للمعارضة السورية، حيث تمثل الدعم القطري للمعارضة السورية، من خلال المشاركة في مؤتمرات أصدقاء سوريا، ثم تم تشكيل الائتلاف الوطني السوري للمعارضة في قطر عام ٢٠١٢ من قبل المعارضة السورية، والذي يعتبر الممثل الشرعي للشعب السوري، ثم دعم المعارضة المسلحة بالمال والسلاح، وقد استثمرت علاقتها بتزكيا بإدخال السلاح للمعارضة السورية، حيث قدمت الدعم لبعض الفصائل الإسلامية في سوريا مما سبب لها خلاف فيما بعد مع بعض الدول العربية.

( قيسون، ٢٠١٧).

ج. موقف كل من الإمارات العربية والكويت والبحرين وعمان:

جاء متناغماً مع مواقف مجلس التعاون العربي والجامعة العربية، لكنه مع تطور الأحداث في الأزمة السورية تغيرت مواقف تلك الدول، حيث عرضت الإمارات على الرئيس السوري الاستضافة، ثم التلويح باستخدام العقوبات الاقتصادية، أما البحرين فبدأً بنشاط برلماني بطلب أعضائه من الدول العربية العمل على نجدة الشعب السوري ووقف أعمال العنف، كما انتقد محاولة إيران تحريك مجموعات في البحرين والعراق لتخفيف الضغط الدولي على الأسد، وجاء الموقف الكويتي عندما طالب بعض النواب الكويتيين إلغاء كافة الاتفاقيات والتعاون مع النظام السوري، وتقديم المساعدات للاجئين السوريين، ثم دعم المعارضة السورية، وتم السماح للمقيمين في الكويت من السوريين بإحضار عائلاتهم. وعُقد في الكويت مؤتمر للمانحين لسوريا من أجل تقديم الدعم للشعب السوري. أما الموقف العماني- بحكم العلاقات مع إيران- تمايز عن موقف دول الخليج العربي، حيث

أنها لم تقم بسحب سفيرها من سوريا، ولم تقم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، واستمرت في علاقاتها مع سوريا لغاية الآن، مع التأكيد على سعيها الدائم والمتمثل، بالمطالبة بوقف العنف والقتل وعدم التدخل الخارجي، وتسوية المشكلة السورية عن طريق الحوار والتفاوض بين الأطراف المتصارعة بالطرق السلمية بعيداً عن الأعمال المتطرفة (حسن، ٢٠١٢).

رابعاً: الاتحاد الأوروبي:

إنّ موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية لم يكن بتلك القوة التي تؤثر على مسار الأزمة السورية، بل جاء متناً سقياً مع الموقف الأمريكي، حيث كانت بداية في إصدار القرارات التي تدين استخدام العنف ضد المواطنين، وفرض العقوبات الاقتصادية بكافة أشكالها على الحكومة السورية سواء حظر شراء واستيراد ونقل النفط أو المعاملات التجارية والمالية، ومنع بعض المسؤولين السوريين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ هذه القرارات والإجراءات يصعب تطبيقها وذلك لافتقارها للآليات التي تجعل منها ذات تأثير قوي ومؤثر، وفي الوقت ذاته تكون فعالة في الأزمة السورية، وما يزيد من صعوبة التطبيق وقف كل من روسيا والصين وإيران بجانب النظام السوري وتنمية قدراته لمواجهة تلك العقوبات، إضافة إلى نشاط الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء سوريا. (ميكائيل، ٢٠١٢).

أظهرت الأزمة السورية قلقاً لدى دول الاتحاد الأوروبي بما نجم عنها من زيادة في أعداد النازحين، حيث إن هذا النزوح يشكل حالة من عدم الاستقرار في الدول المستقبلية، كما أنّ وصول أعداد كبيرة من مواطني دول الاتحاد الأوروبي إلى سوريا

كمجاهدين، فإنّ الخوف من تحولهم عند عودتهم إلى "عدو داخلي" في بلدانهم الأصلية.(PIERINI، ٢٠١٤).

وجاءت مواقف بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي الفردية على النحو التالي:

١- الموقف الفرنسي: وأول ما بدأ به بتوجيه انتقادات للنظام السوري، لتباطئه في العملية الانتقالية، واحتضان مؤتمر أصدقاء سوريا ٢٠١٢، والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، والدعوة إلى رحيل الرئيس السوري، وتقديم الدعم للمعارضة السورية.

٢- ألمانيا: اهتمت ألمانيا بمسألة اللاجئين، ومدى تأثيرهم على الأمن الداخلي الألماني، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، والاهتمام بالحوار والحل السياسي.

٣- بريطانيا: أما بريطانيا فاعترفت بالمعارضة كمثل شرعي لسوريا، وقدمت المساعدات للشعب السوري، ومحاولة الضغط على النظام السوري بتقديم مشاريع إلى مجلس الأمن تدين العنف، وفرض العقوبات على النظام السوري.

(قيسون، ٢٠١٦).

خامساً: إسرائيل:

قامت إسرائيل بمجموعة من الغارات العسكرية التي استهدفت سوريا عام ٢٠١٣، حيث كانت هذه الغارات تغلفها بعض التكهنات، هنالك من قال بأنها كانت ضد شحنة من الأسلحة في طريقها إلى حزب الله في لبنان، ومنهم من قال بأنها كانت من أجل إحباط وصول السلاح الكيماوي ليد جبهة النصرة، ورأي ثالث ذهب إلى محاول جرّ إيران إلى

ساحة الحرب، إلا أن مصلحة إسرائيل تكمن في الدرجة الأولى باستمرار الصراع في سوريا وأن تواصل الأطراف المتصارعة الاقتتال حتى يتم استنزاف كل طاقتها وقواتها، ثم يتم بعد ذلك التسوية الإقليمية تحت رعاية وإشراف الولايات المتحدة التي دائماً ما تقدم مصلحة إسرائيل وأمنها القومي في حل إي صراع في المنطقة (احمد، ٢٠١٣).

على الرغم من ذلك فإننا لإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية لم تكن واضحة وشابها الغموض، حيث تعامل المسؤولون الإسرائيليون مع الأزمة السورية على غير عادتهم بعيداً عن إحداث ما يلفت الانتباه، معتمدين على ما تقوم به الولايات المتحدة، حيث لم يصدر عنهم إي تصريح بخصوص هذه الأزمة، وإن صدر يكون مبهماً وغير واضح، لكن ما يخيفهم ويثير قلقهم هو احتمالية نجاح المعارضة الإسلامية الراديكالية، كما أنهم حريصون التعاون مع الولايات المتحدة على ألا يصل إلى المعارضة المسلحة في سوريا إي نوع من الأسلحة الحديث والمتطورة تكنولوجياً، خوفاً من وقوعها بأيدي تلك الجماعات الراديكالية التي من الممكن أن تنقلب ضد إسرائيل، إضافة إلى أن استمرار الحرب في سوريا قد تؤثر على دول الجوار وبالتالي تؤثر على الأمن القومي الإسرائيلي خصوصاً ما يتعلق بتطور حزب الله قتالياً من حيث التدريب والجاهزية، كما إن استمرار حزب الله في هذه الحرب يكسبه الخبرة العسكري والقتالية التي قد يستفيد منها إذا حدث صدام مع إسرائيل مستقبلاً. (Levite، ٢٠١٤).

سادساً: الجيش الحر:

وهو أحد الفصائل المسلحة الموجودة في الحرب الأهلية السورية وقد تأسس في ٢٩ يوليو ٢٠١١، وأغلبه من المنشقين من صفوف الجيش السوري، على اعتبار أنه إطار شامل



لكل الضباط والإفراد المنشقين، الذين يرون أنّ هدفهم هو إسقاط الحكومة السورية وحماية المواطنين. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ تشكل المجلس العسكري ليكون هيئة تشرف على المجالس العسكرية التي بدأت تظهر في المحافظات السورية، إلا أن الخلاف بين مكونات المجلس العسكري من جهة والمعارضة المسلحة من جهة أخرى أسهم في تبعثر الجهد والعمل العسكري الميداني، وتم الإعلان عن تشكيل مجلس القيادة العليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. (بشارة، ٢٠١٣).

وقد أسهم هروب المنشقين بأسلحتهم ليستخدموها ضد الجيش النظامي، إضافة إلى الاستفادة من مهارات التدريب التي تلقوها أثناء انتظامهم في الجيش سابقاً، إلا أنّ هذا السلاح كان أغلبه من النوع الخفيف، ولم يكن كافياً بالدرجة التي تسمح باستخدامه فترة أطول بسبب نقص العتاد، وقد تلقى هذا الجيش الكثير من الدعم سواء من تركيا أو من بعض دول المنطقة، وتشكلت مجموعات من الكتائب المسلحة التي كانت تقاتل إلى جانبه مبدية تعاونها معه دون أن تنضوي تحت أمرته. (علام، ٢٠١٤).

ومع تطور الأحداث في الثورة السورية، تطور الجيش السوري الحر، حيث أصبح لاعباً مؤثراً من خلال تطور أدائه العسكري، حيث تمكن من صد العديد من هجمات الجيش السوري النظامي، وتحول بعد ذلك إلى اخذ المبادرة وقام بالعديد من الهجمات على بعض المواقع العسكرية لجيش النظام في إطراف العاصمة وكبده بعض الخسائر. فكان يحصل على السلاح والعتاد من بعض المنشقين عن الجيش النظامي أو من خلال ما يقوم به من عمليات عسكرية، إضافة لما يتلقاه من دعم خارجي سواء من دول الإقليم مثل

تركيا وبعض الدول العربية أم الدعم الدولي مثل الولايات المتحدة، وكان يزيد عدده في بداية تشكيلة على ٤ آلاف مقاتل ( الجزيرة نت، ٢٠١٢). وفيما بعد شارك الهيئة العليا للتفاوض ضمن فصائل المعارضة المسلحة، كما انه شارك القوات التركية في بعض العمليات العسكرية التي تقوم بها ضد الأكراد.

سابعاً: جبهة النصر:

هي جماعة سلفية جهادية كان لها دور بارز في الثورة السورية، وتوجيه أحداث الثورة في بعض الأحيان، حيث كبدت النظام خسائر كبيرة، تشكلت في أواخر عام ٢٠١١ أي بعد اندلاع الثورة السورية (احمد، ٢٠١٣).

تعاونت جبهة النصر مع كثير من الفصائل العسكرية الأخرى، حيث كانت تمدهم بالسلاح عندما يكون هناك تعاون واتفق بينهم على القيام بعملية مشتركة، ساعدها في ذلك العتاد والسلاح الذي كانت تتلقاه من نظيراتها في العراق، فكانت بذلك تحدياً كبيراً للثورة السورية، لما تمتلكه من قدرة قتالية عالية، وسلاح وعتاد، والقتال الشرس. (علام، ٢٠١٤).

ثامناً: أحزاب المعارضة الكردية:

يعتبر المكون الكردي في سوريا ركناً أساسياً في المعارضة التي ظهرت بشكل واضح خلال الثورة السورية، وبسبب كثرتهم أصبح هنالك تنافساً وانقساماً بينهم، حيث اختلفوا حول تحديد موقف واضح من الأزمة السورية، ورغم وجود العوامل المشتركة بينهم المتمثلة في سعيهم للحصول على حقوقهم القومية، وقد يعزى سبب خلافاتهم إلى اختلافهم

حول من يتزعمهم. حيث يوجد في سوريا الكثير من الأحزاب الكردية التي تختلف في ميولها بين يساري ويميني وعلماني وإسلامي. (خورشيد، ٢٠١٦).

حيث يبلغ عدد الأكراد في سوريا تقريباً ٤ مليون نسمة، أي ما نسبة حوالي ١٦% من إجمالي السكان في سوريا، ووجدت الأحزاب الكردية بأن الأزمة السورية فرصة ثمينة لهم، حيث أنها تمثل بيئة ملائمة ومهيأة من أجل تغيير رئيسي وجذري في توجه سياستهم العامة، إلا إنهم بعد اندلاع الثورة السورية انقسموا إلى تيارات مختلفة كما يلي:

١- حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي: كان من أكثر الأحزاب الكردية فاعلية في الساحة السورية، والذي ذهب لتعاون مع النظام السوري بشن العديد من الحملات المضادة لقمع المتظاهرين، من خلال جناحه العسكري، وحدات حماية الشعب التي يبلغ تعددها اليوم تقريباً ٢٣ ألف عنصر- ووحدات الدفاع النسائية والتي تبلغ تقريباً ١٩ ألف من العنصر النسائي، وقوات سوريا الديمقراطية التي تشكلت في عام ٢٠١٥ كجبهة عسكرية موحدة لطرد تنظيم "داعش" وجبهة النصر من منطقة الجزيرة السورية، وذلك بالمساعدات التي تتلقاها من الخارج، وعلى وجه الخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- المجلس الوطني الكردي الذي تشكل من مجموعة من الأحزاب الكردية، لكنه عانى من التفكك والانشقاق في صفوفه، ولكنه تحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، حيث تم إنشاء وحدات حماية الشعبية لحماية الأكراد، وقامت بالتصدي لتنظيم داعش في الأراضي السورية. وتم تشكيل حكومة محلية تحت اسم "روج آفا" في شمال شرق سوريا للأكراد، وانضمت الأحزاب المكونة للمجلس الوطني

٣- الكردي إلى المجلس الوطني السوري المعارض، ثم فيما بعد إلى الائتلاف الوطني السوري المعارض، وبعد ذلك شارك الهيئة العليا للتفاوض.

٤- الحركة الشبابية الكردية (لجان التنسيق)، المكونة من مجموعة من الشباب المثقفين، حيث تضامنت مع المتظاهرين في مختلف المدن السورية، إلا أنها واجهت القمع وعدم السماح لها بالانتشار والتوسع من قبل بعض الأحزاب الكردية، وخاصة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردي. أما بخصوص العلاقات التركية مع أكراد سوريا يشوبها في كثير من الأحيان التوتر والصراع، حيث إن تركيا تراقب الأكراد في شمال سوريا ولن تسمح لهم بإنشاء كيان كردي لأنها تعتبر ذلك تهديداً لأمنها القومية (عبد العزيز، ٢٠١٧).

تاسعاً: الجبهة الإسلامية السورية:

ظهرت في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، ووصفت بنزعتها المسلحة المتطرفة لدى قوى المعارضة، وظهر دورها جلياً في الأزمة السورية بسعيها للتعاون مع العديد من الفصائل المسلحة على الأرض السورية ذات النزعة الدينية لتغيير نظام في سوريا، وكانت تهدف من وجهة نظرها إلى تطبيق المعايير الإسلامية بإعادة تفسير الشريعة الإسلامية في البلاد، وفتحت المجال أمام انضمام الأحزاب الراجبة في الاصطفاف بصفها، وعلى الرغم مما يشاع عنها بأنها تدور في فلك جبهة النصرة من حيث الأيديولوجية إلا أنه ليس لها أية روابط مع تنظيم الدولة وجبهة النصرة، وكان لها دور مهم في الساحة السورية كونها جذبت تعاطف بعض الناس بسبب شعاراتها الدينية. (زيلين، ٢٠١٣).

عاشراً: هيئة تحرير الشام:

جاء تأسيسها من قبل المعارضة المسلحة السورية، لأجل إعادة إحياء دورها الثوري من جديد بعد تعرضها لخسائر كبيرة على يد النظام وحلفائه، حيث كان الإعلان عن تأسيسها بمثابة إيجاد مسار ثوري مقابل مسار التسوية السياسية، حيث تعتبر نفسها معنية بإفشال محاولات التسوية السياسية (مؤتمر إستانا)، وخاصة وإنها أعلنت عن سعيها لإسقاط النظام السوري. وبعد أن تمكنت (المعارضة) من إعادة نفسها استطاعت أن تكبد النظام السوري خسائر فادحة بالأرواح والمعدات العسكرية، خاصة في المعارك التي قادتها ضد قوات النظام مثل معركة " ياعباد الله " في جوبر الدمشقي ومعركة " وقل عملوا " في ريف حماة ، كما أنها ناصبت مؤتمر الإستانا ومخرجاته العداء منذ الجولة الأولى، وخاصة في ما يتعلق في تخفيض التصعيد وإيجاد مناطق آمنة، وظهر ذلك من خلال قيامها بعد الجولة ٦ من مؤتمر إستانا - وما تمخض عنه من قرارات- بفرض سيطرتها على قرية "أبودالي" التي تعتبر من القرى المهمة الموالية للنظام السوري، والتي كانت معدة لتمركز القوات الروسية في حال تطبيق المناطق الآمنة. إضافة إلى تحذيرها لتركيا من الاقتراب من سوريا، والتدخل في شؤونها، والمحافظه على سوريا ووحدة أراضيها. وتكونت الهيئة من (جبهة فتح الشام، وحركة نور الدين زنكي، لواء الحق، وجبهة انصار الدين، وجيش السنة). (مزوز، ٢٠١٧).

#### الحادي عشر: تنظيم الدولة الإسلامية:

بدأ تشكيل الدولة الإسلامية أو ما يسمى "داعش" بعد تواصل جبهة النصرة وتحالفها مع دولة العراق الإسلامية في عام ٢٠١٣، بهذا التحالف وجد هذا التنظيم أن الفرصة مواتية للانتقال إلى سوريا، حيث الأرضية الخصبة التي تكون ملاذاً آمناً للعصابات

الإرهابية في ظل الظروف التي تمر بها، والتي تساعده في النمو والانتشار وتحقيق أهدافه، ولم يكن في بدايته بتلك الفاعلية، ولكن مع مرور الوقت وتأزم الأحداث في سوريا أصبح أكثر فاعلية وانتشار على الأرض السورية، حيث تمكنوا من جذب أعداد كبيرة من المواطنين بالتأثير عليهم فكرياً، على أن هذا التنظيم هو المخلص لهم مما يعانون منه، وعلى الرغم من تدخل فاعلين إقليميين ودوليين وبشكل كبير للتقليص من وجود التنظيم أو القضاء عليه، إلا أن مستقبل هذه التنظيم يرتبط بمدى تعاون القوى الفاعلة في الأزمة السورية وتكاتفها في مكافحة كافة أشكال الإرهاب، وإلا فإنه سيجد فرصة أخرى في مكان آخر من العالم حيث الأزمات والصراعات، حيث يجد مكاناً مناسباً لعمله. (جمعة، ٢٠١٧).

الثاني عشر: هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي:

ظهرت بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو، ٢٠١١، وكانت تضم مجموعة من الأحزاب من التجمع الوطني الديمقراطي: حزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب اليسار الكردي، ومثقفين مستقلين، والشخصيات الوطنية، ونشطاء سياسيين، وكانت مطالب الهيئة بتلك الأحزاب المنضمة إليها قريبة من مطالب الثوار، ولكنها مرت بالعديد من الأزمات حيث حدثت بعض الانقسامات في صفوفها وانسحاب عدد من الأحزاب الكردية (بشارة، ٢٠١٣، ص، ٤٠٥). ولم تقدم هيئة التنسيق الوطني أي نشاط على الساحة السورية، أو محاولة الاتصال مع النشطاء في سوريا، إضافة إلى تأييدها المجلس الوطني السوري، مما لم يجعل لها أي دور فعال في أحداث الأزمة السورية. (كوش، ٢٠١٤).

### الثالث عشر: المجلس الوطني:

تم الإعلان عن تأسيسه في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وأظهر في بيانه التأسيسي الدعوة لإسقاط النظام الحاكم في سوريا، واعتبر هذا المجلس من نفسه أنه العنوان الرئيسي- والشرعي لتمثيل الثورة السورية في الداخل والخارج، وضم المجلس الوطني مجموعة من الأحزاب السياسية مثل الإسلامية ومجموعة العمل الوطني وبعض المثقفين السياسيين المستقلين. (بشارة، ٢٠١٣، ص، ٤٠٤).

وكان المجلس الوطني السوري يسعى لتحقيق جملة من الأهداف هي:

١. العمل بكل الوسائل المتاحة لإسقاط النظام بالكامل
٢. التأكيد على وحدة الدولة الوطنية، في كافة أطراف المجتمع السوري
٣. العمل على حماية الاستقلال الوطني، والمحافظة السيادية الوطنية وسلامتها.
٤. السعي لتأمين أكبر قدر من الدعم السياسي للثورة، حتى لا يحدث فراغ سياسي في سوريا.

( قيسون، ٢٠١٧ )

### الرابع عشر: الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة:

كان تأسيس هذا الائتلاف الوطني تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ بهدف دعم الثورة السورية والتمسك بمطلب الثورة بإسقاط النظام، إضافة إلى تجاوز ما آلت إليه المعارضة من ضعف وتفكك وتشرذم سواء في الداخل أو الخارج، وانظم له المجلس الوطني بعد العديد من المحاولات من بعض دول المنطقة في توحيد صفوف المعارضة السورية، لعل أن يكون له دور في حال تأسيس حكومة جديدة إذا حدث فراغ سياسي في السلطة في سوريا،

واعترف بهذا الائتلاف ممثلاً شرعياً للمعارضة السورية (بشارة، ٢٠١٣).

يهدف هذا الائتلاف بعد توحيد جهود المعارضة والعمل ضمن إطار مؤسسي ودعم القيادة العسكرية، وتشكيل حكومة انتقال وطني والمحافظة على سوريا بسيادتها وقوتها واستقلالها، والسعي مع الدول العربية في محاولة إسقاط النظام. (دويدري، ٢٠١٣).

لكن تأسيس الائتلاف كان بمثابة نقطة تحول إيجابية بنقل المعارضة نوعاً ما إلى حال توحيد الصفوف بدلاً من الانقسام والخلاف، لكنه لم يستطع تحقيق شيء على الأرض، فلم يتمكن من إدارة المعارضة في الداخل بالشكل المطلوب مع عدم قدرته على المحافظة على الأرض التي تسيطر عليها المعارضة. (بشارة، ٢٠١٣).

يتضح خلال نهاية عام ٢٠١٧ بأن خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا يمكن تلخيصها في ما يلي:

١- أن روسيا تمكنت بتدخلها العسكري في سوريا من المحافظة على مصالحها، بالاستراتيجية التي تبعتها في حماية النظام السياسي من السقوط، والتي مكنته من فرض سيطرته على مجمل محافظات حلب وحمص وحماه ودمشق واللاذقية ومناطق ساحلية كاملة، ثم جاءت بمبادرة تخفيض التصعيد بين النظام والمعارضة، مما جعلها تفرض وترسخ وجودها العسكري في قاعدة طرطوس البحرية وحميميم الجوية، إضافة إلى ما وفّرت له القوات الجوية الروسية من غطاء جوي لقوات النظام حتى تتمكن من إعادة سيطرتها وتوسعها في مساحات كبيرة من محافظة دير الزور الغنية بحقول النفط والغاز، وبالتالي حافظت روسيا على مصالحها الاقتصادية والعسكرية.



٢- تمكنت تركيا والجيش السوري الحر المتحالف معها من السيطرة على المنطقة الممتدة بين جرابلس والباب وإعزاز في الشمال، إضافة إلى احتفاظها بجيب كبير في إدلب إلى الغرب من مدينة حلب، حيث إن ذلك مكّن تركيا من قطع الطريق أمام قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من أمريكا في مواصلتها التقدم نحو ربط المناطق الكردية (الحسكة، "عين العرب" كوباني، عفرين)، وبالتالي تكون قطعت الطريق أمام إيجاد كيان كردي على الحدود الجنوبية، إضافة إلى أن القوات التركية مع نهاية عام ٢٠١٧ رفعت من جاهزيتها العسكري لاحتمال مواجهة مع هيئة تحرير الشام في إدلب وقوات سوريا الديمقراطية في عفرين.

٣- تواجد إيران في الأزمة السوري، بتواجد مليشيات شيعية متعددة في جميع المناطق التي توجد فيها قوات النظام السوري (حمص، حماة، حلب، دمشق واللاذقية) وبعض أجزاء من المناطق الشرقية وخاصة دير الزور القريبة من الحدود العراقية.

٤- إن التدخل الأمريكي في سوريا وخاصة في المناطق الشرقية والشمال الشرقي جاء بتقديم الدعم العسكري اللوجستي لقوات سوريا الديمقراطية الكردية الموجودة في الرقة ودير الزور، إضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية، حيث تمركز القوات الأمريكية في شرق سوريا.

٥- إضافة إلى توزيع نفوذ القوى المتصارعة من غير الدول داخل سوريا وحسب

الخريطة المرفقة أدناه:

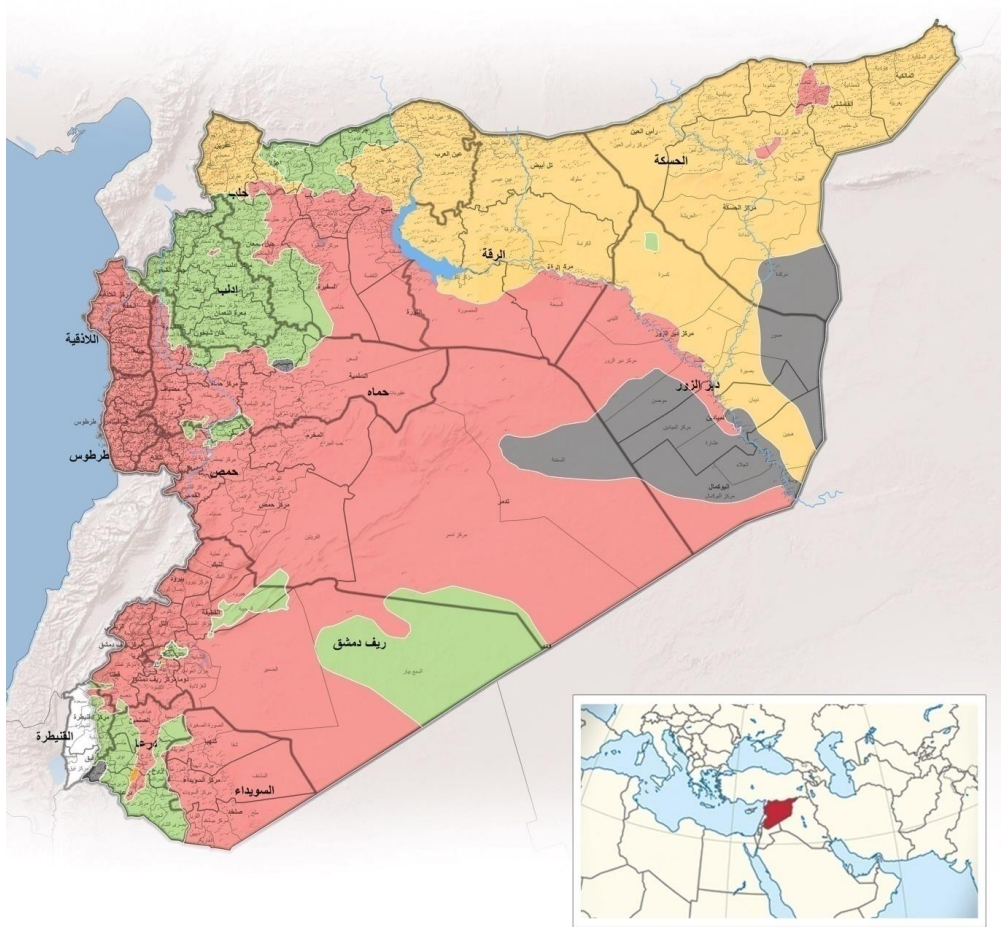
(أحمد، ٢٠١٨)

## خريطة النفوذ العسكري في سورية

2017/12/01

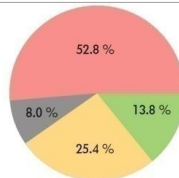


جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES



المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

1:300,000  
0 1,25 2,5 5 km  
N



توزع النسب

رموز توزع السيطرة	النسبة
تنظيم الدولة	8.0 %
المعارضة المسلحة	13.8 %
قوات سورية الديمقراطية	25.4 %
قوات الأسد	52.8 %
مناطق هدنة	0.0 %

Jusoor for Studies

Jusoor.co / @Jusoorstudies f t G+

## المبحث الثاني

### أثر التقارب الروسي- الإيراني في العلاقات التركية- العربية

إنّ العلاقات بين الدول تخضع إلى عامل القوة المنسجم مع المصلحة، حيث تنطلق الدول في علاقاتها من دوافع التفكير المطلق في السعي وراء تحقيق أهدافها بغض النظر عن الأساليب والأدوات المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف، لذا نجد أن العلاقات بين الفاعلين في الأزمة السورية غير ثابتة، حيث أن ثباتها واستقرارها مرتبط بمصلحة كل الأطراف، ويرمي هذا المبحث إلى بيان وتوضيح أثارالعلاقة الروسية- الإيرانية في العلاقات التركية- العربية، وذلك بالمطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: التقارب الروسي- الإيراني

شهدت العلاقات الروسية- الإيرانية تعاوناً وشراكة خاصة بعد وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا، والذي سعى إلى تغيير إستراتيجية روسيا نحو الشرق الأوسط، بدلاً من الغرب، حيث أدرك بأنّ هذا التحول سوف يسهم في إيجاد مكانة دولية لها، ثمّ تحقيق ما تسعى إليه من أهداف، وعندما التقت مصالح الطرفين على الساحة السورية باعتبارها الأرضية المناسبة لإرساء قواعد الشراكة والتعاون بينهم، حيث رأى بوتين أنّه يمكن الاعتماد على إيران بأنّ تكون حليفة له في سوريا، وذلك يعود لقوة إيران وقدرتها في تعاملها مع ثورتها الداخلية (الثورة الخضراء) عام ٢٠٠٩، إضافة إلى تماسك النظام الإيراني الداخلي ممّا يساعدها نحو التمدد تجاه دول المنطقة، من أجل المحافظة على آخر موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط. (شيفكايا، ٢٠١٦).

واتفق الطرفان على أن أفضل وسيلة لتحقيق مصالحهم في سوريا، هو الحفاظ على النظام السوري بتقديم كافة أشكال الدعم له، وعلى مختلف المستويات، وذلك لأنهما وجدا في بقاءه عاملاً ضرورياً لتأمين مصالحهم المشتركة في سوريا، فإيران وجدت في النظام السوري بأنه يؤمن لها جسر التواصل مع حزب الله في لبنان الذي يعتبر من أهم الفاعلين من غير الدول في المنطقة، لامتلاكه منظومة صواريخ كبيرة، قادرة على صد أي هجوم إسرائيلي على إيران، أما بالنسبة لروسيا وجدت بأنه أهم حليف استراتيجي في المنطقة، وأن تدخلها في الأزمة السورية سوف يخفف من الضغط الغربي عليها خاصة بعد احتلالها جزيرة القرم، إضافة إلى سعيها في إثبات الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة ومن يقف في جانبها عندما أسقطت الأنظمة الحاكمة في كل من العراق وليبيا، وجرت بلادهم إلى فوضى لم يقتصر تأثيرها في تلك الدول، بل انتقل إلى الدول المجاورة، وظهر التعاون العسكري بين روسيا وإيران في الأزمة السورية، بعد أن سعت إيران والنظام السوري لإقناع روسيا من أجل التدخل العسكري المباشر في هذه الأزمة، وذلك بعد أن أصبح وضع القوات السورية ومن يعاونها من الميليشيات الإيرانية صعب خصوصاً، بعد أن فقد النظام الكثير من المناطق التي كان يسيطر عليها لصالح المعارضة. (عبد القادر، ٢٠١٧).

وبعد اشتراك القوات البرية الروسية في أحداث الأزمة تمكن الطرفان بهذا التعاون فيما بينهم، من احتواء أي هجوم من قبل الفصائل المسلحة على النظام السوري، والبدء بهجوم معاكس لاسترجاع ما خسره النظام السوري من الأرض، وتطور التعاون بين الطرفين حيث سمحت إيران لروسيا باستخدام بعض قواعدها العسكرية من أجل شن هجوم بالقاذفات الروسية على بعض المناطق السورية. (بيترسون، ٢٠١٦).

كما أنّ روسيا وإيران وجدوا الفرصة مواتية من استهدافهم المنظمات الإرهابية، على سبيل المثال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجبهة النصرة، من أجل إرسال رسالة للعالم تثبت من خلالها روسيا بأن قدومها إلى سوريا جاء من أجل مكافحة الإرهاب وإعلان الحرب عليه، بينما سعت إيران لإثبات رؤية النظام السوري بأنّ حربه ضد الإرهاب، وأنه يتعرض لمؤامرة خارجية. (فرج، ٢٠١٦)

### المطلب الثاني: العلاقات التركية- العربية

شهد الموقف التركي حالة من عدم الثبات حول ما يحدث من ثورات في الدول العربية، أو ما يعرف "الربيع العربي"، حيث نجد أن تركيا تعاملت مع كل ثورة من منظور خاص حسب ما تقتضيه مصلحتها، حيث حرصت على حياد مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم والرؤية لما يجري من أحداث في تلك الدول، لكي تعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية، في تحقيق إصلاح اقتصادي وسياسي ورغبة وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم تفضيل تركيا أن يكون هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين، عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا، واتبعت تركيا إستراتيجية جديدة حول ما أفرزته بعض الثورات العربية من قيادات إسلامية، حيث سعت تركيا لتعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية، بزيارات تلك الدول خصوصاً تونس ومصر، مع التركيز على دعم حركة

الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي، من خلال اللقاءات وعقد الندوات مع بعض التيارات الإسلامية، وتقديم الدعوات لهم لزيارة تركيا، للاستفادة من تجربة إسلامي تركيا في المجال السياسي ( خليل، ٢٠١٢).

وهكذا يتضح من تعدد المواقف التركية من الثورات العربية، والتي تكون في أغلب الأحيان تبعا لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية وما يتحقق من مصالح عليا لتركيا.

إلا أنّ التغيير الذي أصاب تلك القيادات الإسلامية في بعض الدول العربية، وحلت مكانها قيادات جديدة، رافقها تغيير سلبي وتوتر في العلاقات بين تلك القيادات ومن يدعمها من دول المنطقة من جهة، وبين القيادة التركية من جهة أخرى، إلا أنّ ثبات هذه العلاقات وتغيرها يكون حسب ما تقتضيها لمصالح المشتركة. ( إلهامي، ٢٠١٧).

حيث إن السياسة التي اتبعتها تركيا في تعاملها مع الثورة السورية جاءت مختلفة عن سياستها في التعامل مع ثورات الربيع العربي السابقة، وذلك لأن تأثيرها مباشر على تركيا بحكم الجوار، إضافة إلى أنها تنطلق من المصلحة العليا لتركيا. لذلك بدا الموقف التركي سياسي بحت، من خلال استخدام الأسلوب السياسي والدبلوماسي، حيث تشاركت تركيا في موقفها هذا مع الكثير من القوى الإقليمية. ولكن مع تطور الأحداث في الأزمة وانغلاق باب الحل السياسي، أصبح الموقف التركي أكثر تشدد وخاصة عندما شعرت بان تأثير الأزمة سوف ينتقل إلى الداخل التركي، عندها قامت بتغيير طريقة تعاملها مع الأزمة من خلال التوافق والتعاون مع بعض الدول المنطقة خاصة الدول العربية التي جاءت مواقفها من

الأزمة منسجمة مع الموقف التركي، من خلال دعم المعارضة بشقيها السياسي والعسكري من أجل السعي لإسقاط النظام السوري (الحاج، ٢٠١٦).

وما دفع تركيا لاتخاذ موقف متشدد من الأزمة السورية شعورها بأن هذه الأزمة سوف تدمر ما بنته بسياساتها الخارجية وعلاقاتها مع دول المنطقة في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية منها، وذلك:

١- فقدان دولة سوريا بوصفها حليفاً وسوقاً اقتصادياً وبوابة دخول إلى اقتصاديات الدول العربية.

٢- انهيار فكرة إيجاد مشروع التكامل الاقتصادي في المنطقة مع الأطراف العربية.

٣- أدت هذه الأزمة إلى بروز التحدي الكردي الكبير بين الطرفين بعد أن فُتح له المجال بتعدد القوى المتصارعة في الأزمة.

٤- السعي لبناء علاقات جديدة مع الغرب بعد تدهور علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي في الكثير من المجالات وخاصة الاقتصادية منها.

(المعز، ٢٠١٧)

وعندما التقت المصالح التركية- العربية في الأزمة السورية تقاربت العلاقات بينهم من أجل البحث عن حل للأزمة، وذلك خوفاً من تطورها مما سيفتح المجال أمام القوى الإقليمية والدولية من التدخل بهذه الأزمة، مما يؤدي إلى إحداث فوضى تهدد أمن وسلامة المنطقة. ب بروز فاعلين دوليين إضافة إلى تنامي دور الفاعلين من غير الدول، مما يجعل لهم دوراً كبيراً في تغيير الخريطة السياسية في المنطقة، وعندما ضعفت المصالح التركية- العربية في الأزمة السورية، بسبب فاعلية التدخلات الدولية تباعدت العلاقات



بينهم، مما جعل كل طرف يبحث عن مصلحته الخاصة بعيداً عن الطرف الآخر، عند ذلك سعت تركيا للتعاون مع روسيا من أجل أن يكون لها دور فاعل ومميز في الأزمة، سواء بالتدخل العسكري عبر عملية درع الفرات، أم بمشاركتها المميزة في بذل جهد كبير في معركة حلب، على المستوى الجهود الدبلوماسية والإغاثية، إضافة إلى أن تركيا وجدت في تعاونها فرصة في منع تقدم الأكراد باتجاه أراضيها، كما أنها أدت دوراً مهماً في العملية السلمية، بحضورها الفاعل في بعض المؤتمرات الدولية التي تعقد من أجل حل الأزمة سياسياً، سواء في دورها كضامن لوقف القتال في سوريا في مؤتمر الأستانة، أم في حث المعارضة على الحضور، في محاولة منها لإيجاد صيغة توافقية ترضي أغلبية الأطراف المتصارعة في الأزمة السورية، هذا ما جعل تركيا تخفف من لهجتها حول اتهام روسيا بأنها وراء ما يحدث في مدينة حلب، إضافة إلى تخليها عما تقوم به من دور في دعم المعارضة، وخاصة المسلحة منها وبطريقة غير مباشرة. (الحاج، ٢٠١٦).

إما على الجانب العربي بدأ الموقف يتغير رغم بدايته القوية، بالنشاط الفعال في البحث وبمختلف الوسائل عن حلول سياسية للأزمة السورية، سواء باتخاذ القرارات بحق النظام السوري أو إرسال مراقبين عرب إلى سوريا لمتابعة الأحداث أو الطلب من الرئيس السوري التنحي عن الحكم، أو تدويل الأزمة، حيث كان الموقف التركي مؤيداً لتلك الإجراءات العربية التي جرى اتخاذها تحت مظلة الجامعة العربية، إلا أن الموقف العربي تغير مع تطوّر الأحداث، حيث أصبح هناك تنافساً عربياً/عربياً، وانقساماً بين مؤيد للنظام السوري ومعارض له مؤيد للمعارضة، إضافة إلى الضغوط الدولية والإقليمية التي أسهمت في تقليص الدور العربي في الأزمة السورية لدرجة أنه أصبح شبه معدوم، وبالتالي أصبح



هناك تباعدا واختلافا بين الموقف التركي والموقف العربي تجاه الأزمة السورية.  
(حمامي، ٢٠١٦).

ومما جعل تركيا تتحول في موقفها من الأزمة السورية باتجاه الموقف الروسي، هو ضعف بعض مواقف الأطراف المتصارعة وعدم وضوح رؤيتهم من الأزمة السورية، إضافة إلى عجز المعارضة عن تقديم شيء على الأرض، وخاصة بعض الفصائل التي لم تتمكن من تطوير أدواتها، إضافة إلى اختراقها من قبل الأجهزة الاستخباريه لبعض الدول (زين العابدين، ٢٠١٧).

• تأسيساً على ما تقدم يمكن التأسيس إلى جملة من المتغيرات لتأثير التقارب الروسي-الإيراني على العلاقات التركية - العربية على النحو التالي:

١. شهدت العلاقات التركية- العربية منذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١ نوعاً من التقارب والتعاون الملحوظ، خصوصاً بعد فشل الطرفين في التوصل مع النظام السوري إلى حلّ سياسي توافقي للأزمة السورية، حيث فشلت تركيا في إقناع النظام السوري بالتجاوب مع مطالب المحتجين بإجراء بعض الإصلاحات التي قد تسهم في حل الأزمة، كما أن جامعة الدول العربية فشلت أيضاً في المباحثات المباشرة التي أجرتها مع النظام السوري، أو بإطلاق المبادرات العربية، التي كانت تدعو في بدايتها إلى الحل السياسي، حيث تطور سقف مطالب المبادرات بعد تعنت النظام السوري وإغلاقه إي باب تجاه الحل السياسي إلى فرض العقوبات الاقتصادية، إضافة إلى رحيل الرئيس السوري وتسليم صلاحياته إلى نائبه، حيث جاء الموقف التركي منسجماً ومؤيداً لموقف الجامعة العربية من حيث فرض العقوبات أو تنحي الرئيس. (الحضرمي، ٢٠١٦)

٢. كان الموقف الروسي منسجماً مع الموقف الإيراني حول رفض المبادرات العربية الساعية إلى تنحي الرئيس السوري، فعندما حاولت الجامعة العربية تدويل الأزمة السورية من خلال مشروع قرار تم تقديمه لمجلس الأمن، قامت روسيا بالتعاون مع الصين، وتأييد من إيران بالتصدي لهذا المشروع من خلال استخدام حق النقض الفيتو ضده مما أدى إلى توقيفه.

٣. توافق العلاقات التركية- العربية حول رفض التقارب الروسي- الإيراني الساعي من خلال مواقفهم المشتركة من الأزمة السورية الهادفة إلى تحقيق مصالحهم من خلال زيادة نفوذهم وإتباع سياسة توسعية خاصة من الناحية المذهبية، المتمثلة بالتمدد والتوسع الشيعي في المنطقة. (كوزانوف، ٢٠١٧)

٤. توافق العلاقات التركية - العربية على رفضهم التقارب بين روسيا كدولة كبرى وإيران، كون هذا التقارب من شأنه يسهم وبشكل مباشر في دعم إيران حتى تصبح قوة إقليمية، وهذا يقف ويتعارض مع أهداف تركيا وبعض الدول العربية الطامحة بأن تكون قوة إقليمية ولاعباً أساسياً في المنطقة. (كوزانوف، ٢٠١٧)

٥. أظهرت الأزمة السورية توافقاً في العلاقات التركية - العربية حول التعاون الروسي- الإيراني بأنه يسهم في إطالة عمر الأزمة، وبالتالي انتقال تأثيرها إلى بلادهم بحكم الجوار، بينما تكون فرصة لكل من روسيا وإيران في تحقيق أهدافهم بزيادة مبيعات السلاح الروسي والنفط الإيراني حيث يكون تأثر الأخيرة بالأزمة قليلاً، وذلك لوجود خط دفاع خارجي من الفاعلين من غير الدول. (كوزانوف، ٢٠١٧)

٦. شعرت تركيا أنها تعيش حالة من العزلة السياسية، بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من قبل روسيا على إثر إسقاط الطائرة الروسية من قبل قوات الدفاع التركية، مما جعل تركيا تقوم بالاستدارة في علاقاتها مع روسيا والدخول في حلف روسيا وإيران، وخاصة بعد شعورها بميل كفة الحرب في سوريا لصالح هذا الحلف، وبالتالي التخلي عن تحالفاتها السابقة وعن مطالبتها برحيل النظام السوري. (عبد الرزاق، ٢٠١٦)

٧. وما زاد في تطور التفاعلات بين القوى المتصارعة في الأزمة السورية، ضعف التزام من تلك الأطراف وعدم جدية في تطبيق القرارات الدولية التي من شأنها حلّ الأزمة السورية.

٨. التوافق الروسي- الإيراني حيال الأزمة السورية: وُلد انطباعاً لدى القوى الدولية والإقليمية بأنه لن يكون هنالك حلّ للأزمة السورية دون مشاركة روسيا وإيران، وخاصة بعد الانقسام الحاصل بين الأطراف الفاعلة في الأزمة، أدّى إلى تكوّن حلفين جديدين: حلفاً يضم قطر وإيران وتركيا، وحلف آخر يضم السعودية والإمارات والبحرين إضافة إلى مصر. خلاصة القول: إن تفاعل العلاقات التي نشأت على إثر اندلاع الأزمة السورية، توضح بأن العامل الرئيسي— في تقارب وتباعد العلاقات وتحولها من علاقات صداقة إلى علاقات عداوة، أو تحولها من علاقات عداوة إلى علاقات صداقة— هو السعي وراء تحقيق المصالح، يعني ذلك أنه أينما وجدت الأهداف والمصالح وجدت العلاقات في منظومة التفاعلات الدولية.

## المطلب الثالث:

موقف الأمم المتحدة والمساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية.

أولاً: القرارات الدولية:

أ- قرارات مجلس الأمن:

١. القرار ٢٠٤٢ : صدر القرار الأول من مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية ويحمل الرقم ٢٠٤٢ تاريخ ١٤ / نيسان ٢٠١٢، والذي صدر بالإجماع، ونصّ على إرسال عدد من المراقبين غير مسلحين، لا يتجاوز عددهم الثلاثين، من أجل نشرهم في سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار، كما أكد هذا القرار على السلطات السورية ضمان الحماية وحرية الحركة للمراقبين؛ للقيام بعملهم بالشكل الصحيح، إضافة إلى أنّ مجلس الأمن يحتفظ لنفسه في هذا القرار بأنه في حال عدم تطبيق هذا القرار يحقّ له اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتطبيق ما جاءت به خطة المبعوث الأممي كوفي أنان إلى سوريا، وسحب كل أشكال التسليح من المدن (دلول، ٢٠١٥).

٢. القرار ٢٠٤٣: جاء هذا القرار الصادر بالإجماع بتاريخ ٢١ / نيسان ٢٠١٢ للتأكيد على قرار السابق رقم ٢٠٤٢، حيث إن قرار ٢٠٤٣ يفتح المجال أمام المبعوث الأممي كوفي أنان لإرسال حوالي ٣٠٠ مراقب غير مسلحين ونشرهم في سوريا، على أن تكون المدة التي يقضوها في سوريا ثلاثة أشهر تقريباً، كما يحث الأطراف المتصارعة على حماية وتسهيل مهمة المراقبين، حيث يعرب المجلس عن قلقه حيال استمرار العنف (الجزيرة نت، ٢٠١٢).

٣. القرار ٢١١٨ : جاء هذا القرار الصادر بتاريخ ٢٧ / أيلول ٢٠١٣ على خلفية استخدام السلاح الكيماوي في منطقة الغوطة الشرقية التابعة للعاصمة دمشق يوم ٢١ / ٨ / ٢٠١٣، وحصل هذا القرار على إجماع الأعضاء في مجلس الأمن، بما فيهم دول المغرب التي تمثل

المجموعة العربية، وتمكنت روسيا بجهد كبير من إقناع أمريكا تجنّب سوريا الضربة، من خلال الاتفاق على التخلص من السلاح الكيماوي السوري، إضافة إلى دعمه للحل السلمي وفقاً لمخرجات جنيف ١ (دول، ٢٠١٥).

٤. القرار ٢١٣٩: صدر هذا القرار في ٢٢/ شباط ٢٠١٤ من أجل إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة والمحاصرة في سوريا، التي يصعب الوصول إليها، كما يؤكد هذا القرار على جميع الأطراف المتصارعة السماح للمساعدات الإنسانية للوصول إلى جميع المحتاجين، وجاء هذا القرار بالإجماع بعدما عملت كلّ من الأردن ممثلة المجموعة العربية ولوكسمبورغ وأستراليا على إعداد مسودة القرار، حيث ألحق بهذا القرار قرار آخر يحمل الرقم ٢١٦٥ لتعزيز تلك المطالب التي وردت في القرار ٢١٣٩ (مركز الشرق العربي، ٢٠١٥).

٥. القرار ٢١٧٠: صدر هذا القرار في تاريخ ١٥/ آب ٢٠١٤ ويعتبر هذا القرار الأول من نوعه الذي يتم اتخاذه من قبل مجلس الأمن تحت الفصل السابع؛ أي تطبيق هذا القرار باستخدام القوة، والذي جاء على أثر ظهور التنظيم الإرهابي "داعش" في العراق واحتلاله مساحات كبيرة واسعة من الموصل في العراق، حيث تمّدد إلى الرقة وبعض المدن في سوريا، وقام هذا التنظيم بارتكاب المجازر بحق المواطنين في كلا الدولتين، كما إن مجلس الأمن قام لاحقاً بإصدار قرار جديد تحت الفصل السابع يحمل الرقم ٢١٧٨ بتاريخ ٢٤/ أيلول ٢٠١٤ يجيز استخدام القوة ضد « داعش » من خلال توجيه ضربات عسكرية جوية بحقه (دول، ٢٠١٥).

٦. القرار ٢٢٠٩: قام مجلس الأمن بتاريخ ٦- آذار- ٢٠١٥ بإصدار قرار رقم ٢٢٠٩ والذي يشير إلى حظر السلاح الكيماوي، حيث جاء بعد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الذي يؤكد استخدام مادة الكلور في سوريا، إضافة إلى إن هذا القرار يؤكد على الالتزام بقرار ٢١١٨ المتعلق بالسلاح الكيماوي السوري. (مركز الشرق العربي، ٢٠١٥).

٧. القرار ٢٢٣٥ : صدر هذا القرار في تاريخ ٧/ آب ٢٠١٥ لمعالجة الأسلحة الكيماوية التي لاتزال منظمة حظر الأسلحة الكيماوي تؤكد بأن استخدام نظام سوريا لها بقنابل محملة بغاز الكلور، وعلى إثر ذلك سيتم تشكيل لجنة لمدة سنة واحدة ويكون التمديد لها وفق الحاجة، من أجل التحقيق حول استخدام السلاح الكيماوي في سوريا، وذلك بناء على التقارير التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة بعد التنسيق مع مدير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وأن هذا القرار صدر بإجماع الأعضاء كلهم. (دلول، ٢٠١٥).

٨. القرار ٢٢٥٤: قرار الصادر في ١٨/ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الصادر بالإجماع بشأن تسوية الأزمة في سوريا، وجاء القرار يتحدث عن جملة من المواضيع؛ منها وحدة سوريا وسلامتها، ووقف إطلاق النار بين القوى المتصارعة، وتشكيل هيئة انتقالية، والانتقال السياسي يقرره الشعب السوري، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال مدة زمنية لا تتجاوز ١٨ شهراً، إلا أن هذا القرار لم يشر بشكل مباشر إلى مصير الرئيس السوري في هذه المرحلة، هل له الحق في المشاركة وترشيح نفسه مرة أخرى أم الرحيل وعدم الترشيح،. وجاء هذا القرار يتفق مع بعض محادثات السلام بخصوص الأزمة السورية خاصة مخرجات جنيف ١ وفيينا ٢ (أحمد، ٢٠١٦).

استخدام حق النقض الفيتو من قبل روسيا والصين لتعطيل بعض مشاريع القرارات  
المقدمة لمجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية كما يلي:

١. في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ قامت كل من روسيا والصين بتعطيل مشروع  
قرار مجلس الأمن من خلال استخدام حق الفيتو حول فرض عقوبات على النظام  
السوري، في حال استمر في استخدام العنف والقوة ضد الشعب السوري (الزغبى، ٢٠١٧).

٢. في ٤ شباط / فبراير ٢٠١٢ استخدمت روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع غربي-  
عربي، يدعم المبادرة العربية حول سوريا المتعلقة بالمرحلة الانتقالية الهادفة إلى وقف  
العنف وانتقال السلطة (بشارة، ٢٠١٣، ص، ٤٥٤).

٣. في ١٩/يوليو ٢٠١٢ جرى استخدام حق الفيتو من قبل روسيا والصين ضد مشروع  
قرار يفرض عقوبات على النظام السوري، يهدف استخدام الفيتو عدم تدخل الغرب في  
سوريا. (الزغبى، ٢٠١٧).

٤. في ٢٣ مايو/ ٢٠١٤ قامت كل من روسيا والصين باستخدام حق الفيتو من أجل  
تعطيل مشروع قرار، يهدف إلى تحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية لتحقيق في  
جرائم الحرب، ودافعت روسيا عن هذا الفيتو حتى لا تضعف فرص الحل السلمي للأزمة  
السورية. (كوش، ٢٠١٤).

٥. في ٨ تشرين الأول / ٢٠١٦ وقف مشروع فرنسي- إسباني والمتعلق بوقف إطلاق  
النار في حلب من خلال استخدام حق الفيتو الروسي.

٦. في ٥ ديسمبر ٢٠١٦. استخدمت الصين وروسيا حق الفيتو ضد مشروع قانون مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بهدنة مدتها ٧ أيام في حلب.

٧. في ٢٨ شباط / فبراير ٢٠١٧ استخدمت روسيا والصين، حق الفيتو ضد مشروع يدعو إلى فرض عقوبات على سوريا بسبب ما نسب لها من استخدام السلاح الكيماوي، إضافة إلى حظر السفر على بعض المسؤولين.

٨. في ١٢ / أبريل ٢٠١٧ استخدمت روسيا حق الفيتو لعرقلة المشروع الغربي، الذي يدين ويحمل السلطات السورية المسؤولية عن استخدام السلاح الكيماوي في خان شيخون.

٩. في ٢٤ / أكتوبر ٢٠١٧ استخدمت روسيا حق الفيتو ضد مشروع قرار أمريكي يهدف إلى تمديد مهمة لجنة التحقيق سنة، من أجل معرفة من يقف وراء استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا. (الزغبى، ٢٠١٧).

ب- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

١. قرار الجمعية العامة: رقم ١٧٦/٦٦ بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١١، قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩/ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، حول حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، أثنى هذا القرار على القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بخصوص سوريا، والمتمثلة بخطة العمل التي تتحدث عن وقف العنف وإطلاق النار وحماية حقوق الناس ووضع حدّ لانتهاك تلك الحدود وحماية السكان (خوري، ٢٠١٦).

٢. قرار الجمعية العامة: رقم ٦٦ / ٢٥٣ بتاريخ ١٦-٢-٢٠١٢



تعرب الجمعية العامة من خلال هذا القرار عن قلقها لما آلت إليه الحالة في سوريا من تدهور الأوضاع وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان واستمرار العنف ضد السكان، وتطالب المنظمات أن يكون لها دور في صيانة السلم والأمن الدوليين، والمحافظة على سلامة وحدة سوريا، وإدانتها لكل أشكال العنف وانتهاك حقوق الإنسان في سوريا، يؤكد القرار على الحكومة السورية الالتزام بقرارات الجامعة العربية (مركز الشرق العربي، ٢٠١٥).

٣. قرار الجمعية العامة: ١٨٣ / ٦٧ بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢.

ترحب بقرارات جامعة الدول العربية بخصوص سوريا، وقرار منظمة التعاون الإسلامي الذي عبرت فيه المنظمة عن تنفيذ الخطة الانتقالية ووضع آلية سليمة تقوم عليها الدولة السورية من حيث التعددية وتطبيق الديمقراطية وتضمن المساواة على أساس القانون والحرية؛ إضافة لقلقها المستمر لما يحدث من عنف وانتهاك لحقوق الإنسان، وتؤكد على تنفيذ خطة كوفي عنان، وتؤكد على سلامة وحدة سوريا واستقرارها، وعلى تسهيل عمل اللجان الدولية في سوريا. (خوري، ٢٠١٦).

٤. قرار الجمعية العامة: رقم ٢٦٢/٦٧ بتاريخ ١٥-٥-٢٠١٣.

للتأكيد على قرارات جامعة الدول العربية وقرار منظمة التعاون الإسلامي، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والوقف الفوري للعنف بين الأطراف المتصارعة، إضافة لشعورها بالقلق تجاه عدم إطلاق صراح المعتقلين، وعدم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. (مركز الشرق العربي، ٢٠١٥).

٥. قرار الجمعية العامة: رقم ١٨٢ / ٦٨ بتاريخ ١٨-١٢-٢٠١٣.

أدان القرار الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في سوريا واستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين، وطالب بمحاسبة من يقفون وراءه، وأعرب عن قلقه من إخفاق السلطات السورية في حماية المدنيين وانتشار التطرف والجماعات المتطرفة، وإدانة انتهاك الحكومة السورية للبلدان المجاورة، وتعرب عن أسفها واستيائها لاستمرار العنف وإطلاق النار وزيادة عدد اللاجئين. وتعرب عن شكرها للدول الجوار لما تقدمه اللاجئين من مساعدات، كما تطلب من المجتمع الدولي زيادة الدعم لهم حتى يتمكنوا من استيعاب اللاجئين، وتدين أيّ اعتداء على المرافق الطبية، وتؤكد على ما جاء في بيان جنيف ١ وعلى سلامة سوريا واستقلالها (خوري، ٢٠١٦).

٦. قرار الجمعية العامة: رقم ١٨٩ / ٦٩ بتاريخ ١٨-١٢-٢٠١٤.

تعرب عن سخطها من استخدام العنف المفرط، وقلقها من انتشار التطرف والإرهاب، وترحب بقرارات مجلس الأمن ٢١٣٩، ٢١٧٨، ٢١٧٠، ٢١٦٥، وتؤكد على عقد مؤتمر الكويت للمانحين من أجل تقديم دعم الواقع الإنساني الصعب في سوريا، وتدين كلّ التجاوزات على القانون الدولي وحقوق الإنسان، وجميع الأعمال الإرهابية والإرهابيين ومن يقف خلفهم، وتؤكد على الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي، وتقديم المساعدات من الدول المانحة، وسلامة أراضي سوريا ووحدتها، وأمن موظفي الأمم المتحدة. كما وتعرب عن أسفها لما يرتكب بحق المدنيين، ولعدم تطبيق القرارات السابقة. (مركز الشرق العربي، ٢٠١٥).

ثانياً: مبادرات الحل السياسي للأزمة السورية:

#### أ- المبادرات العربية:

سعت جامعة الدول العربية منذ بداية الأزمة السورية للبحث عن حل سياسي لتلك الأزمة في الإطار العربي، حيث كانت أولى مبادراتها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عندما قام وفد من جامعة الدول العربية برئاسة وزير خارجية قطر، ضمّ الوفد وزراء خارجية كل من (عُمان، الجزائر، السودان، مصر) إضافة للأمين العام لجامعة الدول العربية ونائبة وقاموا بزيارة خاصة إلى سوريا، من أجل لقاء الرئيس السوري والتباحث حول حل الأزمة السورية، ودعوته للقيام ببعض الإصلاحات والتحول إلى الديمقراطية، وذلك من أجل حماية سوريا ومنع التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية.

وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ أقر مجلس وزراء الخارجية العرب خلال اجتماع عقد في الجامعة العربية خطة العمل العربية التي تتضمن النقاط التالية:

- ١- وقف أعمال العنف وحماية المواطنين السوريين.
- ٢- الإفراج عن كل المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
- ٣- سحب القوات المسلحة وإخلاء المدن السورية من جميع المظاهر العسكرية.
- ٤- دعوة جميع الأطراف المتصارعة في سوريا لعقد مؤتمر حوار وطني شامل في مقر الجامعة العربية للتباحث حول حل الأزمة في سوريا.

(كليب، ٢٠١٦، ص ٢٨٣-٣٠٨)

وفي ظل قيام النظام السوري بالعديد من الإجراءات الأمنية من اجل السيطرة على الأوضاع الصعبة التي تجري في سوريا إلا أنّ ذلك أدى إلى زيادة المظاهرات وتوسع حده الصراع، مما جعل الجامعة العربية تقوم بمجموعة من الإجراءات. (الهباس، ٢٠١٥).

وفي ٢٠١١/١١/١٢ انعقد مجلس جامعة الدول العربية في جلسة غير عادية من أجل التباحث في التلكؤ الواضح من قبل الحكومة السورية وعدم الجدّية في تنفيذ المبادرة العربية التي اعتُمدت بتاريخ ٢٠١١/١١/٢، فإن مجلس وزراء الجامعة العربية قرر:

١- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في حضور أي اجتماع من اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية أو المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتباراً من ٢٠١١/١١/١٦ لحين تقيدها بتنفيذ خطة العمل العربية.

٢- العمل على توفير الحماية للمدنيين السوريين بالتنسيق مع المنظمات العربية، وفي حال التأكد من عدم وقف أعمال العنف يتم الاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٣- دعوة الجيش السوري للالتزام الحياد وعدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

٤- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية كما يلي:

- أ. وقف رحلات الطيران السورية.
- ب. وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
- ج. وقف التبادلات التجارية الحكومية مع حكومة سورية، باستثناء السلع التي تؤثر على حياة المواطنين.

د. تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية والتعاملات المالية معها.

٥- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً متروكاً لكل دولة.

٦- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية لحضور اجتماع في مقر الجامعة العربية للتباحث حول إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

٧- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف أولاً بأول.

ورغم كل الإجراءات التي قامت بها الجامعة العربية حيال سوريا، إلا أنها أبقت الباب مفتوحاً أمام أي فرصة أخرى لتطبيق الحل العربي، حيث أرسلت بعثة من المراقبين العرب إلى سوريا، ولكن نتيجة لاستمرار العنف لم تمكث البعثة طويلاً في سوريا حيث فشلت في مهمتها. (كليب، ٢٠١٦، ص، ٥٦٧-٥٦٨)

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أقر مجلس وزراء الخارجية العرب المبادرة العربية الثانية التي جاءت لتؤكد على جميع النقاط الواردة في المبادرة الأولى، إضافة لنقاط جديدة متمثلة بما يلي:

١- تأليف حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه، تشارك فيها السلطة والمعارضة في الاتفاق على شخصية الرئيس.

٢- دعوة الرئيس السوري للتناحي وتفويض صلاحياته لنائبه.

٣- تكليف الأمين العام للجامعة العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السلمية.

٤- دعوة المجتمع الدولي ممثلة بمجلس الأمن لدعم المبادرة العربية، وبالتالي فتح المجال أمام تدويل الأزمة السورية.

(بشارة، ٢٠١٣، ص٤٥٣).

## ب-المبادرات الدولية:

### ١- حنيف ١:

توالت الاجتماعات والمؤتمرات الدولية من أجل إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، بدايةً من مؤتمر جنيف ١ الذي عُقد في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، ومبادرة من روسيا وتحت إشراف الأمم المتحدة، لمجموعة العمل الدولي من أجل سوريا، ضمّ هذا المؤتمر كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتركيا بوصفها رئيسة منظمة المؤتمر الإسلامي، وقطر بوصفها رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا، والعراق بوصفه رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، والكويت رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية، وإيرلندا الشمالية، وممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية، والمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا كوفي أنان، ورغم تباين موقف القوى الدولية، إلا أنّها اتفقت على خطة كوفي أنان المبعوث الدولي العربي لحلّ الأزمة السورية ذات النقاط الست، على اعتبار أنّها تعدّ مدخلاً مهماً إلى إي حلّ سياسي للأزمة السورية، وتضمن خطة كوفي أنان النقاط الست كما يلي:

١- إيجاد حلول سياسية تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب السوري ومخاوفه.

٢- الالتزام الدائم بوقف العنف المسلح بكافة أشكاله، تحت مراقبة الأمم المتحدة، لحماية المواطنين.

٣- يجب على جميع أطراف الصراع إن يسمحوا للمنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمتضررة من القتال.

٤- الإفراج عن جميع المعتقلين ممن شاركوا في الاحتجاجات السلمية.

٥- ضمان حرية الصحفيين في أنحاء البلاد.

٦- احترام حرية التجمعات والحق في التظاهر.

وكان من أهم قرارات جنيف ١ وهو تأسيس مجلس حكم انتقالي يوفر مناخاً محايداً يتيح التحول السياسي في البلاد، وأن يتمتع بكل الصلاحيات التنفيذية ويمكن أن يضم أفراداً من الحكومة الحالية والمعارضة بناء على الاتفاق المتبادل، ولم يتطرق هذا المؤتمر إلى مصير الرئيس السوري. ( بشارة، ٢٠١٣، ص، ٤٥٦).

الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية في سوريا:

١. العمل على إيجاد هيئة حكم انتقالية باستطاعتها تهيئة الظروف لتحريك العملية الانتقالية.

٢. وأنت مارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى.

٣. الشعب السوري هو المعني الوحيد في تقرير مصيره.

٤. إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، من أجل عرض أي نتائج محتملة لصياغة الدستور على الاستفتاء العام.

٥. تجري الانتخابات \_على أثر قيام النظام الدستوري الجديد\_ بشكل حر ونزيه.

٦. تمكين المرأة في جميع المراحل العملية الانتقالية.

(محمد، ٢٠١٣).

والخلاصة أن مؤتمر جنيف ١ لم يحالفه النجاح، رغم وجود إجماع شكلي عليه من الدول حيث حدث الخلاف بين أمريكا ورو سيا حول تفسير بند الحكم الانتقالي، فاعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ هذا البند يعني رحيل الأسد والحديث عمّا بعده، وكانت المعارضة السورية تسعى لهذا المطلب من تطبيق البند، بينما اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أنّ هذا البند لا ينص على رحيل الأسد، وهذا ما تمسك به النظام السوري، وعلى إثر هذه القرارات الصادرة عن مؤتمر جنيف ١، قامت بريطانيا بتقديم مشروع غربي يقوم على إدراج بعض هذه البنود تحت الفصل السابع في الأمم المتحدة، ممّا جعل روسيا والصين يستخدمان حقّ النقض الفيتو بخصوص هذا المشروع. وبعد أن فشلت القوى الدولية بتطبيق قرارات مؤتمر جنيف ١ قام المبعوث الأممي كوفي أنان في ٢ آب / أغسطس ٢٠١٢ بتقديم استقالته للأمم المتحدة (بشارة، ٢٠١٣، ص ٤٥٧).

## ٢- مؤتمر جنيف ٢

مؤتمر جنيف ٢ عقد في بداية عام ٢٠١٤ إي بعد فشل مؤتمر جنيف ١، حيث جاء في ظروف صعبة جداً، بعد تحول الأحداث في سوريا من ثورة شعبية إلى صراع ونزاع مسلح، حيث تطورت حدّه النزاع إلى اصطدام بين فرقاء المعارضة أنفسهم، وشهدت هذه الفترة ظهور الفاعلين من غير الدول، مما أسهم في رفع وتيرة الصراع على مستوى الساحة السورية كاملة، بشكل أثر في موازين القوى المتصارعة، إضافة لتطور الأحداث على الأرض السورية تطوراً دولياً، بتراجع الولايات المتحدة عن التصعيد الذي اعتمده في بداية الأزمة، بتراجعها عن ضرب سوريا على إثر استخدام السلاح الكيماوي بالتنسيق مع روسيا، لذلك كان نصيب جنيف ٢ الفشل قبل أن يعقد (علام، ٢٠١٤).



حاول المبعوث الأممي الأخضر-الإبراهيمي جاهداً إيجاد صيغة توافقية بين طرفي الصراع للوصول لحل للأزمة السورية، لكن إصرار كل طرف على موقفه بخصوص الحل الذي يراه مناسب، حال دون ذلك، فالحكومة السورية تصر- على ألا تكون مسألة رحيل الرئيس السوري محلّ تفاوض، بينما تصر- المعارضة على إيجاد حكومة انتقالية لما بعد رحيل الرئيس السوري، عند ذلك وصلت مفاوضات جنيف ٢ إلى طريق لا يمكن يكون معه نجاح، مما جعل المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي يعلن عن أسفه للشعب السوري، على ما آلت إليه المفاوضات من فشل كبير، وبالتالي قام على إثرها بتقديم استقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كوش، ٢٠١٤).

٣- موسكو:

عُقد هذا المؤتمر في موسكو ٢٠١٥، بحضور طرفي الصراع السوري ونجم عن هذا المؤتمر وثيقة تحمل مجموعة من المبادئ التي تعرف بمبادئ موسكو: {المحافظة على وحدة وسيادة سوريا، مكافحة الإرهاب، حل الأزمة السورية سياسياً على أساس توافق كل الأطراف وحسب ما جاء في جنيف عام ٢٠١٢، وأن يكون تقرير مصير سوريا مرتبط بإرادة الشعب السوري، وعدم قبول أي تدخلات خارجية في الشأن السوري}، حيث تم رفض هذه المبادئ من قبل المعارضة السورية لأنها لا تتحدث عن تغيير النظام ممّا يعني بقاءه في السلطة الحاكمة في سوريا، إضافة إلى أن الأمم المتحدة تحفظت على نتائج هذا المؤتمر على اعتبار أنها لم تأتي بجديد. (غنيم، ٢٠١٧).

٤- موسكو٢:

عقد هذا المؤتمر فيأبريل٢٠١٥ حيث أنه لم يتمخض عن أي قرارات تذكر، واعتبرت المعارضة بأن هذا المؤتمر جاء للتشاور، بسبب عدم الاهتمام والتفاعل الإيجابي من قبل وفد النظام حول ما يطرحه وفد المعارضة من مطالب، وأنه لم يأت بجديد وكان نصيبه الفشل. (كوش،٢٠١٥).

٥- فيينا١:

عقد مؤتمر فيينا في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ من أجل البحث عن حل للأزمة السورية، وحضر- هذا المؤتمر ١٦ دولة إضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولم يحقق إي تقدّم أو اختراق في الصراع الدائر في سوريا، ولكن تكمن أهميته بأنه جاء بعد التدخل العسكري الروسي القوي في سوريا، حيث أدى هذا التدخل إلى تغيير معادلة الصراع على الأرض لصالح النظام الحاكم في سوريا، وتوصل المجتمعون في البيان الختامي إلى مجموعة من النقاط التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. المحافظة على وحدة سوريا وسلامة أراضيها واستقلالها.

٢. العمل على حماية مؤسسات الدولة.

٣. المحافظة على حقوق المواطنين بجميع أطيافهم ومنع انتهاكها.

٤. العمل على إيقاف الصراع والعنف والسعي لإيجاد هدنة.

٥. ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

٦. العمل على محاربة التنظيمات الإرهابية "داعش".

٧. السعي لتسريع الجهود الدبلوماسية من أجل إنهاء الحرب.

٨. تشكيل حكومة جديدة تكون غير طائفية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة

على أساس دستور جديد.

٩. الاتفاق على العودة للمفاوضات من بوابة فيينا ٢ بعد أسبوعين.

(أحمد، ٢٠١٥).

٦- فيينا ٢:

عُقد مؤتمر فيينا ٢، برعاية الأمم المتحدة، وحضره هذا المؤتمر الدول التي شاركت في فيينا ١، حيث جرى الاتفاق على عدم السماح لأي طرف من أطراف الصراع السوري المشارك في هذا المؤتمر ممن يقوم بخرق هدنة وقف إطلاق النار، وأن يتم تشكيل فريق لمراقبة الهدنة في سوريا من أجل تحويلها فيما بعد إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار تحت الرعاية الأممية، وضرورة إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة. (غنيم، ٢٠١٧).

٧- جنيف ٣:

عُقد في يناير ٢٠١٦، تحت رعاية الأمم المتحدة، وحضره وفد من المعارضة ووفد يمثل النظام السوري، والمبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، ووزيري خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران بصفة استشارية، ولم يسفر هذا المؤتمر كغيره عن جديد. (الجزيرة نت، ٢٠١٧).

## ٨- مؤتمر أستانا:

عقد مؤتمر الأستانة في ٢٣/ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، تحت الرعاية الروسية وحضور الوفود المشاركة من تركيا وإيران والأمم المتحدة، إضافة إلى وفد المعارضة بشقيه السياسي الخارجي والمسلح الداخلي، كما حضر وفد الحكومة السوري، من أجل التباحث في العديد من الأمور المتعلقة بوقف التصعيد وإطلاق النار (غنيم، ٢٠١٧).

وجاء هذا المؤتمر بناءً على مؤتمر سابق عقد في موسكو ٢١/ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٦، حيث دعت له روسيا كلاً من إيران وتركيا عقب معركة حلب، وأعلن في هذا المؤتمر عن التوصل لصيغة وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع في سوريا، بينما جاء مؤتمر الأستانة من أجل التأكيد بشكل أوسع على مخرجات هذا المؤتمر، وكانت لدى روسيا رغبة كبيرة في عقد مؤتمر أستانا، خاصة بأنه جاء بعد انتصارات حققتها على الأرض السورية، أما تركيا فوجدت بان هذا المؤتمر فرصة في تحقيق المقاربة الروسية تجاه تسوية يجري فيها توزيع الأدوار وتقاسم المصالح مع روسيا على الأرض، رغم أنها ترفض في الوقت ذاته مشاركة الأكراد على أن يتم معاملتهم مثل تنظيم الدولة (داعش) وجبهة النصرة، وجاء الموقف الإيراني على عكس الموقف التركي والروسي، حيث أن إيران تعارض المشاركة في هذا المؤتمر لتخوفها من وجود اتفاق سري بين روسيا وتركيا لتحديد دورها في الأزمة السورية، وخاصة بعد أن سمحت روسيا لتركيا بالتوغل في الأراضي السورية، فيما تسمى بعملية الفرات، كما أن إيران رفضت مشاركة الإدارة الأمريكية الجديدة في هذا المؤتمر، وذلك على إثر موقف هذه الإدارة المتشدد حيال الملف النووي الإيراني. (أحمد، ٢٠١٧).

وجاء البيان الختامي لمؤتمر أستانة يؤكد على إنشاء آلية ثلاثية مكونة من روسيا وإيران وتركيا وهي الدول الضامنة لوقف إطلاق النار، مراقبة احترام الهدنة بين الأطراف المتصارعة في سوريا، وعلى الالتزام بسيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، والتأكيد على تطبيق قراري ٢٢٥٤، ٢٣٣٦، بما فيها وصول المساعدات الإنسانية، وقاتل جبهة فتح الشام (النصرة) سابقاً وتنظيم الدولة (داعش)، وفصلهما عن بقية فصائل المعارضة السورية المسلحة الأخرى. ( رضا، ٢٠١٧).

٩- استانا٢:

عقدت في ٢٠١٧/٢/١٥ وكان من أبرز نتائج هذه الجولة تشكيل مجموعة عمل ثلاثية (روسية إيرانية تركية) من أجل مراقبة وقف الأعمال القتالية، والتأكيد على وفد المعارضة بالتقيد بتثبيت وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات للمناطق المحاصرة. (مزوز، ٢٠١٧).

١٠- جنيف٤:

جرت محادثات جنيف ٤ في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٧، حيث استغرقت هذا المحادثات حوالي ٩ أيام، دون أن تسفر عن تقدم ملموس؛ نظراً لتمسك طرفي الصراع في سوريا بمطالبهم، إلا أنه تم طرح أجندة تضمنت أربع سلال تتعلق بمسائل الحكم، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، وأهم ما يميز هذه الجولة من الأستانة تحول دور الولايات المتحدة من دور فاعل إلى دور مراقب، وأعلنت موسكو عن موعد جولة جديدة من الأستانة في ١٤ آذار/مارس من العام نفسه، لمتابعة أحداث وتطورات الأزمة، واستكمال المؤتمرات التي تعقد لإيجاد حل سياسي. ( كوش، ٢٠١٧ ).

## ١١ - استانا٣:

عقدت الجولة الثالثة في ٢٠١٧/٣/١٤ التي نجم عنها بعد انسحاب المعارضة منها، اتفاق الدول الضامنة على تشكيل لجان لمراقبة الهدنة ومتابعة ملفات المساعدات الإنسانية والأسرى والمعتقلين. (مزوز، ٢٠١٧).

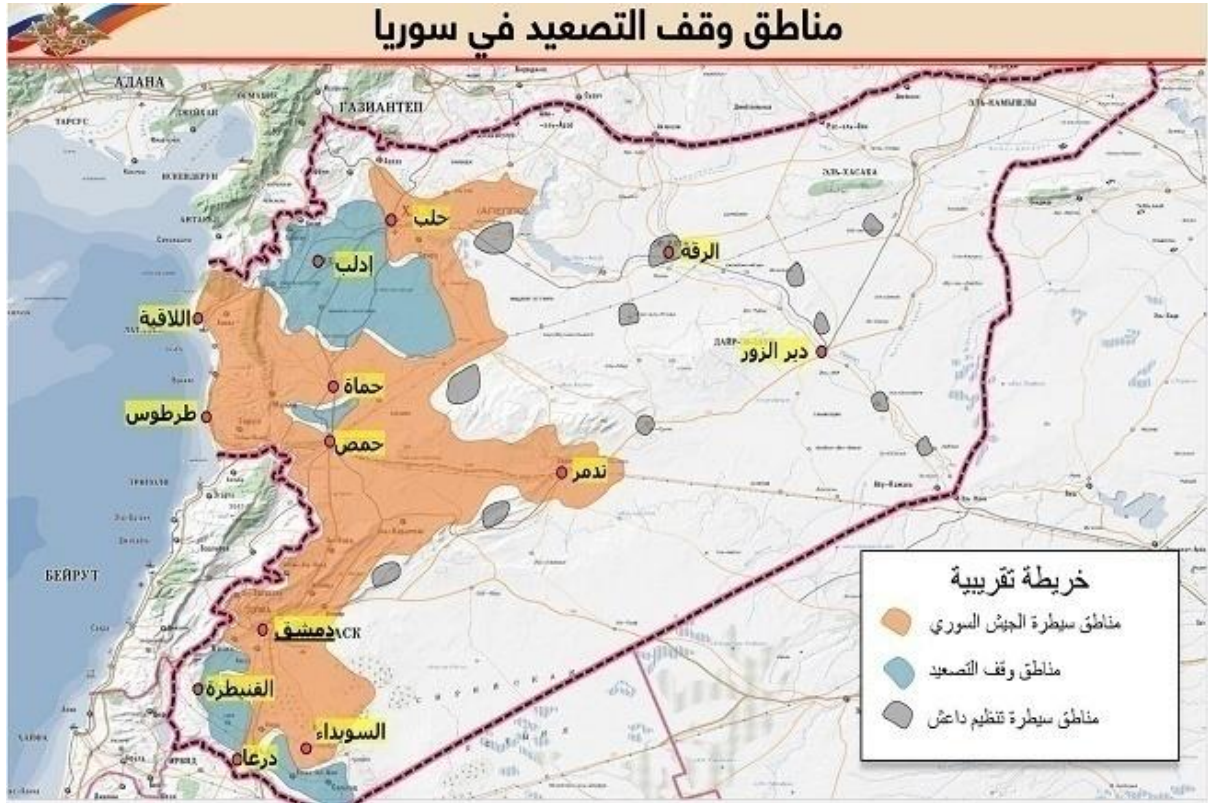
## ١٢ - مؤتمر جنيف ٥:

بدأت محادثات جنيف ٥ في ٢٤ مارس / آذار ٢٠١٧ حيث كانت المواضيع الأربعة الرئيسية التي تم طرحها على جدول أعمال المؤتمر التي تم تحديدها في الجولة الرابعة من مؤتمر جنيف، والمتعلقة بالسلات الأربعة، المتمثلة بـ (انتقال الحكم، الدستور، الانتخابات، الإرهاب)، حيث طالب وفد الحكومة المفاوض التركيز على مكافحة الإرهاب نظراً لما يحدث على الأرض السورية من معارك. وانتهت هذه الجولة دون التوصل لاتفاق بين الطرفين أو تحقيق نتائج ملموسة. ( دباغ، ٢٠١٧).

## ١٣ - استانا٤:

عقدت في ٢٠١٧/٥/٤ حيث كان من أهم المواضيع التي قامت روسيا بطرحها في هذه الجولة إقامة مناطق آمنة في سوريا، بحيث تكون خالية من الاشتباكات المسلحة والعمل على تخفيف الصراع والتوتر بين طرفي الصراع في سوريا، حيث اتفق المجتمعون على إقامة مناطق لخفض التصعيد في منطقة الشمال الغربي (محافظات إدلب وحلب وأجزاء اللاذقية)، وفي منطقة الوسط (حماة وحمص)، ومنطقة الجنوب ( درعا والقنيطرة ومنطقة الغوطة الشرقية في ريف دمشق)، على أن يحظر الطيران واستخدام السلاح

والاقتتال، ويكون ذلك تحت مراقبة الدول الضامنة لذلك، وهدف روسيا من وراء طرح هذه المبادرة المتعلقة بإقامة مناطق آمنة في سوريا - المحافظة على مشروع «سوريا المفيدة»، وقد أعلنت عن هذا المشروع عام ٢٠١٥، ويضم محافظات: حمص، ودمشق، واللاذقية، ومنطقة الساحل، حيث تتمركز مصالحها. (أحمد، ٢٠١٧)، والخريطة التالية



١٤- جنيف ٦:

عقدت محادثات جنيف ٦ في ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٧، وجاءت هذه الجولة وللمرة الأولى بعد الاتفاق على إنشاء مناطق تخفيض ومنع التصعيد التي تم تحديدها في الجولة الرابعة من الأستانة، من أجل التباحث حول مجموعة من النقاط التي تم مناقشتها في الجولة الخامسة من جنيف، إلا أنّ المبعوث الأممي إلى سوريا دي ميستورا كان يركز في هذه

ال الجولة على القضايا المتعلقة بالدستور، إلا أن المعارضة أصرت على أن يتزامن تشكيل الدستور مع المرحلة الانتقالية، بينما النظام يرفض بحث قضية الدستور بمؤتمر جنيف، فيما بعد أصبح هنالك تقارباً بين طرفي الصراع على أن يتم إحالة موضوع الدستور إلى خبراء فنيين بدلاً من الآلية التشاورية التي طرحها ميستورا، واشتكت المعارضة من قصر- مدة هذه الجولة حيث لم تتمكن من الإطلاع على المواضيع الرئيسية (العلي، ٢٠١٧).

١٥- استانا٥:

في ٢٠١٧/٧/٤ عقدت الجولة الخامسة لكن أخفقت الدول الضامنة من تحديد ورسم مناطق خفض التصعيد بشكل دقيق وواضح، عند ذلك أرجئت المفاوضات إلى الجولة السادسة. (مزوز، ٢٠١٧).

١٦- جنيف٧:

عقد الجولة السابعة من جنيف في ١٠ يوليو/تموز ٢٠١٧ من أجل التباحث في التوافق على الحل السياسي للأزمة السورية، إلا أن تمسك كل طرف من طرفي الصراع في رأيه ومطالبه حال دون التوافق على حل، فوفد المعارضة يسعى دائماً في التوصل إلى تحقيق ما جاء في جنيف ١، حول إجراء العملية الانتقالية في الحكم، بينما يصر- وفد النظام المفاوض على إبقاء عملية التفاوض مقتصر-ة بالدرجة الأولى على مطالبته بمكافحة الإرهاب، بذلك فإن الجولة السابعة فشلت في تحقيق إي خرق أو تقدم يذكر في المسار التفاوضي. (أسطيح، ٢٠١٧).



## ١٧- استانة٦:

عقدت في ٢٠١٧/٩/١٤ حيث زاد الحضور سواء من المعارضة أممن الدول، ففي هذه الجولة حضر- وفد (الولايات المتحدة، ووفد الأردن، ووفد قطر)، وجرت مناقشة بعض الأمور التي لها علاقة بتخفيض التصعيد، وجرى الاتفاق على مناطق تخفيض التصعيد، ونشر- قوات المراقبين على الأرض، إضافة إلى أن قوات المعارضة قدمت خرائط بأماكن تواجههم تجنباً لأي قصف مستقبلاً. (مزوز، ٢٠١٧).

## ١٨- استانا٧:

انعقدت في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ للتباحث حول مجموعة من المواضيع أهمها ملف المعتقلين الذي يعتبر من أكثر المواضيع تعقيداً، لعدم توفر المعلومات الكافية عنهم، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها، لكن هذه الجولة فشلت في تحقيق أيّ تقدّم يذكر حول المواضيع التي جرى طرحها باستثناء الاتفاق على تحديد موعد الجولة الثامنة من الأستانة، ووافقت تركيا وإيران على مناقشة المقترح الروسي حول عقد مؤتمر للحوار الوطني السوري في روسيا بداية عام ٢٠١٨. (أمين، ٢٠١٧).

## ١٩- جنيف٨:

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عقدت الجولة الثامنة من محادثات جنيف، وقبل أن تبدأ كانت مشحونة بالتوترات، خاصة أنها جاءت بعد مؤتمر الرياض الذي عمل على توحيد المعارضة، ولم يحضر- وفد النظام المفاوض في الوقت المحدد لافتتاح الجولة الثامنة، وجاءت نقاشات هذه الجولة مشحونة بالتوتر حيث أعلن المبعوث الأممي ميستورا عن

فشلها وضياع فرصة ذهبية، وذلك نتيجة تبادل الاتهامات بين وفد النظام والمعارضة بشأن عدم تحقيق اختراقات في العملية التفاوضية، حيث ذهب وفد النظام لاتهام وفد المعارضة بتمسكها ببيان الرياض حول تنحي الرئيس السوري، الذي اعتبره وفد النظام بأنه يمثل طرح الشروط المسبقة، بينما اتهم وفد المعارضة وفد النظام السوري بأنه المسؤول الأول

عن عدم إحداث أي تقدّم يذكر في العملية السياسية ( كوش، ٢٠١٧). على الرغم من أن مؤتمر جنيف واكب إحداث الأزمة السورية من أولها ولغاية عامها السابع تقريباً، حيث طرح فيه العديد من المواضيع ذات الصلة بالأزمة، على سبيل المثال لا الحصر، حكومة انتقالية، تعديل الدستور، انتخابات حرة ونزيهة، وقف العنف، الإفراج عن المعتقلين، المساعدات الإنسانية وغيرها، إلا انه لم يتحقق إي شيء مما ذكر.

٢٠- استانا٨:

اختتمت الجولة الثامنة في ٢٢/١٢/٢٠١٧ مثل غيرها من الجولات السابقة دون تحقيق شيء جديد سواء الاتفاق على تحديد ٢٩، ٣٠ يناير القادم لعقد مؤتمر الحوار السوري في مدينة سوتشي الروسية ( عبد الواحد، ٢٠١٧). وسعت روسيا من خلال تبنيها ورعايتها مؤتمر إستانا تهميش مسار جنيف حتى يكون لها الأفضلية السياسية لجانب أفضليتها العسكرية ( العلي، ٢٠١٧). وعلى الرغم من مؤتمر إستانا سعى من خلال جولاته المتعددة لمحاولة " خفض التصعيد" في بعض المناطق، على إن يكون هناك وقف لإطلاق النار، إلا إن إطراف الصراع لم يلتزموا بذلك، حيث حدثت بينهم العديد من الخرقات الأمنية والعسكرية التي أدت إلى فشل إي محاولة لإيجاد صيغة توافقية للحل السياسي ( كوش، ٢٠١٧).

٢١- مؤتمر سوتشي:

عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي- الروسية في ٣٠ يناير ٢٠١٨، حيث حضر- هذا المؤتمر روسيا وإيران وتركيا، وبعض فصائل المعارضة السورية، بينما قاطعته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض فصائل المعارضة، وجاء بيانه الختامي على النحو التالي:

١- تشكيل لجنة تشرف على إصلاح الدستور السوري مكونة من وفد النظام ووفد المعارضة

٢- إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية في سوريا.

٣- المحافظة على وحدة سوريا وسلامة أراضيها واستقلالها.

٤- المحافظة على سيادة الدولة السورية أسوة بغيرها من الدول.

٥- الشعب السوري هو من يحدد مستقبل بلاده.

٦- المحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها.

٧- رفض كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب.

٨- العمل على مكافحة الفقر.

٩- إن تكون سوريا دولة غير طائفية.

١٠- حماية مؤسسات الدولة، المحافظة على الجيش والقوات المسلحة.

(الجزيرة نت، ٢٠١٨).

على الرغم من ظهور العديد من المبادرات السياسية سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي الساعية لحل الأزمة السورية وتسويتها، إلا إن جميع هذه المبادرات لم يحالفها الحظ، وكان الفشل من نصيبها. وقد اجمع الكثير من المهتمين بالشأن السوري، حول مجموعة من الأسباب التي تحول دون نجاح المبادرات السياسية، وهي على النحو التالي:

- ١- عدم جدية الأطراف الدولية في إيجاد حل للأزمة السورية.
  - ٢- عدم توحيد جهود وصفوف المعارضة واتفاقها على نقاط واضحة ومحددة، حيال الأزمة السورية.
  - ٣- كثرة الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية والمدعومين من إطراف خارجية تسعى لتحقيق مصالحها.
  - ٤- كثرة الدعم الخارجي للطرفي الصر-اعي، مما ولد لديهم انطباع، بان كل طرف قادر على الآخر وفرض وجوده بالقوة، مما أسهم ذلك في إطالة عمر الأزمة.
- (الجزيرة نت، ٢٠١٧)

## نتائج الدراسة والخيارات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المعتمدة على عرضي الفرضيات والإجابة

عن التساؤلات البحثية وعلية تم إيجازها في ما يلي:

١- أظهرت الأزمة السورية أنّ المجتمع الدولي أخفق في إيجاد حلّ لهذه الأزمة منذ

اندلاعها، على الرغم من استمرار المبادرات السياسية الدولية لهذه الغاية، ممّا يوضح

التسويق والمماطلة التي تتسم بها مبادرات المجتمع الدولي بسبب تأثير الدول الفاعلة

فيه، وسعيها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

٢- شهدت الأزمة السورية بمراحلها المتغيّرة أن كل مرحلة تتميز بأدواتها وسماتها، حيث

انتقلت من السلمية إلى المسلحة/السياسية.

٣- أنّ القوة الروسية التي جاءت إلى سوريا بهذا العدد والعدة لم تأت من أجل تنفيذ

مهمة وقتية، تغادر البلاد بعدها، إنّما جاءت لتنفيذ مهمة طويلة الأجل، مع بقاء جزء كبير

منها على الأراضي السورية، للمحافظة على الوجود الروسي في الشرق الأوسط، ولحماية

مصالحها.

٤- إن ثبات العلاقات الروسية- الإيرانية وتقاربها خلال الأزمة السورية أدى إلى تحول

الموقف التركي وعلاقته بالحرب من المعارضة للنظام السوري إلى المؤيدة له نوعاً ما.

٥- على الرغم من التقارب الحاصل بين العلاقات الروسية- الإيرانية إلا أنّ هذه العلاقات

مرتبهة بالتأثيرات التي تفرضها القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة.

٦- تبين من دراسة الأزمة السورية أنّ معظم علاقات التقارب والتعاون التي نشأت بين الفاعلين في الأزمة السورية جاءت من أجل تحقيق الأهداف والمصالح التي سعت لها تلك الجهات، بغض النظر عن الوسائل والأدوات المستخدمة التي لا تراعي العامل الإنساني.

٧- أسهمت التدخلات الدولية في الأزمة السورية في إحداث كثير من التغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية، من اختلال النسيج المجتمعي وتغذية الطائفية والمذهبية وتدمير البنية التحتية.

٨- أدت التدخلات الخارجية دوراً كبيراً في الأزمة السورية، وأطالت عمرها، وغيّرت موازين القوى؛ وأسهم ذلك في إحداث فوضى كبيرة، وفتح المجال أمام تنامي الحركات الأصولية، وانتشارها في دول المنطقة.

٩- أسهمت الأزمة السورية في تغيير التركيبة الديمغرافية لكثير من سكان دول الجوار، بعد نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، إضافة إلى تأثيرهم (النازحين) على أمن تلك الدول واقتصادها.

١٠- أظهرت الأزمة السورية أنّ التقارب في العلاقات الروسية- الإيرانية جاء لتحقيق مصالح كلا الطرفين، كالمصالح الجيوسياسية بالنسبة لروسيا والمصالح التوسعية والطائفية الإيرانية، واتضح ذلك بمحاولات تصدير الثورة الإيرانية، وهذا ما أثبت الفرضية الخاصة بتموحيات الأطراف الإقليمية إلى حدّ ما مثل إيران.

ومناقشة الخيارات المختلفة لعلاقات الدول المتفاعلة مع الأزمة السورية وأثر تلك العلاقات فيها، نجد أن الأزمة السورية أصبحت من أكثر الأزمات تعقيداً، لدرجة أصبح من الصعب في ظل هذه العلاقات- توقع الخيارات المحتملة، ولكن كلاً هذه الاحتمالات تبقى معلقة لما تسفر عنه الأيام القادمة، وفي هذا السياق نتحدث عن أكثر الخيارات احتمالاً.

### أولاً: استمرار النظام الحالي في الحكم

وهذا من أكثر السيناريوهات احتمالاً، خاصة مع استمرار الدعم الذي يتلقاه النظام من قبل روسيا وإيران من جهة، واختلاف الفصائل المعارضة وتناحرها وعدم توحيدها من جهة أخرى. إلا أن هذا السيناريو قد يصطدم ببعض العوائق، من ضمنها: عدم تمكن النظام من بسط سيطرته على الأراضي السورية كاملة إلا بمزيد من استخدام القوة ورفع حده الصراع، إضافة إلى أن هذا الخيار سيجعل من إيران قوة إقليمية منتصرة لا تقبله بعض القوى الإقليمية الأخرى، مما يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة.

### ثانياً: الحل السياسي

سعت لهذا الأمر الدول الكبرى بالقرارات والمبادرات الدولية، على الرغم من عدم جديتها ووضوح الرؤية فيها، ويتضمن هذا الخيار مرحلة انتقالية للسلطة في سوريا، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولكن هنالك ما يعيق هذا السيناريو، مثل عدم الاتفاق بين القوى الداعمة للنظام، التي تطالب بأن يكون الرئيس السوري طرفاً في العملية الانتقالية، والقوى المعارضة التي ترفض ذلك بشدة.

ثالثاً: اتفاق الرئيس السوري مع جميع القوى المؤثرة

بأن يتفق الرئيس السوري مع القوى المؤثرة على أن يتنحى مباشرة قبل أي إجراء آخر سوى خروجه الآمن من سوريا، وضمان عدم محاكمته، ولكن ما يقف عائقاً أمام هذا الخيار أنه لن يكون هنالك اتفاقاً بين القوى المتصارعة على من يخلف الرئيس الحالي، وبالتالي سوف يجر سوريا إلى حالة من الفوضى ومزيد من العنف والقتال.

رابعاً: استمرار الحرب في سوريا

واستمرارها إلى أمد بعيد سيؤدي إلى تفتيت سوريا وتقسيمها إلى دويلات متنازعة ومتصارعة، عدم الاستقرار، وتصبح أرض مهياة إلى ظهور الحركات الإرهابية المتطرفة، ويؤدي ذلك إلى عدم استقرار المنطقة برمتها، وهذا ما تسعى إليه بعض الدول الكبرى في الخفاء، فباستمرار الحرب تجد أسواقاً لبيع منتجاتها من السلاح، وتحقيق مصالحها.



## التوصيات

- ١- تعزيز دراسة خاصة لدى الباحثين والدوائر السياسية والأكاديمية العربية.
- ٢- إطلاق مشروع مراجعة تحليلية شاملة لأسباب الثورات العربية والفوضى الراهنة لإمكانية تخطي مضاعفاتها السلبية.
- ٣- إعادة النظر بالنظام الداخلي للجامعة العربية لاتخاذ دورها في النظام الدولي المتشكل والمضطرب.
- ٤- تبني أقسام العلوم السياسية ومراكز الدراسات الإستراتيجية في الأردن وفي مقدمتها معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، دراسة تحليلية حول عدم قدرة القرارات والمبادرات الدولية في فرض الحل السياسي، من أجل تفادي تطور تلك الأزمات في الشرق الأوسط، وما يترتب عليها من كوارث على مستوى الإنسان والعمران.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

١. بشارة، عزمي، (٢٠١٣)، "سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن"، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
٢. توفيق، سعد حقي، (٢٠١٢)، "مبادئ العلاقات الدولية" ط٣، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
٣. الحضرمي، عمر حمدان، (٢٠١٤)، تركيا الحديثة: جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي نموذجاً ٢٠٠٢-٢٠١٣، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.
٤. خولي، معمر فيصل سليم، (٢٠١٤)، "العلاقات التركية - الروسية من ارث الماضي إلى أفاق المستقبل"، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
٥. رضوان، وليد، (٢٠٠٦)، "العلاقات العربية التركية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل، ط١، بيروت-لبنان.
٦. الزبيدي، نايل اذعار، (٢٠١٧)، "الأردوغانية السياسية والأزمة السورية"، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٧. عبد الطالب، إبراهيم، (٢٠٠٩)، الغز الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٨. عقرباوي، منهل الهام عبد آل، وآخرون، (٢٠١٥)، "العلاقات التركية - الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٢٣-٢٠٠٣"، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

٩. عليان، عليان محمود، (٢٠١٧)، "التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثلاً، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا.
١٠. كليب، سامي، (٢٠١٦)، "الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج"، ط٥، دار الفارابي، بيروت-لبنان.
١١. مكاوي، بهاء الدين، (٢٠١٧)، "القرار السياسي ماهيته- اتخاذه- تحدياته"، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة- البحرين.
١٢. النجار، هشام، (٢٠١٦)، "سوريا: التحولات الكبرى.. مشكلات الوطن ومستقبل العرب"، ط١ دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر.
١٣. الهيتي، صبري فارس، (٢٠١٦)، "التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الخليج العربي ودور إيران (ولاية الفقيه)"، ط١، امجد لنشر والتوزيع، عمان -الأردن.  
ثانياً: الدوريات (المجلات)
١. دياب، احمد، (٢٠١٦)، إبعاد الصراعات التركي- الروسي وتداعياتها، العدد ٢٠٣، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة-مصر.
٢. رجب، إيمان، (٢٠١٢)، "اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الجول"، العدد ١٧٨، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.
٣. الزبيدي، حسن، (٢٠١٦)، "البعد التاريخي لقضية الموصل بين تركيا والعراق"، العدد ٣٥٤، مجلة البيان، المكتبة الإلكترونية الشاملة.

٤. السرحان، صايل السرحان، (٢٠١٣)، "اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١، المجلد ٦، العدد ٢، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمان-الأردن.
٥. الشيخ، نورهان، (٢٠١٥)، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، العدد ٩٨، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة - السعودية.
٦. صابر، شروق، (٢٠١٧)، "التدخل العسكري الأمريكي في سوريا - خرائط النفوذ الدولي والإقليمي"، العدد ٢٧٦، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيات
٧. عبد الفتاح، بشير، (٢٠١٤)، "السياسة الخارجية الإيرانية في زمن التحولات الإقليمية"، العدد ١٥٨، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر.
٨. العلاق، عامر علي راضي، (٢٠٠٩)، "ملامح جديدة في العلاقات التركية- الروسية"، العدد ٤٠، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد- العراق.
٩. كشك، اشرف محمد، (٢٠١٦)، "ضرورات التقارب الإيراني- الروسي وتأثيره على دول الخليج، العدد ١٠٣، مجلة آراء حول الخليج، جدة- السعودية.
١٠. المقداد، محمد أحمد، (٢٠١٣)، "تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة"، المجلد ٤٠، العدد ٢، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان-الأردن.
١١. النداوي، خضير عباس، (٢٠١٤)، "توتر العلاقات الروسية - التركية.. التداعيات والتوتر الإقليمي"، العدد ١٠٥، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة - السعودية.

١٢. الهباس، خالد بن نايف، (٢٠١٥)، "الجامعة العربية والثورة السورية"، العدد: ٩٨، مجلة آراء حول الخليج.

ثالثاً: الرسائل العلمية

١. زعاترة، صفاء يوسف محمد، (٢٠١٦)، "الدور الروسي في الأوساط سيناريوهات الفاعلية والانكفاء" (٢٠١٥-٢٠٢٥)، جامعة آل البيت- معهد بيت الحكمة، المفرق.

٢. اللويد، اشرف خلف سالم، (٢٠١١)، "العلاقات العربية- التركية والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط" (٢٠٠٩-٢٠٠١)، جامعة آل البيت-معهد بيت الحكمة، المفرق.

رابعاً: الصحف:

١. أسطیح، بولا، (٢٠١٧)، "فشل جديد في مسار "جنيف" النظام يتمسك بأولوية الإرهاب والمعارضة تنشغل بتوحيد صفوفها"، العدد ١٤١٠٩، جريدة الشرق الأوسط، لندن- بريطانيا.

٢. جريدة الشرق الأوسط، (٢٠١٧)، "خريطة الميليشيات الإيرانية في سوريا...مطار دمشق" قلبها النابض"، العدد ١٤١٤٨، لندن.

٣. شيخاني، ش، (٢٠١٢) (٢٠١١)، "الأحزاب الكردية السورية بالعشرات.. وتشتتها يضعف صوتها في المعارضة"، العدد ١١٩١١، جريدة الشرق الأوسط، لندن.

٤. عبد الواحد، طه، (٢٠١٧)، "يحسم موعد مؤتمر سوتشي- ويستبعد الأكراد"، العدد ١٤٢٧٠، جريدة الشرق الأوسط، لندن.

٥. علو، عماد، (٢٠١٢)، "إيران الثورة المصدرة"، العدد ٤١١٣، جريدة الزمان الدولية، بغداد- العراق.

٦. غنيم، رضا، (٢٠١٧)، " مؤتمرات إنهاء الحرب السورية تنتهي للاشيء"، العدد ٤٧٧٥، صحيفة المصري اليوم، القاهرة-مصر
٧. الكيالي، ماجد، (٢٠١٧)، "لا يوجد منتصر في الصراع السوري"، العدد ١٠٨١١، صحيفة العرب اللندنية، لندن
٨. مزرعاني، سعد الدين، (٢٠١٧)، " سابعة الأزمة السورية: أزمة العرب لا سوريا وحدها"، العدد ٣١٢٥، صحيفة الإخبار اللبنانية، بيروت- لبنان.  
خامساً: المواقع الإلكترونية ( الأنترنت ) ومراكز الدراسات.
١. أحمد، صافيناز محمد، (٢٠١٨)، " معضلة مزدوجة.. الأزمة السورية بين تعثر التسوية ومحاربة الإرهاب"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيات:  
[acpss.ahram.org.eg/News/16502.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/16502.aspx)
- (٢٠١٧)، " مبادرة "تخفيف الصراع في سوريا" مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: [www.aljazeera.net/encyclopedia](http://www.aljazeera.net/encyclopedia).
- (٢٠١٧)، " مؤتمر الأستانة.. بداية لمسار جنيف التفاوضي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: [acpss.ahram.org.eg/News/5664.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/5664.aspx).
- (٢٠١٦)، " سوريا على الطريق الروسي للتسوية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: [www.aljazeera.net/news/international](http://www.aljazeera.net/news/international).
- (٢٠١٥)، " مؤتمر فيينا بشأن سوريا: بداية لحل الأزمة وتفاهم دولي وإقليمي أم ليس بعد؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية:

— [acpss.ahram.org.eg/News/5456.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/5456.aspx)

— (٢٠١٣)، "العدوان الإسرائيلي على سوريا في سياق الإقليمي"، مركز الأهرام للدراسات

السياسية الإستراتيجية: [aletejahtv.org/permalink/159403.htm](http://aletejahtv.org/permalink/159403.htm).

— (٢٠١٣)، "جبهة النصر-ة وتنظيم القاعدة. سوريا على خطى العراق"، مركز الأهرام

لدراسات السياسية والإستراتيجية: <https://www.raiyoum.om>

— (٢٠١٣)، "جبهة النصر وتنظيم القاعدة. سوريا على خطى العراق"، مركز الأهرام

لدراسات السياسية والإستراتيجية: <https://www.alawan.org/2013/09/01>.

٢. أحمد، "حية محي الدين طه، (٢٠١٦)، "تطور العلاقات الروسية التركية ٢٠٠٠-٢٠١٦"،

المركز الديمقراطي العربي.

— (٢٠١٦)، "تطور العلاقات الروسية- التركية ٢٠٠٠-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي:

<http://democraticac.de/?p=34696>

٣. إدريس، محمد السعيد، (٢٠١٦)، "إيران وتركيا والخيارات الإقليمية المأزومة"، المركز

العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. [awabetcenter.com](http://awabetcenter.com).

٤. إلهامي، محمد، (٢٠١٧)، "العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار"، المعهد المصري

لدراسات.

٥. أمين، محمد، (٢٠١٧)، "استئانة ٧ غذاء وماء للغوطة وريف حمص" العدد ١١٥٦،

العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk>

٦. أوسي، جاك جوزيف، (٢٠١٣)، "قراءة ومعايشه للأسباب التي أدت للآزمة في

سوريا"، العدد ٤٠٦٤، الحوار المتمدن:

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٤٧٧٦٤](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٤٧٧٦٤)

٧. بلال، غياث، (٢٠١٥)، " دور إيران ووكلائها الإقليميين في أزمة سوريا"، الجزيرة نت:

[www.aljazeera.net/knowledgegate](http://www.aljazeera.net/knowledgegate)

٨. بسيوني، شذوى محمد إبراهيم، (٢٠١٦)، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة

السورية ٢٠١١-٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي.

٩. البياتي، ثائر، (٢٠١١)، "العلاقات العربية - التركية بين الماضي والحاضر"، العدد ٣٣٤٨،

الحوار المتمدن: [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٥٦٧٧٣](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٥٦٧٧٣)

١٠. بيترسون، سكوت، (٢٠١٦)، " هناك هدف أكبر وراء التعاون الروسي الإيراني"،

مركز الروابط.

١١. الجزيرة نت، (٢٠١٢)، " قرارات مجلس الأمن حول سوريا". [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

— (٢٠١٢)، " الجيش السوري الحر شوكة بخاصرة النظام". [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

— (٢٠١٧)، " استفتاء إقليم كردستان. تفاصيل وتطورات". [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

encyclopedia.

— (٢٠١٧)، " من جنيف ١ إلى جنيف ٨ ماذا تحقق؟". [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

— (٢٠١٧)، "مبادرات حل الأزمة من جنيف ١ لوقف إطلاق النار".



- (٢٠١٨)، "مؤتمر سوتشي بشأن سوريا.. تفاصيل ونتائج: "Www. Aljazeera.net.
١٢. جمعة، محمد، (٢٠١٧)، " خارطة مستقبل داعش"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: [acpss.ahram.org.eg/News/١٦٤٠٠.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/١٦٤٠٠.aspx).
١٣. الحاج، سعيد، (٢٠١٦)، "محددات السياسة التركية الخارجية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات. [idraksy.net/turkey-foreign-policy-syria/](http://idraksy.net/turkey-foreign-policy-syria/).
١٤. حسن، عمر، (٢٠١٢)، " دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة الموقف"، مركز الجزيرة للدراسات.
١٥. حمامي، إبراهيم، (٢٠١٦)، "سوريا والدور العربي"، الجزيرة نت: [www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٦/١٢/٢٥/](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٦/١٢/٢٥/)
١٦. خليل، محمد عبد القادر، (٢٠١٣)، " تركيا وإطراف الأزمة السورية...إعادة تدوير الاتجاهات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
١٧. خورشيد، أحمد، (٢٠١٦)، " الأحزاب الكردية وتفاعلاتها مع الأزمة السورية"، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي: [www.syriainside.com/articles/٧٦](http://www.syriainside.com/articles/٧٦)
١٨. خوري، ريا، (٢٠١٦)، "قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة السورية"، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي: <http://ncro.sy/?p=٣٣٦٧>
١٩. دباغ، باسم، (٢٠١٧)، "صدى المعارك في قاعات جنيف ٥"، العدد ٩٣٦، العرب الجديد: <https://www.alaraby.co.uk>

٢٠. الدباغ، باسم، (٢٠١٧)، " أكراد العراق يدفعون التحالف التركي - الإيراني إلى

مستويات غير مسبوقه"، العدد ١٠٨١، العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk>

٢١. دحمان، غازي، (٢٠١٤)، "هل انتصرت إيران في سوريا؟ الجزيرة نت":

[www.aljazeera.net/knowledgehate](http://www.aljazeera.net/knowledgehate)

٢٢. دلال، التجاني، (٢٠١٨)، "إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، مركز

روابط

٢٣. دلول، نبراس، (٢٠١٥)، "دراسة: قرارات مجلس الأمن حول سوريا ٢٠١١-٢٠١٥"،

رأي اليوم: <https://www.raialyoum.com/index.php>

٢٤. دويدري، مرهف، (٢٠١٣)، "الائتلاف الوطني السوري نادي ثوار الفنادق"،

لاورينت نت.

٢٥. راشد، عامر، (٢٠١٥)، "التدخل الروسي في سوريا... يخدم من؟"، الجزيرة

نت: [www.aljazeera.net/news/survey](http://www.aljazeera.net/news/survey)

٢٦. رضا، محمد، (٢٠١٧)، "نص البيان الختامي لمباحثات أستانة"، اليوم

السابع: <http://www.Youm7.com>

٢٧. الزغبى، سلوى، (٢٠١٧)، "١٠ مرات استخدمت روسيا الفيتو في القضية السورية"،

الوطن بوابة إلكترونية شاملة. [www.elwatannews.com](http://www.elwatannews.com)

٢٨. زيلين، هارون ي، (٢٠١٣)، "الجبهة الإسلامية السورية": قوة متطرفة جديدة،

معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط: [www.washingtoninstitute.org/ar/policy.../the-syrian-islamic-front-a-new-extremist-for...](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy.../the-syrian-islamic-front-a-new-extremist-for...)

٢٩. زين العابدين، بشير، (٢٠١٧)، " تحولات الموقف التركي وتأثيرها على الثورة السورية"، السورية نت.

٣٠. سجادبور، كريم، (٢٠١٤)، " إيران حليف سوريا الإقليمي الوحيد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، [carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55878](http://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55878).

٣١. السيد، سامية، (٢٠١٥)، " العلاقات الاقتصادية بين العرب والأترك: من البداية إلى التطور"، تركيا بوست، [www.turkey-post.net](http://www.turkey-post.net).

٣٢. أبوشعير، فرح الزمان، (٢٠١٣)، " العلاقات الإيرانية- الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة"، مركز الجزيرة

للدراستات: [studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555).  
html

٣٣. شفيكاي، يور آنا، (٢٠١٦)، " روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع - الآثار - والآمال" مركز إدراك للدراستات والاستشارات: [idraksy.net/russia-in-middel-east/](http://idraksy.net/russia-in-middel-east/)

— (٢٠١٥)، "التصعيد العسكري في روسيا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: [www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.../russias-military-escalation-in-syria](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.../russias-military-escalation-in-syria)

٣٤. شقير، شقيق، (٢٠١٧)، " حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية" مركز الجزيرة

٣٥. للدراسات: [studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/01/180117110920994](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/01/180117110920994).  
html

٣٦. الصمادي، فاطمة، (٢٠١٦)، "إيران وروسيا: شراكة أم تحالف استراتيجي؟"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦.

[studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160518084645471.html](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160518084645471.html)

٣٧. عباس، فراس، (٢٠١٤)، "محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية: الدوافع والأهداف"، مركز حمورابي: <http://hcrsiraq.org/773>.

٣٨. عبد الصمد، بازغ، (٢٠١٢)، "بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة"، العدد ٣٧٢٥، الحوار المتمدن.

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332)

٣٩. عبد العزيز، آية، (٢٠١٧)، "أكراد سوريا.. بين الطموح والفيدرالية والاستغلال الأمريكي"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية. <https://elbadil-pss.org>

٤٠. عبد القادر، نزار، (٢٠١٣)، "روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، العدد ٨٤، مجلة الدفاع الوطني اللبناني.

٤١. عبد الرزاق، عدنان، (٢٠١٦)، "الاقتصاد حاضر بقوة رغم الأزمة السورية"، العدد ٧٧٦، العربي الجديد [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)

٤٢. عبدالله، معتصم صديق، (٢٠١٧)، "إيران وروسيا ما بعد الاتفاق النووي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. <https://rasanah-iiis.org>

٤٣. علام، رابحة سيف، (٢٠١٤)، " سوريا: ماذا يُنتظر من مؤتمر جنيف ٢"، مركز الأهرام

للدراستات السياسية والاستراتيجية. [acpss.ahram.org.eg/News/٥٣٧١.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/٥٣٧١.aspx).

– (٢٠١٤)، " المسلحون في سوريا: من قتال الأسد القتال البيئي"، مركز الأهرام للدراستات

السياسية والاستراتيجية. [acpss.ahram.org.eg/News/٥٣٨٧.aspx](http://acpss.ahram.org.eg/News/٥٣٨٧.aspx).

٤٤. ساشا، العلو، (٢٠١٦)، " الدور الصيني في الملف السوري: الأسباب والدوافع"، مركز

الروابط [rawabetcenter.com](http://rawabetcenter.com)

٤٥. العلي، عدنان، (٢٠١٧)، " جنيف ٦ ينتهي مثلما بدأ: روسيا تنجح بإفراغ المسار

السياسي"، العدد ٩٩٢، العربي الجديد <https://www.alaraby.co.uk>

٤٦. فرج، شريف مازن إسماعيل، (٢٠١٦)، "العلاقات الروسية-الإيرانية ما بين عوامل

التقارب والثقة غير المتكاملة، المركز الديمقراطي العربي.

٤٧. القرالة، ذيب أسليم، (٢٠١٧)، " توجيهات روسيا الخارجية من عهد يلتسين حتى ولاية

بوتين الثالثة"، مركز المحترفون الدولي للدراستات

والأبحاث. [www.projocenter.com/Details.aspx?Id=٦](http://www.projocenter.com/Details.aspx?Id=٦).

٤٨. قيسون، إبراهيم، ( ٢٠١٧)، " دور الخليج العربي في القضية السورية"، مركز طوران

للدراستات والأبحاث السياسية والاستراتيجية <http://www.torancenter.org>

٤٩. قبلان، مروان، (٢٠١٦)، "الثورات والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة

لعبة التوازنات الإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٥٠. كوش، عمر، (٢٠١٧)، " هل انتهت مفاوضات جنيف أم فشلت؟" العدد ١٢٠٣، العربي

الجديد.. <https://www.alaraby.co.uk>

– (٢٠١٧)، "المفاوضات في جولة جنيف ٤"، العدد ٩١٨، العربي

الجديد. <https://www.alaraby.co.uk>

– (٢٠١٤)، "حيثيات وأسباب استقالة إبراهيمي"، الجزيرة نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

٥١. لارابي، إف ستيفان، عاليرضا نادر، (٢٠١٣)، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط

بات متغيراً"،

مؤسسة RAND:

[www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research.../RAND\\_RR258z1](http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research.../RAND_RR258z1)

.arabic.pdf

٥٢. محمد، عبد الرحمن، (٢٠١٣)، "نص اتفاق ومصيره في ظل الحديث عن اتفاق آخر"،

اورينت نت. [orient-news.net/ar/new](http://orient-news.net/ar/new)

٥٣. محمود، عمر عبد الستار، (٢٠١٥)، "نموذج التساوم التركي الإيراني في العراق ٢٠٠٣-

٢٠١٣." [www.noonpost.org](http://www.noonpost.org)

٥٤. مركز المزمأة للدراسات والبحوث، (٢٠١٧)، "العلاقات الروسية الإيرانية من كافة

جوانبها. [almezmaah.com/2017/02/26/](http://almezmaah.com/2017/02/26/)

٥٥. مركز أمية للدراسات الاستراتيجية، (٢٠١٢)، "الموقف العربي من الثورة السورية. مقال

بتاريخ: ٢٠١٢/٠٧/١٩.

٥٦. مركز جيرون للمدراسات المعاصرة، (٢٠٠٧)، "محددات العلاقات الروسية التركية وآفاقها".

٥٧. المرهون، عبد الجليل زيد، (٢٠١٣)، " قصة العلاقات السورية الإيرانية"، الجزيرة نت.  
[www.aljazeera.net/knowledgehate](http://www.aljazeera.net/knowledgehate)

٥٨. مزوز، عبد الغني، (٢٠١٧)، "هيئة تحرير الشام وتركيا: والتعارض وآفاق التفاهم"،  
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. <https://eipss-eg.org>

٥٩. المعز، هبة، (٢٠١٧)، "السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، موقع ساسة بوست.  
<https://www.sasapost.com/opinion/turkish-foreign-policy-towards-the-syrian-crisis>

٦٠. ممدوح، معتز، (٢٠١٧)، "التأثير المتبادل بين ثورة الثورة الإيرانية والإسلام السياسي السني"، موقع إضاءات، <https://www.idaat.com>.

٦١. النعيمي، هدى، (٢٠١٤)، "الحرس الثوري... ذراع إيران الخارجي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. [rawabetcenter.com](http://rawabetcenter.com).

٦٢. نوفل والجولاني، ومحمود، والكيالي، والحمد، (٢٠١٦)، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي". مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن

٦٣. النويني، الحافظ، (٢٠١٣)، "العلاقات التركية الإيرانية بين التنافس والتعاون وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط"، عدد ٤٠١٨، الحوار

المتمدن: [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764)

٦٤. وايت، جيفري، (٢٠١٥)، "التصعيد العسكري في روسيا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق

الأدنى [www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.../russias-](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.../russias-)

[military-escalation-in-syria](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.../russias-military-escalation-in-syria)

٦٥. الورغي، جلال، (٢٠١٥)، "الأزمة الروسية- التركية.. محددات التاريخ والجغرافيا

والتطلعات لأدوار جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات:

[studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512161842492053628.ht](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512161842492053628.ht)

*ml*

٦٦. يورشيفكايا، أنا، (٢٠١٦)، "روسيا في الشرق الأوسط الدوافع- الآثار- الآمال"، مركز إدراك

للدراستات. والاستشارات.

٦٧. Levite, Ariel (Eli)، "وجهة نظر إسرائيلية بشأن الصراع في سوريا"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

٦٨. MARC, PIERINI، "مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.



## سادساً: المراجع الأجنبية

١. Piotr Dutkiewicz, Nikolay Kozhanov: "Civil War in Syria and the Evolution of Russian-Iranian Relations", ٢٠١٦.
٢. Ellie Geranmayeh & Kadri Liik, "The New Power Couple: Russia and Iran the Middle East", ٢٠١٦.
٣. DOI-Kurzanalysen, The Iran-Russia Nexus, Development of Bilateral Relations. (٢٠١٢-٢٠١٧).

